



کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

شرح شفیه

بازدید شد
۱۳۸۱



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	شرح منظومه
مؤلف	حاج ملا محمد سبزواری
مترجم	
موضوع	
شماره قفسه	۳۹۵۶
شماره ثبت کتاب	۵۰۲۷۸
	۱۱۷۰

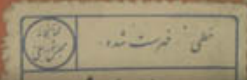
بازرسی شد
۲۱ ۲۲ ۲۳

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه مجلس شورای ملی




Tak rasm 088



شرح شف

بازدید شد
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
(۲۶۲۸)

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: شرح منظومه	شماره ثبت کتاب:
مؤلف: حاج ملا محمد سبزواری	۵۰۲۷۸
مترجم:	۱۸۷۰
موضوع:	
شماره قفسه: ۳۵۵	

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

تلفی فرست شد

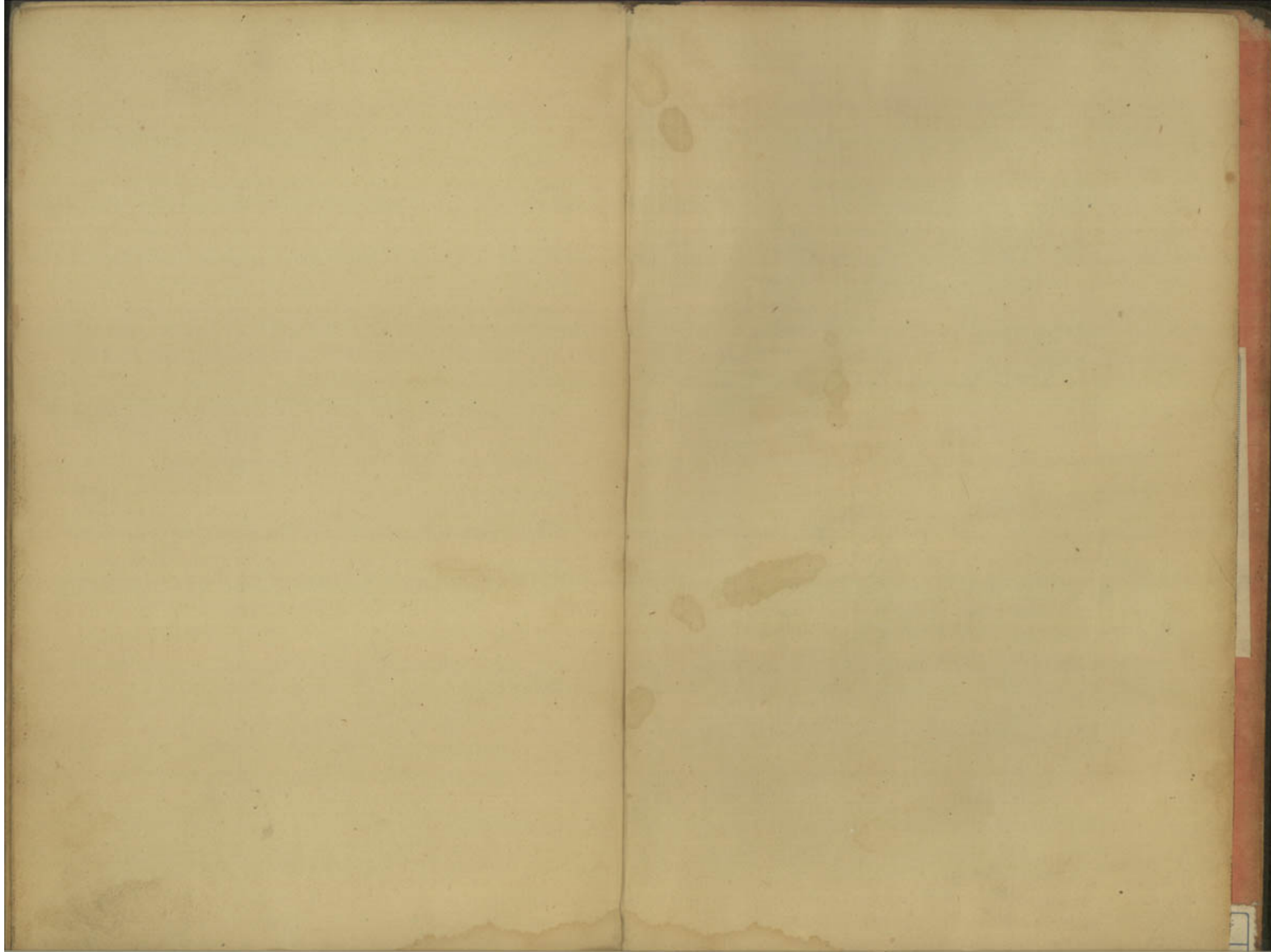
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21

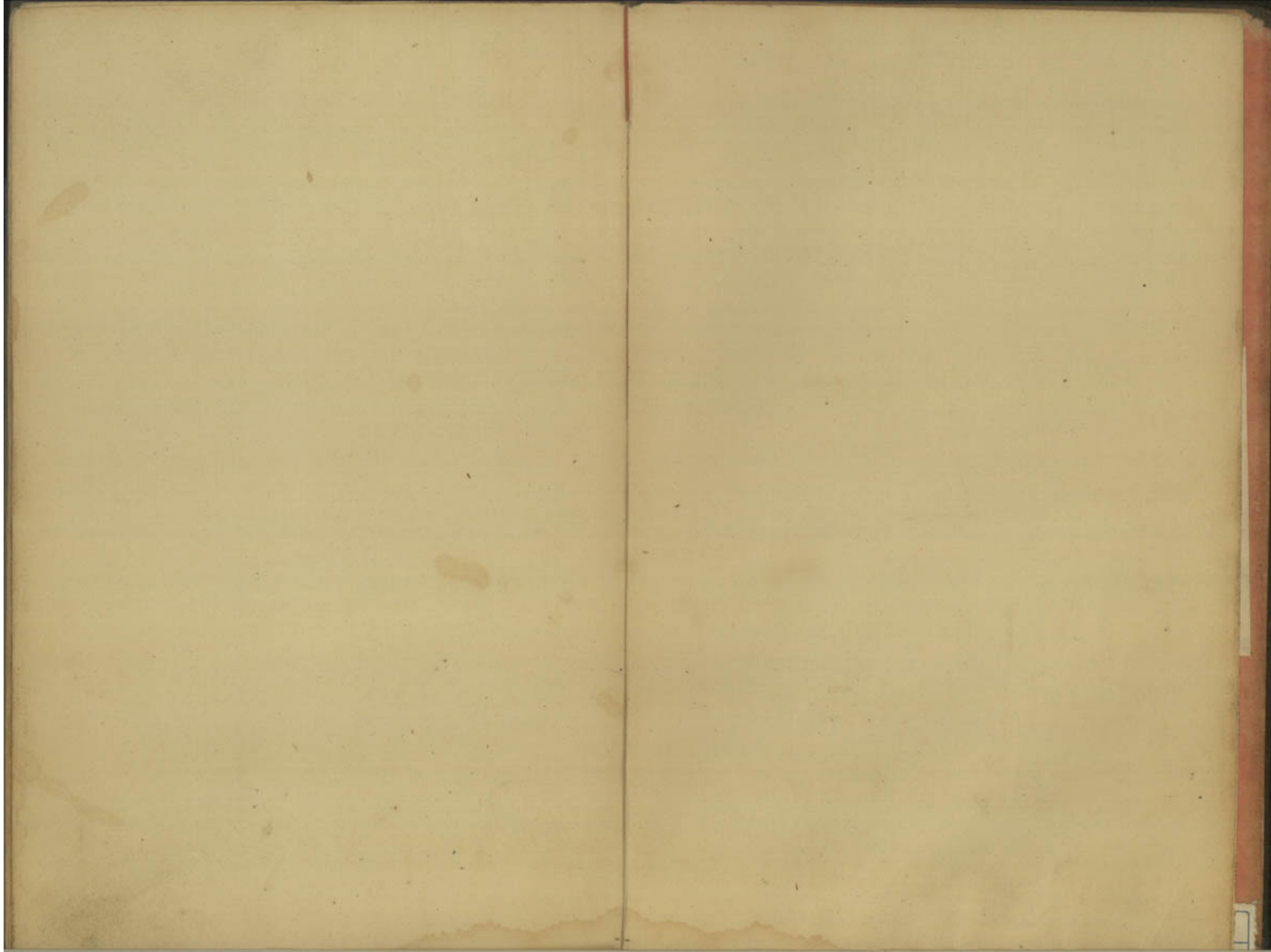
Stack waam 088

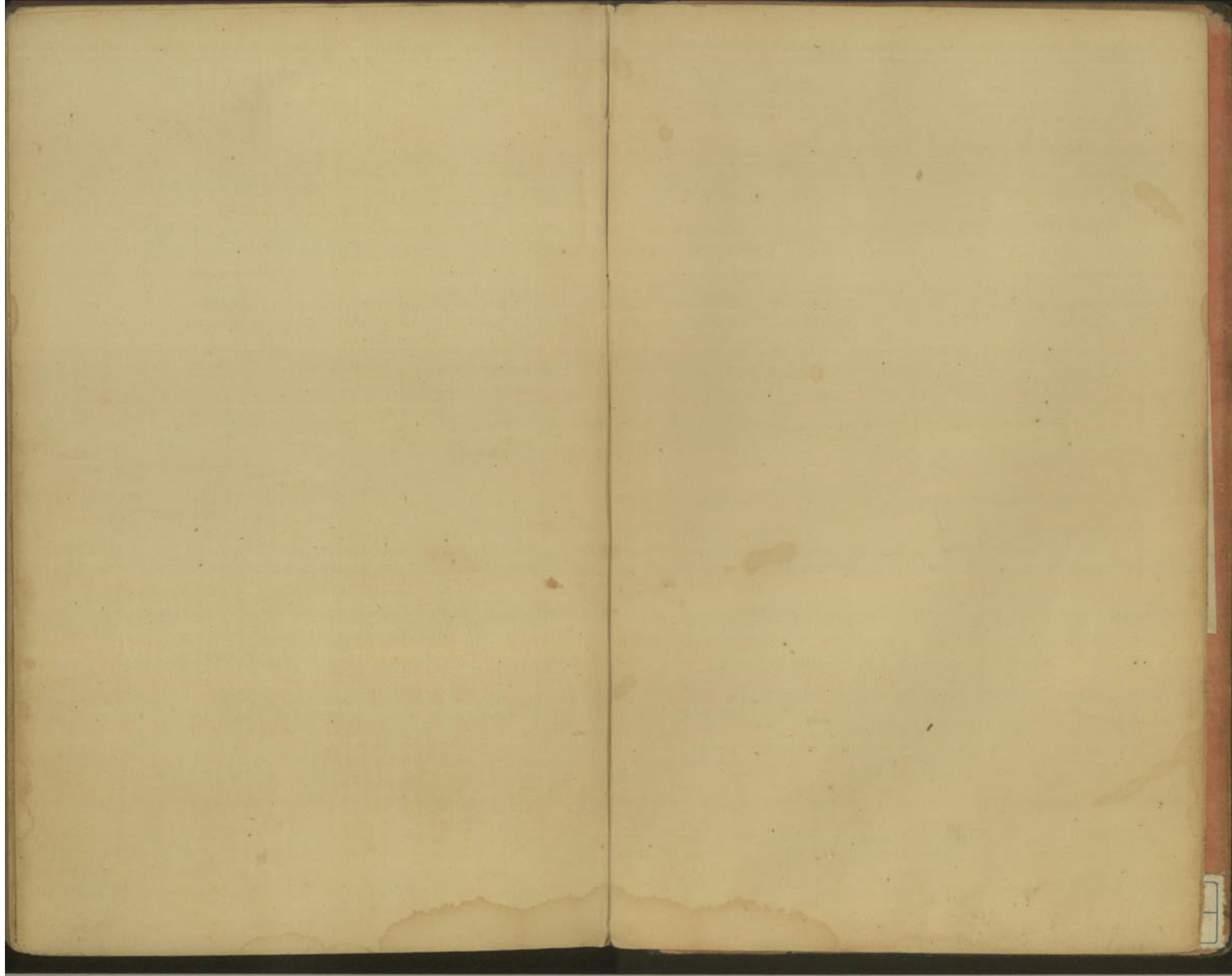
Handwritten notes in Persian script.

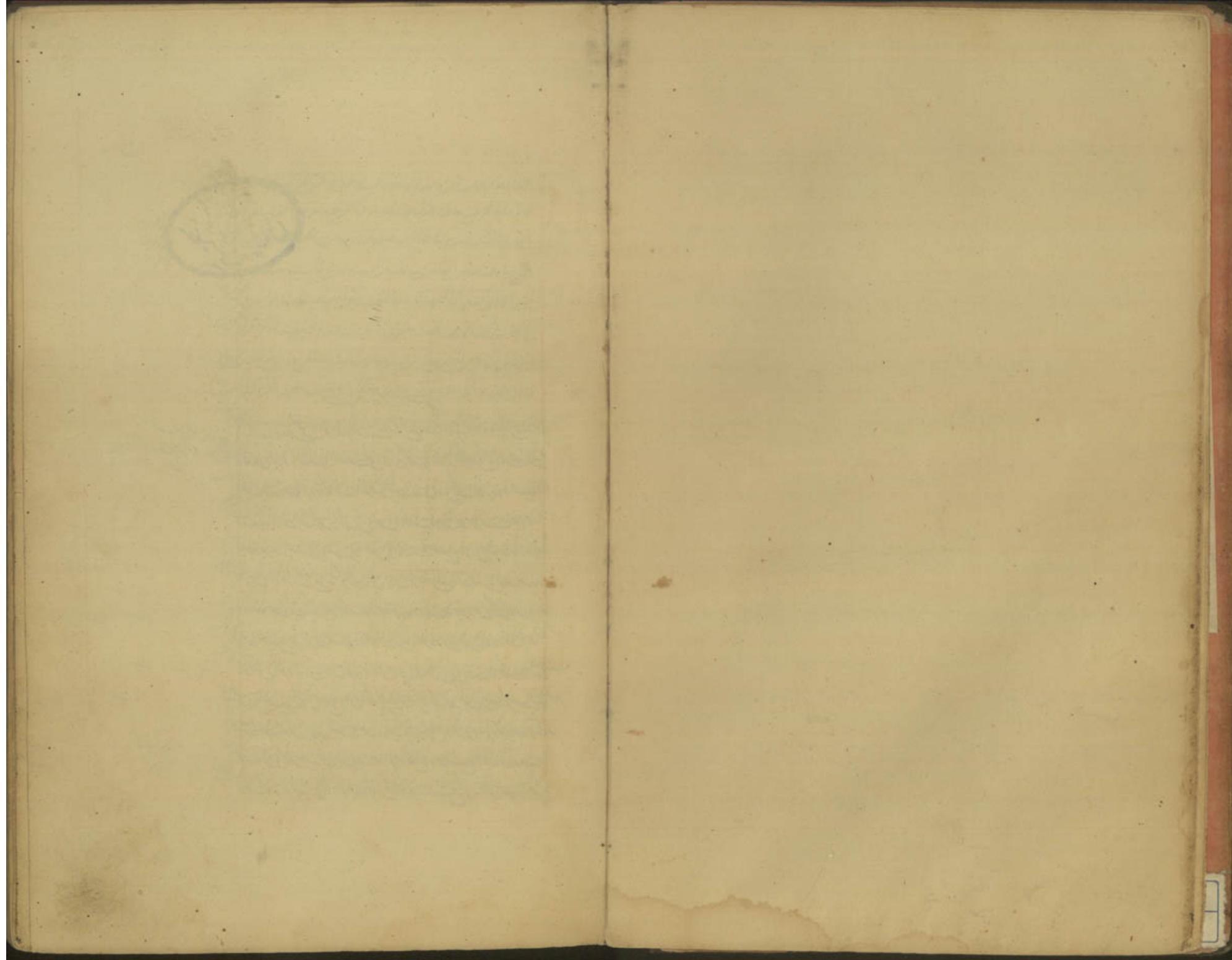
Handwritten notes in Persian script.

Handwritten notes in Persian script.











بسم الله الرحمن الرحيم
بادي العلم كذا المحامد بها جبايت وغير المقاصد الهينة افادة ما يغني عن العرض
والعرض المراد بالعلم العلم الحلي الذي هو كهوره للعالم الطير وكفره كحده
بالجدة جنة وحده له وقد كانت النفس تتوسط في قبول تلك العائدة والعايدة وما
المراد به العائدة العلمية بالعلمية والعلمية والتأنيب الانسان بالمقام وفيها
اللفظ برأيه استعمال النسبة في الفهم والكاتب في المصراع الاول اشارة الى انه لمجد
وفي التأنيب انه المنزه ما يدرك تودون بان هو خفي لخط نوره الاجاب بحدول
ولا غطا مضروب بينه وبين خلفه الاشعة ظهوره وتصورها برأيه الاشارة نوره اذ
المحيط الحقيقي لا يصير محسوسا الاجاب بحدول هو خفي لخط نوره الاجاب بحدول
الباطن في ظهوره اذ عين ظهوره باطن ايضا لما علمت من تصور المدرك الاجاب بحدول
كلية في نسبته كان المصراع الثاني التي لاول في خبره تحية لسانا بذكره الاجاب بحدول
بصوره جوهه هو نور الوجود الاجاب بحدول لسانا بذكره الاجاب بحدول
كله في اى كماله جوهه من مميزات عدم الارواح والاشباح وعند نوره وجهه هو
وجوده كان اذ موهبة في انا الوجود الخاص بظهوره انا الموهبة في كونه ظلة اطلاق لغيره

غيره كماله جوهه
من مميزات عدم الارواح
والاشباح وعند نوره
وجهه هو وجوده كان اذ موهبة

عليها باعتبارها التعلق بالغير ثم بعد ذلك الاجاب بحدول الاجاب بحدول
الاشارة جوهه كونهه بباطنه ونشرويه بظهوره الاجاب بحدول الاجاب بحدول
بانوارهم في لآلئ السموات والارضون صلوة جنة وبعد اريد المجد والهدى فالعبد لا يتم
الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
يسير الا ازال جهدي بالرشاد وعاء النفس يقول مني الاجاب بحدول
الا لطلب الحق الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
اقبنا من الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
الاول الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
فولت قاتون من الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
كل من الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
علما عبقيا الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
علم فلان الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
ادون الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
معلوم الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
والكاشية الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
او الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
الكلية الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
من الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
عابد الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
في الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول
الكتاب الاجاب بحدول الاجاب بحدول الاجاب بحدول

غيره كماله جوهه
من مميزات عدم الارواح
والاشباح وعند نوره
وجهه هو وجوده كان اذ موهبة

عقد العقائد هذا من قبيل الجين المأخوذ من الكائنات في المقصود بعون رب وجوب الوجود
الامور عايدة والكلمة مستمدة من هذه البنية في موضع التعليق والمصراع الاول اشار
به التوضيح الذي في الثاني في الاصل ان كانت بامتناعها مقاصد كغير مقصود من غير
قرايد فالمقصد الاول فيها هو علم اربط الامور العامة وهي في الاله كساعة الطير المرسية
الكبان في علم الطير اذ ليس اربط العريضة الا واما من المقصد الاول كانت في الوجود
غير في ان الوجود عرف الاشياء انه عرف عن التعريف الحقيقي فان ما ذكره الله من
تعريف لفطر معرف الوجود كما انتهت العين اذ الذي يمكن ان يخرج عنه او غير ذلك
الاسم المطلوب ان جهة وهو ما يقال بالفارسية بفتح يرسن فحينئذ كما قال الشيخ
الشيخ ان الوجود لا يمكن له ان يشيخ بغير الاسم لانه مبني اذ لا يمكن له ان يشيخ بغير
نقوم في النفس بل ان يشيخ في نفس العرف بل في حيث كان الوجود بسيط لا فاعدا
لا جنس له كما سيجي ولا بالرسالة بان الرسم يكون بالعرض الذي من الكليات الخمس التي هي
شبيهة للمنية والوجود وعوارضها خمس من نسخ المنية ولان العرف لا بد ان يكون ظهور
اجسام العرف لا اظهر من الوجود مفهومه مفهوم الوجود من عرف الاشياء
وكيفية وهو الحقيقة البسيطة النورية الترجيحية ذاتها حقيقة الاباوعن عدم وثنائية
الانوار والوجود المفهوم البديهي عنه انه في غاية الحق وهذا البسيط جمع بين قولين
انه لا يتهود اصلا بديهي مفهومه وقول من يقول انه لا يتهود اصلا حقيقة وكيفية اذ
لو حصلت في الذين فاما ان يترتب عليها انوار فلم يحصل في الذين اذ الموجود في الذين
ما لا يترتب عليه الانوار بل يترتب منه واما ان لا يترتب عليه فلم يكن حقيقة الوجود الزم
عين شقائية الانوار ايها كمالا يرتسم بكيفية الا اذا كان يجب ان يكون مومنية محفوظة
مع تبدل وجوده والوجود لا منية له ومومية الزم بها هو عين حقيقة الوجود لا وجود
زائد عليها حتى يزدل عنها وتبقى نفسها محفوظة في الذين **غير** في احواله الوجود علم

علم ان كل من زوج مركب لمومية وجوده لمومية ان يقال له ان الكليات الخمس في جوارب ما
ولم يترتب عليه من الكليات الخمس ما اذ الكليات الخمس لم ان يكون كل من شقائين
ولزم التركيب في الصادق لادله ولزم ان لا يكون الوجود نفس تحقق المنية وكونها غير ذلك
من التوبة العامة بل اختلقت على قولين احدهما ان الاصل في التحقق هو الوجود ولمومية
اعتبارية ومفهومه حاكم عنه متقدمه وهو قول المحققين من المشايخ وهو انما كان في
ان الوجود عندنا الصمد وانما ان الاصل في المنية هو الوجود واعتباري وهو ما يترتب
الكليات الخمس في المنية السبعة ودرجتها السبعة فيكون وليست من حالها على
من ان الوجود لو كان حاصله في الاعيان لكان موجودا في الاله وجودا وجودا
لا غير النهاية وهو تعريف بان الوجود موجود بنفسه لانه لا وجود في غيره فلا بد من الاله
غير النهاية وقس عليه سائر ادلة المذكورة باجتماعها في المخططات لا نظير في غير الحق
بذكرها ثم يشيخها بعض ادلة المذهب المنفرد وهي ستة الاول قولنا لانه منسج كل من
حق قال كمالا مسئلة ان الوجود غير مومية ومعلوم انه لا شرف ولا حيرة المفهوم الاعتبار
والثاني قولنا والعرف بين نور الكون اذ الكون الكا جرد والكون الذي في غير ما بين
ببانه ان المنية في الوجود الكا جرد مومية عليها الانوار بل يترتب منها وفي الوجود الذي في
فلم يكن الوجود متحققا بل المتحقق هو المومية وهي محفوظة في الوجودين بلا تفاوت
بين فرق بين الكا جرد والذو والذو لا يطلع في المقدم مثله والثالث قولنا كذا في بيان
المطلب لانه لم يسبق بالذات في العلية اربط كون منسج علية منسج عدم جوارب الشكوك
في المومية بانه انما يجب تقدم العلة على العلل ولا يجوز التشكيك في المنية اذ الكا جرد
وهذا وجنس احد كما في علية نار لانه اذ علية الوجود والعودة للعلم العرف الاول
لأنه لو كان الوجود اعتباريا لزم كون المومية النوعية النارية مثله انما ناه متقدم
والمومية النارية في انما ناه متفرقة والمومية الجنسية الجبرية في انما جبر متقدمة بها

المتباينة في الوجود النوري التي تظهر فيها الظلمات بكونها موشية ودرجتها ودرجتها
الصفات العقلية **عشر** في اشتراك الوجود هذه المسئلة التي من امراض المسائل الكلية
ومن هنا ينشأ حقيقة ذهب الفولويين الذي سيجي ذكره فانه اذا كان مفهوم الوجود مشتركاً
لجميع الاشياء ومعلوم ان مفهوم واحد لا يتفرع من حقائق متباينة بما هي متباينة بل من حيث
حقيقة مغايرة بالثبات الذي عليه من وجهه الاول **اشير** اليه بقولنا يعطى اشتراك في
اشتراك الوجود غير صريح بل من بان قسم الوجود بالوجود والوجود والوجود والوجود
بالوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود
بقولنا كذا **عشر** اشتراك في اشتراك الوجود والوجود والوجود والوجود والوجود والوجود
واحد لا يرفع التعريفان **الف** الثالث ليس اعتقاده ان الوجود يرتفع احياناً التعريف
كالمجهرية او العرفية وهو كلفظ المجهرية في قول صاحب كنه العين والاشكال اعتقاد الوجود
بزوال اعتقاد المجهرية اعتقاده مبتدأ وجوه **اشير** والجملة غير التعريف تقريره اما اذا قيل
الذي عليه ان العالم لا يبدل من مؤثر موجود اعتقاده بالاعتقاد بالوجود المشرقة لوجودها
التردد في انه واجبه لوجوده لم يقع ذلك التردد في الاعتقاد المذكور فادراكه
انه وجبه فتم بدل الاعتقاد باعتقاده ان يمكن ان يقع الاعتقاد بانته وجبه لا يرتفع الاعتقاد
بانته موجود فلو لا اشتراكه لا يرتفع الاعتقاد بكونه موجوداً بانته وجبه لا يرتفع الاعتقاد
فالمقدم مثله الرابع ان كل من الموجودات الانانية والانعانية **اشير** الجملية **عشر** حلاله
كما قال في كتابه المجيد سبعة ايات في الالف وفي انفسه حترتين لهم ان الحق وعلامته
لانباينة من جميع الوجود بل يمكن كالف من البنية وهو كين الظلمة اية النور والظلمة اية
الحور فلو لم يكن الوجود مشتركاً بين الموصية الموجودات في الحان اياته والكال الوجود
بما هي موجودات ايات لم تأسطر في كتابه التكوين الا في كتابه التكوين الا في كتابه
في مواضع من كتابه المدبر المرافق لهما مرفقة الوجود والكثير واللفظ للوجود الذي هو البنية

والعبر والكمالات **عشر** ان كل الحس المتعدد في الحس البصر وكثير من معاصره من غير النظر
التي لا يشترك في المعنوية من ان لها بنية واحدة بين العلة والعلول كحال السخينة كقضية
الشيء والبصر لا يشترط في العلية العلوية قد قال بالاعتقاد ان من معرفة ذاته فلهذا
لانا اذا قلنا انه موجود فمعنا منه ذلك المفهوم البديهي الواحد في جميع المصاديق وان كان بعض
مصاديقه فوق ولا يتأخر بالاشياء عدة مدة وشدة وغيره كان محدوداً في حين محدد
فلا بد ان لا يشارك في اشتراكه في الوجود بغيره من ان يكون منه ومن لوازمه في الوجود
من حيث الحس كذا ان لم يكن على ذلك المفهوم بنية واحدة لم يشارك في اشتراكه في الوجود
وتفريق الوجود هو العدم لزم تعبير العالم من المبدء الموجود ونحوه بان لم نفهم شيئاً فقد
عطف عقلاً عن المعرفة وكذا اذا قلنا انه ذات في ذات الذات وانته من حيث البنية فاما
الذات والاشياء فكلما يقول الظالمون علواً كبيراً اما ان نعطف ونشتر القواعد العفائية فاما
اذا قلنا انه عالم او عالم بعز ان اجزاء مسماة في الحس في الادعية والادراك ان يقع من
لديه الشيء فقد جاءه الاشتراك في لوازمه او لا فقد جاءه الميزان في اخره فظهر عطف العقل
المعارف في الاذكار الا عن مجرد تعلقات اللسان وبالكلمة جميع ما سمعنا عن كثير من المعاصرين
مفاهيم من باب شبهة المفهوم بالمهدق والاشير اليه بقولنا ما به ايد الادعاء
او من ركن اشتراك المعنى ما نقده الفخر الرازي في شرحه للامارات عن القوم وهو ان تخفف عن
الشيء جعله ان الوجود قافية للابيات الطاووس هو كذا القافية المعيب عند البلغاء فدل على
لغيره او كذا ان مشتركاً لفظياً لم يلزم من الجملة المذكورة الطاء كما لوجه لفظ العين في
الابيات بل ينبغي ان الحكم بالتحسين لا يبرهان من باب تحس القافية العدد من حيث
عشر في زيادة الوجود في المبدء خلافاً للاشهر حيث يقول بعينه لواءه من ان مفهوم
من احدها عين المفهوم من الاخر لان المحققين من الحكماء قالوا سبب ما رآه عليه في الذين في
العين بزيادة حاق الذين بغيره فكل واحد من العقائد ان يكون في الذين الوجود بغير

كان الكون في الخارج وجودا جبرائليا لكن الغرض من شأنه ان يلاحظه احدنا من غير حفظ
من الوجودين بجوهر لا اعتبارا لا اعتبارا لعدم وبعبارة اخرى بعد التغير في كونه المتيقن
عن مطلق الوجود ليست المتيقن بالحد للكون الذي لا وجود له وان كانت بالحكم الشرعي الغرض
وكذا الغرض والتجديد ان الوجود عارض المتيقن عروضا مهيئا كونه نفس شبيهة المتيقن لا حاجبا
مقتضا الوجود والعروض سابقا لوجوده او كما هو في الواقع ثم استشهد به اوله اربعة على ما هو
الاول الحق السلب المعمود بين القدم بحكم الاتفاق واللام للوجود على الكون فقط اربعة سلب
الوجود عن المتيقن لا يوجب سلبا عن نفسه ولا سلبا في تواترها عن فليس عينا والوجود
لها ان شاء قولنا لا نقدر على الوجود على المتيقن في الوسط انما يقرب بقولنا لا كما
عنده الشيخ نقول الغرض من وجوده مقتضا له الدليل وحده المتيقن وذاتيا تواترها غير مقتضا له
ذات الشيخ بين التواتر له فليس عينا ولا جزء لها والنتيجة قولنا لا نقدر على المتيقن لا كما
للمتغير ان شاء في التقليد والتعبد المتيقن من منه من الوجود في التقدير اي تعقل المتيقن
كمية المتغير تغفل عن وجوده انما جبر والذم من جهة المفعول غير المفعول فينتج زيادة
عليها والاربع قولنا لا كما في الكلام في اللزوم انما وكل المتيقن لكان الوجود عينا لولا انه
واحد فيكون حمل الوجود عليها وحاس بها على بعض حملها لولا ان الكلام في العينية
والخاتمة بحسب المفهوم واللام باطل ضرورة على هذا التقدير لا يمكن التزام هذا اللام بناء على
ما سلبناه من العينية من وحدة الوجود كما في الشواقي لان ما قالوا في مقام وجودها
التي هي واما في مقام تنشيط المتيقن في المفاهيم فلا يمكن التزام الا كما في لزوم التسلسل
الوجود جزء للمتيقن بيان اللزوم ان شاء كان لولا جبر اخر موجود لا يتقاع تقوم الموجود
فيلزم ان يكون الوجود على هذا التقدير جزءا للجزء وكذا فيلزم انما جبر المتيقن في غير النهاية
فيتمتع تغفل من المتيقن ما كنهه هو باطل لا يتصور كنهه من المتيقن فيجب ذاتيا تواترها
الاولية والثانية فيكون ذلك مكابرة وكون هذا التسلسل ان كانت هذه الاجزاء المتيقنة

المتيقنة حاصلة ظاهرة اما ان كانت لجزء او عقلية فلا تواترها في الوجود لا في مقام وجودها
فترتب في جبر نفسه الامر كلف هذا كما سبقنا بالجزء من هذا قول القائلين باهالة المتيقن
على القول باهالة الوجود فيقول القائل ان الوجود في مميزات البسيط التي حاصلة واما في مميزات المركبات
المركبات التي حاصلة في غير مميزات المراتد والصور والتفاوت لا اعتبارا فاذ كانت غير متيقنة
التم لا مما لا تدرى التسلسل في موضع ما كيف في المتيقنة وفي تحقق الطبيعة والفرد في الوجود
المطلق منه هو مفهوم الوجود والمطلق والحكم هو نفس المفهوم وهذا ما في مميزات مميزات
الاضافة اختلفت والمضاف اليها جبراً زيد عليها اربعة المتيقنة مطلقا تعميم في الفرد على بعض
عامة خاصا بيان للاطلاق والمراد بالعدم والخصوص من السعة واليقين بحسب الوجود والغير
انما تنشيط المتيقن في الفردية وهذا كنهه الدور على السنن طبقا لادراكه في ينطقون على الوجود في
المتنوع الصدق على المتيقن لفظ الحق والعام والمطلق ويعنون المحيط الواسع وعلى كنهه في الوجود
الحقيق لفظ الحق المتيقن المقيد والجزء ويعنون المحدود والمطلق ومن هذا القبيل اطلاق الاشياء
لفظ الحق على ارباب النوع والمقصود ان يبرهن ان شيا كنهه منها مغاير للمتيقن المعنوي العام
الذي يبرهن من الوجود وحده افراده التي هي حقيقة الوجود المبني على بعض المقدس
الوجود يستلزم انما في الترتيب لظهور عدم الاعداد عن المميزات الاول كما ما زائد ان على كنهه
كله ايدان على ان لا وليا ذابيع لولها الذي هو المفهوم العام للمفهوم الاستعارة
المفاهيم المتشعبة بقوارن بالعينية ارباب بعضها وجود عام ولا حصر منه ولا افراد كوني
المميزات المتشعبة **عشر** في ان الحق تعالى شأنه ان شيا حاصلة في الحق الاول تعالى انه في العلم
التي لا يقال حق للقول المطابق للمتيقن اذ طابق القول يقال حق للوجود كما هو في العقل
حق للوجود الذي لا سبب للسلطان البديهي اذ قلنا انه حق فلانه الواجب الفعلي لا يخلو لفظ لفظ
وبيجب وجوده كنهه في الحق فاعطاه الصواب انما هو مهيأ اي ما به هو هو ان شيا حاصلة في

البينة مشارة بان المراد عينية وجوده الخاص الذي به وجوده لا الوجود المطلق بل مشارة بان
زائدة بالجمع عند الجمع فهو حرف المجرى للوجود الذي هو عين الوحدة المقيدة الشخصية
مقتضى العوض لكان وجوده عرضيا لمعينه بان يكون مشبهاً بوجوده كما ان الممكن موصوفه
معلولية ارسلية الوجود العارض لان كما عرض معلول لا يعرف لانه بما لا يعلم والعرض معلول
فوجوده اما معلول للعوض والعلية متقدمة بالوجود على الحق وذلك الوجود الذي هو ملاك التقدم اما
عين ذلك الوجود المعلول سابق هو وجوده العوض مع لاحق هو الوجود العارض فذلك تقدم
تقدم الشيء على نفسه والغير ذلك الوجود للمعلول في نفسه تقدم الكلام البس والفرق ان الوجود
عارض وهو ايضا معلول للعوض وكذلك البس نفسه باقرنا اوله اقسامه الكون الوجود
لقد اراد حد فليعلم الشا والما معلول للعرض فليعلم انما كان اذا العلوية للغيرية في الوجود
وانما تعرض له لظهور بطائفة ولكن لم يتدرج في النظم لان ذلك الغير اما ممكن في نفسه
الدور تقدم الشيء على نفسه واما واجب في نفسه لان الكلام فيه كما الكلام في الاول حيث
عينية الوجود لادانت من خواص الوجوب **غرض** في بيان الاقوال في وحدة حقيقة الوجود
وكثرة القولون من الكلام والقول مع بساطة القول والوجود وعندهم حقيقة ذات الوجود
فذلك نعم مراتبها فعل نعم غير وفقر على بسبب التنبه كذا في وحدة وضعها وتقدمها وانما غير
ذلك مختلف النور يعرف ان النور الحقيقي الذي هو حقيقة الوجود اذا النور هو الظاهر بمرئاه
لغيره وها فيه حقيقة الوجود كذا في ظاهرة بذاتها مظرة لغيره الذي هو مميزات سمات
الارواح وادخل في الاشياء كالنور الى الذي هو ايضا طبيعة متحركة وارت مراتب متفاوتة حينما تقدم
تقدم ذلك النور الى وضعها لاختلاف بين الانوار ليس اختلافا نزيها بل بغيره والضعف
فان المعبر في النور ان يكون ظاهرا بالذات مظهرا للغير وهذا متحقق في كل واحدة من مراتب
الاشعة والالوان فلا الضعف في كون المرتبة الضعيفة نور والاشعة والاشعة

ولا المتوسط شطرا ومقومة الالوان مرتبة الحاشية بعرض ليس كراج عنها او قارحة فالنور والنور
والمتوسط ايضا هو كذا الضعيف للعرض عرض عارض باعتبار مراتب البسطة والكل مرتبة
عرض باعتبارها ذاتها في القرب المتعددة كذا في حقيقة الوجود وارت مراتب متفاوتة
والضعف التقدم والناظر وغيره بالجهل اصل تلك الحقيقة فان كل مرتبة من الوجود بسطة
ليس شديدة مركبات اصل الحقيقة والشفة وكذا الضعيف ليس الا الوجود والضعف عند
النور الضعيف حيث انه غير مركبات اصل النور والظلمة لانها عدم وكما الحركة البسطة
انها غير مركبة من الحركات والكلمات بل قد من الاستداد على هيئة خاصة وكذا التقدم
للوجود المتقدم ليس مقوما والاشكال الوجود بسطة والاعراض والالوان جانب النور
ان جواز تأخره سابق جواز الانقلاب بعينه وان لم يعتبر في اصل الحقيقة كذا النور
للوجود المتأخر وجميعها جابر وجوده وعينه في العدم كما تقدمت اظنه مقبلة على ظهوره
من الحركات مفقود الوجود وبما هي شيء لم يتجلى الملائمة فيه وبان ما به الاعتبار في شئيه
الوجود عين ما به الاتقان والاتفاق بساطة لاشئيه المقيمة وبان هذه الكثرة من حيث
الشفة والضعف والكلان النقص والتقدم والناظر تلك الوحدة التي هي حق الوحدة وان
لم تكن الكثرة التي هي ذات الاضافة في الدنيا الامكانية كذا في جمعها اهدى واحد في
وحدة ليست من جنس الوحدة بل من جنس الوجود عند طائفة من شئيه من الكلام حقايق
بنائية صفة لحقايق بنائية ذاتها البسطة لا بالافضل لميلان التركيب يكون الوجود المطلق
جوا ولا بالمصنفات والمشتقات ليكون ذاتها البسطة لا بالافضل لميلان التركيب يكون الوجود المطلق
لا انه عرض غير المحل في الحقيقة وهو اصل المذهب الذي راى في باطله لان صف واحد الموضع
ما ارسل في شئيه لولا توحيدها ابراهيمية لم يقع بيان ذلك لانه لا يتزوج مفقود واحد من شئيه
متى لفتها ما هي متخلفة لا لاجزائه وحدة هي الحقيقة مرصدة لكان الواحد كذا والنور بال
بالفرقة فالمقدم متقدم بيان الملازمة انه حينئذ يكون المرصداق والمخفى عنه بذلك المقدم

الوجود تلك الحركات الكثيرة المتكررة ان قلت لانهم يظنون انهم ادعوا الضرورة فيه غير متعين
والسند ان الواحد الخ عين الكثرة النوع الواحد النوع عين الكثرة العدد في ذلك
بين ان يكون الواحد عين الكثرة وبين ان يكون تحت الكثرة والسند من هذا القيد ان قلت
السند في النوع على الافراد مثلا والحدس هو الاكثارية الوجودية قلت بل لكن الموضع بالحقيقة
الوحدة في الافراد فان حركات كثيرة في افراد الان مثلا هي العوارض كما انكم والكيف
والوضع وغيره ومعلوم ان كل شيء في نفسه ليس بالثقة وايضا لو انتزع مفهوم واحد من
الشيء لكانت بما هي في انفسها فانما ان يعتبر هذه المفاهيم في صدق لم يصدق على الذات
فخصه بغيره اخر ما تحتها وانما ان يعتبر الاخر لم يصدق على ما له هذه وان اعتبر الجميع فلا وجود
لشيء واحد واحدة وعنا تقدير وجود عينية لم يكن الواحد عين الكثرة فكيف يعتبر اليه
في مقام ذات الاخر سواء كانا وجودين او مرتبتين او مختلفين وان كانت المفاهيم
مغايرة فالقدر المشترك هو المحل عنه وهو واحد وانما صدر المتألمين قدس سره فقد جعل في
الاسفار والمبدء والمعاد وغيرهما هذا الحكم اعز عن جوارز انتزع مفهوم واحد من حقائق
متخيلة من حيث التحالف بين القطرات كان من هذا منسوب عن نعم المحقق
بالذوق العالي في التفرغ العلم الالهي فالتبليغ في التطبيق لزيادة اليقظة
وإزالة الغشاوة اقتصر احد من قال من المتكلمين ما تافيه كان له الوجود في حقيقة
بالذات او بالمراتب الكلية والمقصود من المحقق في مفهوم الوجود المطلق المتفاوت
عند مجر عارض الاضافته لم مرتبة مرتبة فالوجود عندهم اعتبارا والمقصود من كليات
هذا التبع وذلك في الشيء حيث انما تتفاوت في الارتفاع والافراد التي هي حقيقة
على حسب المشايخ انما الاجناس العالية المتفاوتة بنفس ذواتها البسيطة والمراتب التي هي
على حسب الفاعلين كراتب الافراد المتفاوتة كما مرة النظم وقد شرفنا في هذا البيت على ان
احد من المذهب المنسوب الى ذوق المتألمين الفاعلين بوحدة الوجود وكثرة الموجودات

بمنسوب الى الوجود فانهم قالوا حقيقة الوجود قائمة بذواتها وهي واحدة لا تكثر في وجود
الوجود وانما التكثر في المراتب المنسوبة به الوجود وليس له وجود قيام بالمراتب وعرض
لها والاطلاق الموجود على تلك الحقيقة بغیر انما نفس الوجود وعين المراتب بغير انما
له الوجود من المراتب واللازم انما هو وجوده هذا المذهب ان ارتقاءه بغيره كذا عندنا
غير صحيح لانهم حيث قالوا باصالة المراتب بلهم عليهم القول بانما الوجود وان في دار الحقيقة
واصلين وانما نحن نعتقد ان ذوق التأمل يقتضي سخا واحدا اصله فاراد الاصله الوحد
واعترافه المراتب او التثنية مخوف فينا واما في الاصله يدور على ما في ذا بطر الاصله
التأملين اصله الاول فالمراتب ليس هو الوجود والاضافته مشتركة هي الوجود والصفات
ايضا التي الوجودات التي هي المتعلقة بنفسها المتدييات بذواتها بالمرتبة في التثنية
في شدة النورية بل اصطلحوا على تسميتها بالمتعلقات في الردابط المحفظة لانها اشياء لها
التعلق والربط وانما قول المتكلمين المذكور لما كان هذا القول لخاصة باطلا واما قوله
بارجاعه الى الاول فنزله جميع ما قالوا في المفهوم على الحقيقة بان يكون مرادهم يكون الوجود
مفهوم واحد اكون حقيقة واحدة كما في ذلك المذهب المنسوب الى ذوق المتألمين ومرادهم
التجليات التي لا تستلزم كثرته في المتي الا ان السبيل في الوجود في مفهوم الوجود لا يجوز
عارض الاضافته وكما ان الحقيقة نفس ذلك المفهوم الواحد مع اضافته بغيره حيث داخلها
هي اضافة لا بما هي مستقلة في الحقيقة لانها ليست بغيره فطرا فمع ذلك مفهومها
الحقيقة التي هي نفس حقيقة الوجود مع اضافة مشتركة ونحو ذلك في ما هي ربط محض
لا يجوز في الحقيقة من الحقيقة هي الحقيقة المقيدة بغيره من ضرورة الشرع في وجود
بما هو مقيد لا بما هو قيد وقيد خارج في الحقيقة لا تعارض نفس الحكم الا بالاعتبار لان القيد
والقيد بما هو مقيد وان كان داخل الاشارة باعتبار الحكم في نفسه بل لا يفتيه
بمعنى الحقيقة غير الكون في الاعيان

وهو الوجود الذي ليس عليه الاثار المطلوبة مستكنة بنفسه ومنه براهنة بل ما هو التحقيق
من ان الاشياء كتحققها نفسا لا ذاتا وهو الوجود الذي لا يترب عليه تلك الاثار
لم تفرق الذاتان لذاتهما ان قيام الاشياء بهما قيام صدورهما لا حقيقة كقيام الاشياء بهما
العالية ولا سيما مبدء المبادى في مبدءها لا وجود من الالذات الاول لثبات العلم بها بالاركان حكمها
على العدم اولا وجوده في الخارج كقولنا لجر من ينسج بارود بالطبخ واجتماع الغضامين
لا اجتماع الغضامين ونحوه شئ شئ في فرع ثبوت المبدأ له واذ ليس المبدأ له مناه في الخارج
فقر الذين والذات فثبات لا شئ في الشئ في العلم ان يتصوره فثباته تنقضي بالعلم به
بكونه ثابتا لا يتغيره والتميز بشاره عقليه العدم المطلق لا ثباتا له مطلقا فثباته
الكيفية موجودة واذ ليس في الخارج لان كذا في جوده في الخارج جزء فقر الذين والذات فثباته
حرف التحقيق اثره حقيقة ثباته في الحقيقة حرف ثباتية كثر الالفاظ لا تلاقى من دون
نفسها منها انما هي اوجانها كالمادة ولما احقها العدم حتى ان يعرف فقر التحقيق
برر قدم عليه والى هذا ان حرف حقيقة كسقاط امانته من كذا في جوده من الشواهد
الاجنبية واحدا كالبياض فانه اذ اسقط عنه المرضعات كمن التلج والعاج والقطر
والواحق من الزمان والمكان والجهة وغيرها مما لا يقد بالدات بالعرض كان واحدا اذ لا
في حرف الشئ فهو بهذا النوع الوحدة بما سمعنا ما هو من نسخة المحذوف عنها ما هو من
موجود بوجوده وسبغ واذ ليس في الخارج لانه فيه ثبوت الكثرة والاضطراب فقر صفة شئ من
الذين وذه الوجهة الثالثة فثباته جلية لان بعضها في المطلبين مسك موضوعية
وبعضها من مسك الكلية وبعضها من مسك الوحدة والى هذا بعضها من مسك التيقين وبعضها
من مسك التيقن ولان سببا في مختلفه فان ثبوتها قاعدة الغرضية لا في الخارج اليها فثباتها
وكذا سببا في الاخرين فلا وجه لقول المحقق اللاهوتي في الشواهد بعد فقر مسك الكلية عن
وشرح المفاهيم ان هذا دخل في الوجه الذي في فيه بالعلم الالهي على العدم والذات الموحدة

الجمعية وذاتياتها في الوجودات الخارجية والذاتية عاليتها كانت اذ كانت حقيقة كما
استظهر من ان الذات لا يختلف ولا يتغير فثباتها حكم صدق العقول ولكن عارضة ونازعة ان جمع
المفاهيم منه اسن الخفاة الذات في الذات كقوله في نظر العقل العباد وهو محال في جوده
كيف جمع هذا التيقين للتقايين بيان للزوم ان التقايين يكون مبدءا على ان يكون مبدءا
فقر الخفاة الذاتيات في الوجودات كما سبق اليه اذ لا وجود له فيكون له فيكون
جوهرا اينا وجدت وغيره حاله جنتا كقوله كيف جاز ان يكون حاله في الذين وهو مستغنى
عن ما وجوده واما في المستغنى اعرض ان مستغنى عن كذا في فقرنا لكيف
المقولات التسع قد وقع في هذا الشكل اخر اصعب من الاول بانه ان القيم قد عده العلم كيفا
نفس نية العلم عين العدم بالذات العلم بالذات قد يكون جوهرا قد يكون كذا قد
يكون مقولة اخر نيلهم اندراج جميع المقولات في الكلية اما قلنا هذا اصعب من الاول لان
العرض عرض عام للمقولات التسع العرضية لكونه من العروض وهو وجود ما في الموضع
كثيره في شكله كون الجوهري الذي عرضا اذ لا يجب له كذا في فقرنا جنة حال ما اذا كانت
العودة الكلية جوهرا كالان والفسر او كما ادعنا كالمسطح او الانه فثباته ان يكون
شئ واحد من جات مقولتين ومجيبين في مرتبة واحدة بل في ذاته واذ كانت
محسوسا كاسود مثلا لزم ان يكون شئ واحد كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا
العقول جبار والافرام عرض فثباته كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا
من المتكلمين مطلقا وان كان في الشئ وجعل العلم بالشيء مجرد الاضافة وبطل العلم بالعدم
وعلم النفس بغيره بعض هو الفوسير في ان من حصل فيه في التثنية في الشئ في فقرنا
ما اضطر عليه فقرنا في ان الذين عندنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا
معلوم كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا
وذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا كذا في فقرنا

الاشكال اما الاشكال من جهة كون شئ واحد هو اعرضا او علما ومعلما او كليا وجزئيا
والقويرو انه اذا فرض شكل محققا غير ان شئ من بلور او ما من جميع الجوانب بحيث يطغى
صورته فيها فهو ان اراد احدنا شئ ليس قائما بالمرآت ولكنه فيها وهو ذو الصورة و
ثابتا شئ قائم بالمرآت او نفس الصورة المنطبقة نفس عليه ما في مرآت المذهب من هذا
وفيه ما فيه وقيل القادر جماعة من الحكماء بالاشباح لا بالنفس الاشياء المنطبقة في ذلك
فلا يلزم كون شئ واحد هو اعرضا او جوهر او كليا متلا ان بقا الذب في حجر الجوهري
بقا ذر الذب وعلى القول بالاشباح لا يكون بنفسه مبنية في الذهن وان شئ غير ان الوجوه
الذاتية ثبوت الوجود في الذهن انما لا تملك وجوه حقائق الاشياء ومساواة الذهن
لا ما يباين في المبنية من انفسها في بعض الاعراض كما لا يخفى وقيل القادر هو السبيل
الذين انطبقت الاشياء في الذهن بالنفس انما بنفسها ومساواة وهي الحال ان انفس
انطبقت قد بين مذاهب القادر بعد تعميم مقدمته بانه لما كانت موجودية المبنية متقدمة
على انفسها في قطع النظر عن الوجود لا يكون هناك مبنية اصلا والوجود الذهن والاشياء متساوية
بالحقيقة فاذا تبدل الوجود بان يصير الموجود في جوهر موجود في الذهن لا يستبعد ان شئ
المبنية ايضا فاذا وجد الشئ في الخارج كانت مبنية اما جوهر اكم ادس مقولة اخرى واذا
تبدل الوجود في الذهن انطبقت مبنية وصارت من مقولة الكيف عند هذا اندفع الال
او مدار الجمع على ان الموجود الذهن باق على حقيقة الخارجة اقول هذا شئ كما كون شئ
واحد جزئيا وكليا ليس عليه ثم ارد على نفسه ان هذا هو القول بالاشباح واجاب بانه ليس
بالنظر في ذاته بل حقيقة مبنية به الموجود في الخارج بحيث لا وجد في الذهن انفسها
واذا وجدت الكيفية الذهنية في الخارج كانت عين العلم الخارجة ثم ارد سؤالا اخر
انما يتصور هذا الانقلاب لكان بين الموجود الذهن والاشياء مادة مشتركة كما قد والاشياء
في الوجود المبنية وليس كذلك واجاب بانه انما يستدعي الانقلاب مادة لكان انقلابا

امر في صفته او صورته واما انقلاب نفس الحقيقة بتمامها حقيقة اخرى فلا نعم يعرف انفس
لتصور هذا الانقلاب بل ما يجرها عما هذا سبب السيد قدس سره وهو ان الظاهر هو شئ لانه
قادر باصالة المبنية في المبنية في العرض العرفي من كونها متساوية للاختلاف وعدم وجود
مادة مشتركة كما عرفت في الانقلاب بل انفسها في حق طلق للوجود لكونه مقولا بالاشباح
على مراتب فيها اصلا محفوظة وسنج باق لكنه من لا يقول باصالة و قد القادر هو الحق
الرد على التنبيه المسامحة متعلق بمفهوم تسمية اشياء العلم بالكيف عزم اهل الحكماء
مفهوم اسر وية فعند المحقق لطلاق القوم لفظ الكيف على الصور العلمية من الجوهر ومن
سائر المقولات باعد الكيف انما هو على المسامحة لتبني الامور الذهنية بالحقائق الكيفية
الخارجية واما في الحقيقة فالعلم لما كان مقرا بالذات مع العلم بالذات كان من مقولة
العلم فان كان جوهر في جوهر وان كان كذا وان كذا كلف في كذا فلا يلزم اندراج شئ واحد
مقولاتين واما جوهرية شئ واحد وعرضية فليس فيه عده اشكال لان العرض على من
العرض هو الكلول وهو جوهر الوجود والوجود ليس في انية المبنية فقوم العرض اصدق على
المقولات العرضية وعلى الجوهر الذي صدق العرض العام على العرض ولا منافاة بين
كون الشئ جوهر او مبنيا يقع انه مبنية حق وجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع و
كونه عرضا خاليا لا في مقام ذاته بل في ذات الوجود الاولى الذب صورة علمية من كمال
مقولة من المقولات جوهر اكم او كيف او غير ما واما بالاشباح في كمال لا منافاة في كمال
الكل لكان الجزئية جزءا باحد الجهتين وليس للجزئية بالاشباح لانه اعتبار في التناقض وحدة الكمال
وراء الوحدات الثمانية واما طريقة صدور المتألفين قدس سره فقال في حق الوجود والاشياء
من الاسفار ان الشياخ الحلي العقلية من حيث كمالها ومعقوليتها لا تتحد في حق مقولة
من المقولات ومن حيث وجودها في النفس لوجود حاله او مكنة في النفس تصير مظهرا
او مجردا عما تحت مقولة الكيف ثم شئ في سد ثغوره بما خلاصته ان الجوهر وان شئ

الشيء فكان في غير الله المحض من الوجود المبسط لا وجود ولا عرض مع ذلك انبسط جميع
مربيات الجواهر والاعراض كذا في هذه الاقسام الذي يظهر به بوحدة كل التعيينات في
المرتبة الواحدة لا هو كيف لا التعيينات كذلك في مرتبة النفس المبسط على كل التعيينات
المعلومة لولا ليس كغيره ولا عرض فليس كغيره هو علم لا التعيينات المبسط عليها انتهى
وهي معلومات بالجملة اخذت من كل من مذهب صدر المتألمين والمحققين في
وتمكنت شيئا اما ما اخذ من الاول يكون الصور العلمية بالحد الاول لمعقولات لا بالاشياء
واما المتروك فكونها كيفيات لا بغيرها اما ما اخذ من الثاني فكونها كيفيات تبيها واما المتروك
فكونها مندرجة تحت المعقولات حقيقة فغيرها جرح حقيقة وكنها حقيقة وكذا لو لم يكن
المتن عن كون الصور العلمية كيفيات لا بغيرها اخذت في الخرج عن طريقه ان
من الاختصاص كون هذه المسئلة من العوالمات وحدتها اربعة الصور العقلية
بالذات مع عاقلة معتقدة كغيره ليس الذي من اعظم المتين والاعتد
في اثبات مطلبه بانفسه من بكنه من باب اتحاد المارة والهورية فان النفس في مقام
العقل السوي لا مادة العقلات وهي صور له اما كالمشاهدة في الذات كغيره
فليس هو في المتأخر غيره لا ثبات هذا المطلب فغير تام لما ذكرنا في تعاليم الاسفار وما
يزيد على المطلب من الوجود في الخارج والموجود في الدن توأمان برفاهان بلين
واحد فكما ان الموجود في الخارج مع الموجود في العين ليس في العين شيئا وزيد الموجود
في عينه شيئا جزا لظروفه بل معناه ان وجوده نفس العينية فانه مرتبة من مراتب
العين كذلك ليس مع الموجود في الدن ان النفس الناطقة رتبة وذلك ان
فيها رتبة جزئية المراد انه مرتبة من مراتب النفس ثم ان مراد القائده بالجماد والمدرك
المدرك بالذات ليس تحت التعيين عن المقام بل يستند ذلك في مرتبة من احداهما في مقام
الوحدة يعني ان وجودات المدركات منطوية في وجود ذلك المدرك فغير ان كان لظواهر

كان لظواهر العقل التفصيلية في العقل السلي لا اجزاء ذاتية في مقام الوحدة في الكثرة بغيرها
نوره الغيا اسطر على كل المدركات بالاجزاء عن مقامه الشا من ذلك مدرك متخرج من ذلك
في مرتبة ما لم يتخرج من مرتبة الخيال كمدرك العقل فمع العقل في مرتبة الظهور
بالعقولات المرسلات المحيطة لامة في مرتبة السر والكنه في حقيقة المدرك متحد بالصور الغيا
للمدرك في الثاني ولكن ذلك لا يندرج في العلم لما كان كالمخبر في نسبتها ذات المدرك لا مقامه
ظهور له الا بوجوده وظهره وبين المراتب اربعة حقيقة وسبع باق كالنفس في العلم المدرك
المدرك في الوجودين ذلك لا يندرج في الوجود واما الغايه فتمت في مرتبة الظهور وعلوها كذا في
غرض في تعريف العقل الثاني بيان الاصطلاحين فيه ان كان الانها في كل العرف
الانها في العقل وعرضه كالتألف لان بالعبارة وعرضه كالتألف عقلت ما
فالعقل بالذات في اربعة النماذج والمراد بالذات ما ليس في الدرجة الاولى في نظير العوالمات الثانية
ثم هو متعلق بقوله العلم لا اطلاق فانهما متعلقان اذا كان الوجود كسود او ابيض
به لا يجرى بالكلية فخرج من البيت تعريف العقل الثاني انه العارض الدر وعرضه للعروض
والانها في العروض به كالتألف في العقل عن بيان العقل الثاني باصطلاحه
اشتمال رسم باصطلاح الحكم بقوله متعلق برسم في البيت لرسم الغايه عرض وعرضه لعقل
ار في عقلا متعلق بقوله او رسم كسود كان القامية العين اوفيه ار في عقلا القامية العقل
به فتمت باب الحذف الا يقال رسم المنطق كالتعريف والجنسية الذاتية والعرضية النفسية
كالعرف وما يربو من صفات سائر المنطق كالتعريف والجنسية الذاتية والعرضية النفسية
والقباس فمعرض المرتبة للجوان النطق بالنسبة الى الان والافان في العقل
في الخارج جزئية والجزئية ليس معناه في الخارج ذات الحيوان النطق لا وصف معرفية فانيها
ار في الرسمين مصطلح للتعريف وهو اعم من الاول وتوضيح المقام ان العارض في نفسه
عارض يكون عرضة للعروض والانها في العروض به في الخارج كالسود وظاهر انه معقول

بلا الاصطلاحين وعارضيه كلاهما في العدم كالحكمة وعارضيه في العدم ولكن القائل
به في الخارج كما لا يثبت في الخارج كما للحكمة لكن القائل لا يثبت في الخارج
وكلاهما معقولان والاول المعقول من القضايا قضيته ذهنية والثاني المعقول من قضيته
حقيقية وحجم التسمية على الارادتها لانه اذا عارضها لا يقدح في الاعراض المعقول في ذاتها
الثاني فكله لم يتطرق كغيره في نفسه لم يعارض معارض ادلا لم يعارض عارض ثانيا فثبتت
او امكان محققان جامع بينهما في غير ان عارضه عند الاصطلاحين في المعقول الثاني في الخط
كما خط بعضهم الاصطلاحين في فهم كلام اللسان الطويل عليه الرحمة فانه حيث نزل الجارية
والوضعية والشيئية وغيرهما من المعقول لا تثبت في ايراد الخ الثاني فهم ذلك المعقول
لا معقول المطلق ففهم في نفسه ثم ان القضايا في الشيء الخاص بالشيئية العامة في الخارج
عروضها في الذهن لا يلزم التمسك وان لا تكون من الامور العامة وكذا القضايا في الحقيقة
الخارجية بالامكان في الخارج ولكن عروضها في الذهن اذ لا كما في الشيء في الخارج كونه
الغروبين لان لازم الحقيقة اعتبارا في الاعراض لو كان عروض الامكان لا يثبت في الخارج لم
والا الخلف في احوال الشيء عن المواد الثابتة في الذات بمرئاة فائدة غرض في ان الوجود مطلق
ومعقد وكذا العدم ان الوجود مع مفهوم العدم كالمفعول مقدم من اطلاق وتقييد قسم الوجود
المطلق ما هو المحمول في الحقيقة البسيطة كما لان موجوده المقيد ما هو المحمول في الحقيقة المركبة
كالان كاتبة ورضع مدين عدم مطلق ومعقد وفي تخصيص العدم باضافة لفظ لفهم
اشارة الى عدم اقصاها من هذه القسمة في الوجود بعروضه بل جارية في حقيقة كما هو مصطلح
الذين يطلعون الوجود لمطلق عما لا يكون محمدا في خاص وهو حقيقة الوجود الز
هي عين حقيته الباطن في العدم وعين منقضية الانا راجع الى الوجودات في الخارج
والسبب والحقيقة على الحدود غرض في احكام سببية الوجود منها انه ليس الوجود جوهرا
لان الجوهري مبدئية اذا وجدته في الخارج كانت الافة الموضوع والوجود ليس جوهرا ولا عرض

ت

ولا عرض في نفسه بل يكون افع وسلب الوضعية لاجل ان لا موضوع له كيف والموضوع متقوم
بالوجود في نفسه معروض ارضي في الخارج المحمول لا المحمول في الحقيقة عند اعتبار ذاته اذ ان الوجود
ليس بالعرض اي بتبعيته للمبنيات الجوهرية والوضعية فيكون الوجود الخاص جوهرا وبين جوهرا
الجوهري جوهرا وعرضه بعين عرضيته لا بعرضيته اخر من مطلق الوجودات الخاصة احكاما
للمبنيات لكن بالعرض ومنها ان لا يثبت في ذاته لان الضدين احرين وجوديان متقابلان
موضوع واحد بينهما غاية الخلاف فيكونان داخلين تحت جنس قريب الوجود ليس وجوديا
بفرض الوجود ولا موضوع لا جنس له ولا غاية البعد والخلاف في شيء في الحقيقة المبدئية
كحقيقة ما لا ما تامة لان المتباين هما المتباين في المبدئية ولو ازموا الوجود لا مبدئية في
او غير ما بدلا لانه في فاعلا من الضد والذات لا مبدئية في شيء في الحقيقة ثانيا فهو جوهرا
ومنها انه ليس جوهرا في نفسه ومن غيره تركيبا حقيقيا لاجل حقيقة لان جوهرا المركب
الحقيقي يجب ان يكون بعينه حاله في البعق بل بعينه متغلا عن البعض كما في المتجاذبات والكل
والانفعال على حقيقة الوجود غير جازين بل يلزم الخلاف في الجزء الاخر والكل كالموجود
ثم ان في قولنا ولا في ذلك التسلسل في حقيقة المبدئية ومنها مطلق وكذا لاجل انه في ذلك كان جوهرا
السبب لاجل ان لا يتعارض في الخلاف هذا فاشترنا ما وجب سلب اجزاء العقل عنه جزئيا منه
سلب الاجزاء الخارجية عن المادة والضرورة فانها ما هذا الجنس في العدم بعينه ما والتفاوت
بالاعتبار بلزم منه سلب الاجزاء المقدارية لان المقدار من لوازم الجسم والذات مادة ولا ضرورة
فلا جسم ولا مقدار يقولون اذ قلب الفصل المقسم للوجود مقوما لادعاء القوام الى التقوم والثبات
من نقص ما في حكمه في النقص كما بيان ذلك لانه لو كان حقيقة الوجود جنس في نفسه
الوجود يلزم الاول اذ في تقدير ان كلاس الجنس في العدم عارض للاخر وحاجة الجنس في العدم
ليس في تمام ذاته ومبدئية في نفسه لانه في العدم بالشيء في الجنس مقسم لا مقدم وذلك ان
ينصير في الجنس الذي مبدئية في الوجود واما الجنس الذي بعينه في العدم مبدئية في العدم

والثابت غير معقول كالحال بين الوجود والعدم والموجود لا ينفك عن الوجودات فخصما في باب الحال في
باب ثبوت الوجود مرتبة مردودة فمن مشهورات ثبوت الوجود انه غير عنه وكل شيء هو
شيء والواجب ان المراد بالموضع في الوجود ان كان الوجود المطلق فلا يخرج عنه وان كان
العدم في الخارج فلا يخبر عنه لوجوده في الذهن ومن مشهورات اثبات الحال ان الوجود
والعدم في الوجود في الوجود في الوجود عليه ويتبدل ولا يعدم والا نصف بنقطة والوجود
من وجوده الا في الوجود موجود ولكن بنفسه ذاته والشيء انه معدوم بغيره ليس بواجب
ولا يتوقف بنفسه لان ثبوت الوجود هو الوجود اذ لا وجود لا الوجود او الوجود والعدم
النفق بوجود الواجب في الواقع قلب الدليل عليهم لان الوجود لو كان حاله امكن ان يصفه
لوجوده لزم ان يكون الحية قبل الوجود موجودة وبشيء الالم لان بين الوجود والعدم
الوجود او يقال الوجود عندهم انشأوا في الوجود انشأوا في الوجود بالحق لا في الوجود
لا يستلزم لوصف بقا بالوجود ومنها ان الكلي الذي في ذات منه قد يتحقق في الخارج
كالان ليس بوجوده والالكان مشغولا لا كلي ولا يعدم والالكان جزء لوجوده كجزء الكلي
ان الكلي موجود فكله يكون مشغولا في البسيع لا ياب عن الشبهة فانه نفس البسيع لا يشترط
الكلي في ذاته الذهن ولا سيما انه لا يلبس في الوجود مع قسم لفظي والمطلوب والمجرد او قول
انه معدوم ولا يلزم تقدم الموجود بالعدم لانه ليس جزءا في الخارج ومنها ان جنس المجليات الحقيقة
العرضية كونه السواد ليس معدوم ولا ان تقدم الموجود بالعدم ولا بوجوده والالزم قيام العرض
بالعرض لان التركيب الحقيقي قيام الاجزاء بعضها ببعض والواجب ان الاعراض بالاعراض
فلا تقدم فيها في الخارج حتى كانت المركبة معدومة في الخارج لزم تقدم الموجود بالعدم والاعراض
قيام العرض بالعرض جائز **فوق** في عدم التمايز والعينية في الاعداد من حيث لا ينفك الالكام
من حيث العدم وهو امر لا ينفك ان الاعداد اذا بهم اى فيهم تترتب تلك الاعداد وارتبها
الوجه باعتبار الالفاظ في الملكات فينبغي ان تكون تلك الاعداد متناهية ووجودها في الحقيقة والعدم

العدم مفهوم العدم فينبغي ان يعدم متناهية في الالكام واما مع قطع النظر عن ذلك فلا يتغير عدم
عن عدم والالكان في كونه اعدام غير متناهية كذا في الاعداد لا عليه حقيقة وان كان العدم
في عدم وان يوما اربا للعينية فاما انظر القول بعدم العلة لانه عدم العلل فيتم بغيره
سبيل التفسير والمجاز فان الحكم بالعلية عليها يتشابه الملكات فاذا قيد عدم الغيم لانه عدم
فهو باعتبار ان الغيم علة المطر في الحقيقة فينبغي ان يتحقق العلة التي كانت بين الوجودين وطرا
لما يخرج احكاما الموجبات على السالبة القها في يقال سالبة حلية او شطبة او متفصلة
او غير ذلك فيتم في الموجبات **فوق** في ان العدم لا يعاد بعينه اختلافا في جوارها
العدم وعدمه فاكثر المتكلمين على الادلة الكما وجماعة من المتكلمين على ان العدم هو الحق في
اعادة العدم بعينه فان من الزيادة اعادة مع جرح شقها وهو ان العدم في الحقيقة لا كذا
في تجريرها وفي كل ان لسان جديد ليس كشيء في كونه لانه على انه واحد بعضهم
كالشيخ الرئيس في الضرورة والبداهة **فوق** في الالكام الرارز وعور الضرورة والغاليل
بنظرة المظهر استدلو عليه بوجوه منها ما يشترط اليه بقولها فانه الغير لثان على جوارها في
على تقدير جواز الاعادة حتم في الشخص المعاد بغير كذا العدم وهو بغير البطلان كيف هو تقدم
الشيء على نفسه بالزمان وهو بجدا تقدم الشيء على نفسه بالذات فانه انما على تقدير جواز الال
جاء ان يوجد باطله اربا للمعاد من جميع الوجوه مستانعا اربا لان حكم الامثال في الجوز
وفيا لا يجوز واحدة الى ان السلب غير متطرفة اربا لكان يوجد منه انشأ ووجد عدم الالفاظ
ان المفروض يشترط كذا المركبة وجميع المعارض فلم يكن احد مستحقا لان يكون معاد الشيء
لان يكون حادنا جديدا بل ان يكون كذا احد منها معاد او كذا احد جديدا نعم لمكان تقدير
المركبة متطرفة عن الوجود جازا وكان الوجود كما مرطار عليها جاز اختلافا في الحكم كذا في حال منها
انه على تقدير جواز اعادة العدم بعينه الوجود عا اربا لكان الالعدم ان المفروض ان الوجود
المعاد بعينه هي المستندة لان الزمان من شئ شئ است اوله ايضا لعدم ويجوز اعادة فاذ

والذي يتركه الانسان حيوانا في المرتبة وموجودا في الخارج والحي موجودا في الذين كما هو
النفس الامرية اذ لم يستجد فرضها كمالا ان جادنا المراد بالامر هو الشيء نفسه فلا يغير
الامر شيئا نفس الامر كذا معناه ان الامر في حد ذاته كذا فلفظ الامر من باب وضع المظهر
موضع المضمون ثم يشترط ما قبل ان نفس الامر هو العقد الفعال يقولون دعالم الامر وذا ان ذلك
العالم ^{كله} بعد اريد نفس الامر عند البعض عالم الامر وذلك العالم عقد كبر صغير كبير وسط
ومركب فيه مستطرد والتعبير بالعبارتين للاشارة الى الاصطلاحين احدهما اصطلاح امر ^{حقيقي}
بعرض من عالم العقد بل الامر متعقب من الكليات لا له لاله الحق والامر وهذا التعبير
لنفس الامر واما غيرهما عنه بالامر لحيث احداهما من جهة الكليات والشيء المستطرد
الا حادثة اذ العقل مطلقا من جهة البرهانية ^{من كانت البرهانية} بل لا نور الا كسوقه في الامنية لربها على التحقيق
فما لا يبينونه انهم الذين المادة مساو كذا كانت خارجية او عقلية مفقودة فيما في محجور الوجود
بمرامير الصواب كذا لكن الوجودية التورية وثابتا ان الله وان كان ذاتية بوجهيها واما الصواب
والتجسيمي كذا البين دون ثورته زائدة من مادة وتخصص استعداد الاخر اصطلاح الكمال
حيث يعبرون بالعقد من المعارف المختصة وهذه العبارة ابرها كذا في الدرس ان لا ينفرد
ويكن ان يجد بعد من العقد غير الجوانب لا كما ينبغي مع ادوية الحق الاول ان ظهور الشيء
بوجوده بغير راد وكذا عند شيئا مادة كان اولها عالما بغيرها خارج عن نفسه ثم يتبين ان
نفس الامر والخارج والذين يقولون من خارج اعلم ان نفس الامر عند كل من الكلام قد كان فيه
اعلم مطلقا من الخارج اذ للذين علم كذا هو في الخارج فوهية نفس الامر من غير عكس كما ان نفس
من الذين من جهة اعلم ثم ذكرنا مادة الاجتماع والانساق يقولون اذ في حوادث القضايات
الارضية نرى صدقا ارضي نفس الامنية وفيها ياكوا ذب في حق مطلق بغيره فبقا
فقر ان ذب شيئا لا يثبت في تحقيق الذين لا نفس الامر وفي الحق تعالى اهدني الصراط المستقيم
لا الذي يتركه خارجا حرا لا يحيط به عقل ولا وهم ومن هذا ظهر السبب بين الخي والذين

ولم يثبت عليكم المقنوم والمهدف لدرينهم ان المقنوم حقيقة ومن الخارج لم يخرج عن كونه كذا
المقنوم ولم يتقلب حد ذاته بل هو مجرد بغيره كما هو عليه في البياض اذا وجدت الخارج اذ في الذين
عالمها كان اوسا فلا يخرج عن كونه بياضا ولم يتقلب من وجودها كان وجوده لم يغير بديته بياضا
فغيره ما استحال من كذا البياض والمقنوم المطلق غيرا كذا لا يتسلسل عن النفس فاذا فرضتم
مقنوم المحال كيف يقال فرضتم مقنوم الممكن او مقنوم الواجب ثبوت الشيء نفسه ضروري
عن نفسه محال عدنا ان في ثبوت جنة اخر من هذه القاعدة انه في موضع التقلب كذا ارضي
عدم كذا ذلك عدم كذا الشيء بغير ثبوت حيث يتقلب بالذين ارضي ^{في بيان متنا}
الصدق القضية الحكم ان في قضية خارجية صدق متلكم القضية الحقيقية الهادفة للبرهان
الطبق وحقيقة السبب كذا ثبوت الخبرة والتعبير بالثبوت في الخارج بالذات في الهبة
فان الصادق هو كذا المطابق بالكل للواقع والحق هو كذا المطابق بالواقع للواقع ^{الصادق}
في الذبينة متعلق بالسبب الكلي وتلخيص المقام ان القضية قد تؤخذ خارجية وهي الحكم فيها
على افراد موهومها الموجودة في الخارج محققة كقولهم قدس في الدار ملكة المدينت وكما
ما الحكم فيها مقصور على الافراد المحققة الوجود وقد تؤخذ ذهنية وهي الحكم فيها على الافراد
الذهنية فقط كقولنا كذا ما ذهبا واما عرض والذبا ايا جسد اما قدس وقد تؤخذ حقيقتة
وهي الحكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج محققة كانت او مقدرة كقولنا كذا جسد
او غير اذ منقسم ما غير الثابتة ما غير ذلك من القضايا المستعملة في العلوم اذ اعرفت هذا
تقول الهدى في الخارجية باعتبار مطابقة نسبتها لما في الخارج وكذا في الحقيقية اذ فيها
ايضا حكم على الموجودات الخارجية ولكن محققة او مقدرة واما الهدى في الذهنية فباعتبار
مطابقة نسبتها لما في نفس الامر اذ لا خارج لها تطابقه واما في نفس الامر فقد يشترط في
يقولون كذا ذات الشيء نفس الامر احد وعرف نفس الامر كذا ذات الشيء والمراد
الذات متنا مقابل فرض الفاعل ويشترط نسبة المدينة والوجود بين الخارج والذين

الوجوب بالقياس بالضرورة لتحقق الشيء بالنظر في الغير سبب الاستدعاء الا ان
 ويرجع الى ان الغير باي ذاته الا ان يكون للشيء ضرورة الوجود سواء كان باقتضاؤه كالمسألة
 الوجوب بالقياس لتحقيق العلول بالنسبة اليه العلة او كما جازت فيه كماله الوجوب بالقياس لتحقيق
 في العلة بالنظر في العلول او يستدعى من الطرفين بلا اقتضاؤه منها ولا من احدهما كماله وجوب
 المتضايفين في كل واحد منهما واجبا بالقياس الى الآخر لا بالآخر ولا عليه بين المتضايفين
 فالوجوب بالقياس يجمع مع الوجوب للذات والغير ويقتضي انهما لا يتضاد بالقياس الى
 الغير ضرورة عدم وجود الشيء بالنظر في الغير سبب الاستدعاء المطلق كماله وجود العلول بالنسبة
 عدم العلة وعدمه بالنسبة الى وجودها وكذا وجود احد المتضايفين بالنسبة الى عدم الآخر وعدم
 بالنسبة الى وجود الآخر هو ايضا كبقية العدم والامكان بالقياس الى الغير لا ضرورة وجود الشيء
 وعدمه بالنسبة بالنظر في الغير ويرجع الى ان الغير لا ياتي عن وجوده ولا عن عدمه حين بالقياس
 اليه وهذا انما يتحقق في الاشياء التي لا يكون بينها علاقة طبيعية من جهة الطبيعة والمعلول
 اذ لا اتفاق في علة واحدة ولم يتألف شيئا بقولنا تحت عاطفة كالمفروض واجبين اذ لا
 لزوميه اقتضاؤه شيئا منهما الا ان يكونا واحدا او اجبا مع فكر واحد منهما لا ياتي عن وجود
 الآخر ولا عن عدمه وهذا الغرض من ادوارد علمه اخر كماله سلفه نظر الاجل من الوجوب
غرض في ان كانت متعلقة بالامكان بهما باحد الطرفين وبعضهما بالآخر فقولنا
 عروض الامكان للموتية بتجديد العقد وقع حيث لا حظ من حيث هي مقطوعة النظر
 عن اعتبار الوجود وعلته والعدم وعلته فيصعب سبب الضروريتين واما عند اعتبارها
 فتختص بالضروريتين والاتصافا عين ومما قولنا هو ان الامكان الذي لا مع الغير من وجوب
 الوجود بالاشياء اجمع بخلاف الذي لا منها مع الغير منها ولا منافاة بين لا اقتضاه من قبل
 ذات الممكن للوجوب والعدم واقتضاه من قبل الغير للوجود والعدم ومنه قولنا وقد مر ان
 ان الامكان في استعمال استعمال الالوه والنطق بالامكان العلم بمحقق العام وعمام

ووجه عدم دعوى ان الامكان في العرف العام ايضا كان سبب الضرورة عن الطرف المتعلق
 بقولنا الشيء المتعلق يمكن ان يمتنع كما ان معناه لم يمتنع وان سبب الضرورة بين خاص وجامع
 حيث تقتضي به الحاجة ولم تذكر في نقدلوحانية اذ جعلناه اصلا والكلام فيه والامكان الا
 هو سبب الضرورات للذاتية والوصفية والوقعية قال الشيخ في مطلق الاشارة قد يقال ممكن
 ويعني من غير ثالث فكلما ان خص من الاجزائ المذكورة من هو ان يكون الحكم غير ضروري للشيء
 ولا في ذلك كالكسوف ولا في حال التغيير لا يلزم من كونه كالكسوف لان ان اشترنا كماله بضرورية
 لان في حال التغيير غير ضرورة واما بالنسبة الى نفس الطبيعة الا ان شئنا فنعلم ان لا ضرورة في شئنا
 لاستدعاء بالنسبة الى كماله في الامكان بضرورة لا ضرورة وصفية ولاوقعية اذ لم يتردد في حاجتنا
 وصفية في ذلك ولا وقت مشروط بها كالكسوف في الامكان يستتبعها هو سبب الضرورة في جميعها
 بشرط ان يكون معتبرا في الاوصاف المستقبلة لشيء قال المحقق الطوسي قدس سره وعند كماله
 هذا المعنى انما يتصور من حيث يكون في غير ما الما في الامكان الاسمي كماله اما وجودا او معدوما
 انما قدما من حقائق الوسط في احد الطرفين ضرورة ما بالاشياء الامكان الضرورية لا يكون الا
 الاستقبال من الممكنات التي لا يعرف حالها ان يكون موجودة اذ احاطت وقتها ام لا يكون وبقولنا
 يكون هذا الممكن ممكن بالحدس الاخص مع تعديده باستقباله من الاولين ربما يقعان على ما تعين عند
 طبيعة الضرورة كما كسوف فلا يكون ممكن من انشور في قوله قدس سره من الممكنات التي لا يعرف حالها
 ان عدم تعيين الوجود والعدم في الاستقبال بقا الممكن عند ضرورة الامكان انما هو محال على
 نفس الامر وانه انما في محض التناقض من مشر الاشارة المصدق والكذب فيصعب تعيين
 كماله في الوجوب والاشياء وقد لا يتعين كماله في الامكان والسبب الاستقبال فان الواقع في
 الحاضر والماضي يتعين طرف وقدره وجودا كان ادعاء ويكون الهادف والكل فيسبب الخطا بقدر
 عدمه متعينين وان كانا بالقياس اليهما لم يتبين بالامر غير متعينين وانما الاستقبال فقد نظر في غير
 احد طرفيه انما يكون في نفس الامر بالقياس اليهما والوجود والعدم في نفس الامر والتحقيق بما به

في نفس شئية المزية وهو بالذات كتحقق الجنس الفهم على النوع والمزية على الزمرا والمزية
على الوجود عند بعض السابق بالذات هذا الذي كان علمه ليس في ما عليه من السابق وهو القدر
المشترك الذي يميز الشئية لا حقيقة عن الشئية بل بالعلية وبالهيئة القسمة المشهورة من السابق
قسم آخر هو انشأ بالذات ان شئية بدأ بالعرض لا شئية على سبيل التوزيع ان ظهر حكمه لو
شئية بالذات لا غير منها بالعرض كما لو كانت شئية على سبيل التوزيع ان ظهر حكمه لو
ان شئية وهذا هو السبيل السابق بالحقيقة قد زاده صدر المتألهين قدس سره وهو غير جميع الاشياء
اذ في ذلك من التقدم والمتأخر تعق بالملك بالحقيقة والهيئة لسبب الانعكاس من الشئية
وفيه قد اعتبر ان يكون القاطع المتأخر بالملك مجاز من باب الوصف كمال المتعلق ويكون
صحي كسبب الوجود على المزية على الله سبحانه فان التحقق ثابت للوجود بالحقيقة والمزية
بالمجاز وبالعرض السابق حاكمه كذا في الشئية ولكن انكسار كذا على لا عرضيا كما سر سحر
ولسعدنا هذا قسم آخر من السابق قد زاده السيد المحقق الداعي قدس سره وهو غير السابق
الملك غير الزمرا المتقدم والمتأخر جميعا في الوجود او غير ابيين عن الاجتماع ونسبة
لا على وجه معتبر في الزمرا اذ اعرفت هذا عرفت ان قدح المحقق الامام في نفسه قد وقع في
الرجوع كما ذكرته في بيان الحدود والهرس **ع** في بعض الحكم الامام ولا اجتماع في السابق
الزمرا في نحو الاستعداد السبيل وما السابق برتبة طبعا وهو السابق بالمرتبة العقلية وفيها
وهو السابق بالمرتبة الحسية في اولها بالترتيب الطبيعي كالجسم والحيوان وكذا في الاشياء
والاجناس المترتبة من اية مقولة كانت التامة اربا بالترتيب الموضوع كالترتيب في الملك
كالتقدم الامام على الماسم السابق بالطبع وبالجوهر كاشئان اربعة اشئان والواحد من اشئان
اعتبر كجسمة الامم في شارة في اجتماع هذين القسمين من السابق من ان غير الوجود
الواحد والاشئان وان الواحد على ما قدح بوجوده الوجود والاشئان فالسابق بالطبع ان
اعتبر نفس شئية مفردة والقيام بهذا المفهوم المركب من هذا المفهوم السبيل السابق

فالسابق بالجوهر **ع** في تعيين ما فيه التقدم في كل واحد منهما وهو ليس عندهم بالملك
وهو مشترك بين التقدم والمتأخر يكون منه شئية للتقدم وليس للمتأخر ولكن ليس بالمتأخر
شئية الا وهو حاد التقدم ملاك اربعة السابق هو الانشأ سبب الزمرا في السابق الزمرا
سواء كان في نفس الزمرا او في الشئية الزمرا والانشأ سبب الحيد والوجود على ملاك الشئية
ار السابق بالمرتبة كعدد المجلس في السابق بالمرتبة الحسية او كما الشئية او كالجسمة الشئية
بالمرتبة العقلية وفي السابق الشئية الملك هو الفهم والمزية وفي السابق بالطبع الملك هو
الملك او الوجوه السابق الشئية سادس هو السابق بالجوهر كاشئان في نفسه عز الملك
مؤكد بالكون الخفية في السابق وهو السابق بالحقيقة الملك هو الكون والوجود في السابق
سواء كان بالحقيقة ام بالمجاز حيث يمكن مشترك بين التقدم والمتأخر بهذا النسخة في السابق
الدهر والسر والملك هو الكون بين الواقع وحاق الاعيان في دعاء الدهر والافاق
للمسألة اربعة الدهر كغيره في المبدأات كخلاف العبارة الاولى عرفت في الواقع فانه يشهد
قال السيد قدس سره في العبادات اذ انتم ان الوجود الاصيل في بين الاعيان عرفت
البار الحق ونفس حقيقته بالمرتبة العقلية وحاق الوجود العيني من كذا واحد وموجودية
في حاق كيدا الاعيان وبن خارج الاذنان من بعينها المرتبة العقلية لذاته الحق من كذا
فالموجودية المتأصلة في حاق الاعيان وقن الخرج في العالم الربوبي غير مرتبة ذات الشئ
وموتها العفوية مثلا من حيث يرى في عالم الاسكان فاذن تأخر العالم عن المرتبة العقلية
الحق جسد سلطنة تأخر بالمعلومية هو بعينه التأخر الانكسار كاشئان في البحر ووجهه كاشئان
الاعيان ثم قال ليس ليح ان يقاسر ما بين كذا الشمس وشاعرا وما بين من التقدم
بالذات كجسمة المرتبة العقلية والمزية في الوجود كجسمة بين الاعيان كما قد ربه الاسن
وتفرد في الافواه فرد المائدة وريسات المرتبة العقلية لذاته الشمس بالمجاز من كذا
من الوجودية بين الاعيان كما هو سبيل الامر في العالم الربوبي وكذلك الامر في كذا كذا

مطلقه اوداناً وحقيقه مطلقين ورأى المذهب الحاشية من اللون القابض نور البحر ليس
 المذهب الا بى من حيث عيبه البراءة لكثرة ثباتها وادركت ما هيما رتبته من
 حيث نفسها لا لغرضها لا مبرورة ولا معدومة ولا واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية ولا غير
 فلما ان الوجود عدم ليس لهما عين الاخر ولا جزئية بل الوجود وجود عدم كماله
 بانسبها السواد مثلاً مرتبة مقول فيه لمشتق ليدور نقابض متعديداً ارتفاع النقيضات من
 جاز لان معناه ان كل واحد من السبب عينا للموت ولا جزئياً وما وان لم يكون احدهما في الواقع
 على ان نقض الكثرة في المرتبة عدم الكثرة في المرتبة على ان يكون الطرف قيدا للآخر
 كالتقيد والكلت اركان شئ في تلك المرتبة استواء المقيد بالاهلية في نفسه لان نقض الكثرة
 رفعه دون استواء مقيد بالانصاف فاذا كذب ثبوت الصفة في تلك المرتبة صدق السبب
 الزيادة في تلك المرتبة لانه نقضه وان كذب اليها سلب الصفة الذي في تلك المرتبة اذ ليس في نفسه
 فاما نقضه ان لم يرتفع او ما ارتفع اليه نقضين وقد من سلبها على الحقيقة فليس
 من حيث هو ان يكتبه الا لا يكتبه احد ولا واحد وكذا الا ان يقال ان
 حيث ليس بكذا وكذا جميع السبب لا يمكن تقديم عارض الميزة نفسها ولا ينقضها عارضها
 بيان ذلك للميزة بالقياس الى عوارضها حالين احدهما عدم الارتقاء بهما ولا ينقضها
 حين اخذ الميزة من حيث هي كاية العوارض التي تعرضها لشيء الوجود كالكثرة والحركة ونحوها
 والاخر لا ينقضها بما حين ما اخذت كاية العوارض التي تنقيحها مع الوجود لشيء الوجود
 كالوجود والوحدة والا كانه ونحوها بالقياس الى عوارض الوجود فنقول عن الطرفين في مرتبة
 من نفس الامر هي مرتبة ذاتها وانما بالقياس الى عوارض نفسها فانها وان لم تكون عن احد الطرفين
 لكن ليست جينية نفسها جينية ذلك العارض فان تقدم المرتبة طوله اما هو بالقياس الى عارضها
 نفسها اذا لم تكون عن عارض الوجود وعن مقابله جازي فاذا قلت لان من حيث هو
 بوجوده ليس كجينية جزء الموضوع لان نمرة المحل فلا يتجه النفي في الوجود فنحوها هو الوجود

او وجود يكون عينا او جزءا لم يزل الوجود مطلقا فيلزم ان يكون الا ان من حيث هي نفس
 خاليا عن الوجود مطلقا ونفس نفسه وهو باطل بخلاف اذا قلت بالقياس فانفسها انما يتقدم او
 بالسبب الوجود في التقيد السبب لان في مرتبة ذاته موجودا من حيث هو بان يكون عينا
 او جزءا لا مطلقا اسطق الوجود والوجود الا تعاضف من قبل الغير والجزء مطلقا بالكون الخفيف
 مثلا فاحر في الوحدة تقدم السبب والنفس للوحدة التي من حيث نفس الميزة لا مطلقا وكذا ذلك
 في فائدة تقديم السبب غير ذلك وما ذكرنا اولاً والسبب في قولك الميزة من حيث هي كذا فخذ
 بمحلا لا مرجعا عدولها من نقض وجود الموضع اذ لا ملاحظة الميزة من حيث هي لا وجود بعد
 لا اقتضاء لمصلحة شئ ليس انفسها ما تاملنا ارتقاء حيزهم ان الميزة اذ لم يكن في مرتبة ذاتها
 مبرورة فموضع معدومة واذ لم يكن واحدة كانت كثيرة وكذا **عذر** في اعتبارات الميزة
 التي في كل عينا مرتبة من الميزات بل في الوجود عند اهل اللوح وقد اقتضينا ان انهم
 في كثير من المواضع فاعلم بمحاطة مطلقه ومجودة عند اعتبارات عليها اربعة الميزة مبرورة
 من بيان للاعتبارات لا بشرط ناظر المطلق وكذا بشرط ناظر المخلوط وميزة
 لا ناظر المبرورة يستعمل في ادل اقل معيار بشرط لا حذف جميع ما عدا عن الوجود حاربا
 اذ منها وبذا هو المستعمل في مباحث الميزة مقابلا للمطلق والمخلوط وحيث اعتبر بمحيط
 جميع ما عدا فلا وجود للميزة المبرورة في الذين فضلا عن الخارج فان قلت فكيف يكون من
 الاعتبار الميزة فقلت هذا الطريق به المودوم المطلق وتقيم الموجودات الثابتة
 الذين واللاتابت غير وقد مدعوا فذكرنا في الثاني من معيار بشرط لان يبعد الضمان
 شئ من الميزة لان حيث هو داخل فيها ليس من حيث هو امر زايد عليها وقد وجد منها
 مجمع لا يصدق عليه بهذه الاعتبار كما يكون ما خور اداة وجود قد بد كما قال الشيخ ان الميزة
 قد تخذل بشرط لا شئ بان يتصور عينا لا بشرط ان يكون ذلك العنصر هو حيث يكون كالمخلوط
 زايد اعلى فيكون جزءا لذلك المجمع مادة لم تنفقه عليه في الوجودين فتبين حمله على المجمع لا على

لانها تؤخذان فيما مائة وصورة خارجيتين للحدسها وجودا بطيرة وليس فصلان في مرتبة واحدة
بان يكونا قريبين في مرتبة واحدة بان لا يكون احدهما جزءا للآخر لانهما احدهما في النطاق
ما ارشد تعرف نعم بان لا يكون الفهم الحقيقي معلوما فوضع اثره لانه مكانه قد يشبه
لانه من مستويين يمتد اليه في وضعان معاكسة فينوجهما انها فصلان في مرتبة واحدة كما في
والخط في الازدقة في الجوانب ليس كذلك لان الفهم في مصادره واحد وهو الفهم منطلق والامر
الفهم الحقيقي كالتفكير او النطق لان من هو ليس فهما حقيقيا اذ لهما رتبة النطق الظاهر
كان كنهها مسوعا ولها رتبة النطق الباطني في ذلك الحيات كان كنهها او اضافته وانها
وكما جراف لا تقوم الجبر في النطق النوعي ولا في الجبر الجبري في ذلك الصفا والناهي في الجبر
والجبر في الازدقة وغيرها وقد تقر ان الرتبة غير معتبرة في المشتقات والسيما في الفصول فيشتق
المرتبة من النطق عنه كمبدء الفهم المنطق وهو المعلوم لكون الان في نفس الناطقة
وكون النفس ذاتها هي وكون الجوانب ذاتها نفس حاسة واقتمت ذرة في ذاتها
للاشارة في اللفظ لا باعتبار الالان في المعتبر في الفهم ليعبر في الانفس النفس المأخوذة لا
فهم حقيقي كمن اذا اخذت بشرط لافه صورة وجزء خارجي في ذاتها لافه حقيقيا ايضا
غرض في ان حقيقة النوع فهذه الاجزاء في المقدمات معبر فيها على الابرار وودودهم
من الانواع من معان جسيمة وفيها رتبة وبعده بقيا اربع حقائق في ذلك النوع كمالها
ما دام فهذه الاجزاء في حفظها حقيقة تدور مع حتمها دار ونهذ ان لو اشبهت في رتبة
وقال الشيخ صورة الشيء مبنية على ما هو لان ذات الفهم في الاسم إشارة لهما في النطق
بقولنا لهما وجودا لكونه مضمنا مطلقا فيه وجوده في النفس الناطقة التي هي الفهم الذي
في الان ان لما كانت بسيطة الحقيقة والبسيط جامع لجميع الكالات التي وجدت في الحقيقة
الناطقية مختلفة على وجود است الجبر والجسم المحدث والنفس والخط في الازدقة في الجبر
والوحدة في الفهم ان تبدل في الرتبة على جبره في غير ان اصلها المحفوظة في رتبة

وغيره النوع به فلا يعبأ بمراد هذه **قوله** في كل واحد من المتأخرات ابرارها على الاخص معبر
في حقيقة النوع في الان مثلا المعتبر من الجبر اعلم هذه الجبر والحدس من الجسم اعلم من الطير
الغفر والحيات ومن الجبر اعلم من الدينونة والاخرية ونفس عليه البتة خضار الخاص من الجبر
واحد منهما من حيث المظهرية لوانه في حد النوع فهو كانه في حد نفسه في رتبة فقال الفهم
قطعة من الدائرة وقد مر هذا من باب زيادة الحد على الحد ودفع الجبر والنسبة في ذلك
قد تبدل في رتبة الجبر ان تبدل لم ان ليس امثالا ومعناها وما وعبر بها وجه المظهرية في رتبة
وجبرها في رتبة رتبة كرت في نفس رتبة رتبة **غرض** في ذكر الاقال في كيفية التركيب
الكبرى وقد رصفه المحقق الشريف بانه ما جرت فيه الايام واختلفت فيه اراء الاعلام
الاجزاء من اصنافه الصفة في الموصوف منها غيرت بحسب فوارها وجرى وجه وانها متما
وانها ولكن الخلاف في انها كيف جرت في الدين من وجدت موصوفة الدين او تعدت
ثم على النفا ان تعدد موصوفة في الامور الاجزاء وجودا وتذكير الفهم المستند بها جبر الموصوف
كثيرة في النظم ورفع وجودها الفاعلية وتنزيه التعويض وان كانا ممكنين لكن في الجبر الطام
الممكنة وجودا كذا رتبة موصوفة قد افترقا في رتبة قد ذهب في كل طائفة النفا
وهو ان الاجزاء الكلية مستندة في الدين موصوفة وجودا لكون معبرتان في الموصوفة لما كان
متحققا ومجعله بالعرض في الدين فنشك الاجزاء في مقام جبرها وتنشيط موصوفة منها مختلفة
الكل في مقام وجودها واحدة اذ انظرنا في تحقق الموصوفة بالعرض واما اذا نظرنا في عدم تحقق
الموصوفة بالذات وان الوجود هو الحقيقي بالذات فلما مقام ذات الاجزاء في الدين ودر
الوجود ففلا على لبطاة الذات او عدته كبريا بل على قبول اصحاب العقل بوحدة نفاذ ذات
ووجود في جراب من العقل بلهم ان الوجود العقلي المتخالف في كيفية كونه مطابقة للامر
ذات وجودا في الدين انما تنتج من ذلك البسيط بحسب اعتبارات واستعداد
لجبره في شدة جزئيات انفسه اكثر من رتبة موصوفة لانه لا يشترط ما به الا في رتبة

كل ما نقول نحن باعتبار استلزام تلك الاجزاء فالمرجع معلوم من السابق وهو حقيقة
لنكون الوجود بسيط تلك الصور الذهنية فبالحقيقة كلها خارجة عن ذلك الوجود انما كانت
تلك المفاهيم الذهنية او عرضية الا ان يمتنع ذلك عن مفاهيم الاول فاستات وما يتبع ذلك
عن مفاهيم التلذذ ليس عرضيات بل تلك القول الثالث فحقيق ذلك تحقيق الكل بعينه حينئذ
غرض في حواص الاجزاء احد برهاننا بينته خبر مقدم بعينه في العنصرين فيكون برهاننا
مستغن عن الوسط فوجد استغناء عن السبب لكن في الدين ثابته انما غنيت عن السبب
ارث الوجود التي جبرها هو المتبادر وقد عرف ذلك بهذه الخاتمة فغير ذلك ما لا يعلم
الغنى عن سبب علة وراعي سبب المعية وعن سبب علة من قبل سبب المعية اجزاء
متبادر من غير ثابته ان سببها على الكثرة الوجودية وجب ذلك ان تجد العلة
حتى يصير ذكر الخاتمة الثالثة الذي سببها التي صحت الاوليين والى كانت في تقدم الاجزاء
الكل في المثال كمالا مثالا في الشرور في سبق العلم التام على المعلول فحينئذ لا دفعه بغيره
الاربعية التي في كثره فقلنا لكل اجزاء اعتبارات تعد احداً في الكمال او ادا في كثره
وثابته في الكمال مجموعاً وروابط في الاجتماع وثابته في ثابته ادا بانظر الى الكمال مجموعاً في ثابته
الاجتماع وراعي ما في ثابته ادا في الاجزاء التي بالاسرار الكمال مجموعاً ولكن ذات المجموع
مع الوصف العنونة فان ذات المجموع رتبة وبنية المجموع رتبة في ثابته في ذات المجموع
وصفة الوحدة رتبة في ثابته في ثابته متعلق بقولنا مجموعاً وبنية تلك الاجتماع والمعية بالانظر
الافراد اذ عرفت هذه فالسابق للاجزاء بالاسرار على كل عين كان يتلو الاول ارسا
المجموع رتبة الاجتماع لا بالمعنى ان ثابته الاجتماع امر اعتباري فلكل مجموع ان رتبة
والمعروف فحصل المفارقة بين المتقدم والمتأخر وارتفع الاشكال **غرض** في انه لا بد من اجزاء
المركب الحقيقي من الحاجة في واحد حقيقة او لحد واحد حقيقة مركباً من اجزاء الفقد
فيما بين الاجزاء وجباً ولا فتن ان يحد من حقيقة واحدة ووحدة حقيقة بالضرورة كما

كان في الموضوع بحسب الان كان وفيه احد المسائل التي لم يبر هذا عليها كون ضرورية فيما ذكرنا
وجوب الحاصلة في الواحد الحقيقي اردنا ان نبين علامته الوحدة الحقيقية فقلنا الوحدة حقيقة
معيار هو ان يقع الوحدة في موصوفها ارسا موصوف الوحدة ارسا للامر الاجزاء
اخر الاجزاء من اثباتها لاولها كالمثال في ثابته كمالا في ثابته مثلاً فانه اثباتها من
كل واحد من عناصره وصور الانا لا يثبت في جميع العناصر كمالا كالعنصر ارسا في ثابته
الاجتماع ارسا في حواص **غرض** في ان التركيب بين المادة والصورة كادرا او انفسا من
يقول السيد الساد والقدر هو صدر الدين الشيرازي المشهور بالسيد السند وفيه
تبعه ذلك صدر المتألهين من تركيب اجزاء عينية كادرا في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
على المادة بانها موصوفة بالصورة بانها موصوفة بالصورة بانها موصوفة بالصورة بانها موصوفة بالصورة
انه بالنظر الى ان الكمال كالجبر ارسا في العينية في ثابته ادا في ثابته ادا في ثابته ادا في ثابته
المعوية في عالم المثال بانية بالامور وكان قبلها ارسا في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الصورة في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
اين ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
في الشخص عين خبر مقدم مع الوجود في الاعيان متعلق بالعينية في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
سادق الوجود في الاداة في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الغنى منهم العلم التام وصدور المتألهين في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الابارات امور خارجة الكوشف عنه لا مشغولها حقيقة امر خارجة مسافة بوارق
من ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
حاصلها في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
الانبياء في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته
للابن والرسول والرسول واجله في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته في ثابته

لكن احد من هذا العرض من امارات الشخص اما يمكن من شخصيات حقيقة اذ لا يتغير
 مميزات كونه طبيعية مثلا لا تتغير الذات كما ان مميزات الانسان بذاته لا تتغير ولا جزئية كذلك
 الابن وجزءه فلا يتغير من انعام كماله حقيقة ما لم يقع الوجود الحقيقي في هذه العين **عمر**
 في التميز بين التميز والتميز في بعض الوجوه كما اذا كان كماله كمالا في الحق فلهذا لان
 الفاعل عن الشخص التميز في بعض الوجوه لان التميز عن الانسان الفاعل كماله كمالا دون
 الشخص اذ لا يقع صدقه على كثر من شخصيه نفيه مبتدأ وجزءا كماله في الشخص
 فليس له باعتبار نفيه انما في ذاته التميز لا يندل بالقياس الى المثل كماله في احوال
 فاذ لم يكن له كماله لم يتغير كماله مع ان الشخص في نفسه من انما التميز والافراق للتميز عن
 الشخص اذ لا يقع نفيه للشخص على ما يقع صدق الشيء على كثر من الشخص اما باعتبار الذات
 بدالك لا وان كان شخصه عين وجوده الذي عين ذاته او بدالك لا وانما الذات في بعض
 قسمين اذ في امان يكون مقتضاها في بعض الشخص عليه بعد امكنه الذات او لا
 فان كماله في بعض المراتب او درجته في بعض المراتب فان مميزات الذات لا تتغير
 الا ان مجرد امكنه الذات يكتفي في فهمان الشخص فلا يجرى من كماله في بعض المراتب
 اذ دون الاكتفاء بالفاعل بان يكون كماله في الفاعل كمالا في الفاعل ايضا على قسمين لانه
 في اما كماله في بعض المراتب حيث لانه بعد امكنه الذات امكنه مميزات لا يكتفي بالفاعل في فهمان
 الشخص عليه بل يكتفي في كماله في بعض المراتب وكما كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 ايضا في بعض الشخص اذ لا كماله في ذلك بل في بعض المراتب كماله في بعض المراتب
 بنسبته الى كماله في بعض الشخص في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 لا يكتفي في كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 والا حاس بالمرضى على المرض خلافا لبعضهم حيث يقول الكمالية والجزئية في بعض
 الادراك لا يتفاوت في المراتب وانت لا تتفاوت في المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان

الفريق الثاني في الوحدة والكثرة **عمر** في هذا من ان التعريف الحقيقي للوحدة
 كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 وسرته في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 حيث ان ذلك من عالم القدس والجليل في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 شروط الادراك في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 وكثرة عند الخيال اكشف ثم بشرنا به ان سره في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 حذو هذه مع الوجود اثنين في الدين الربيع المعلوم لكن الوحدة عينية عين الوجود
 العين **عمر** في تقسيم الوحدة فان الواحد له اقسام فلهذا ان الواحد اما حقيق ويوحد
 في الاقسام بالوحدة في الوسط في العرض في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 واما غير حقيق ويوحد في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 الدين المعلوم في التماثل هو الواحد بالوحدة الحق في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 والاول اما واحد بالعرض والآخر واحد بالعلم والواحد بالعلم والآخر واحد بالعلم والآخر واحد بالعلم
 واما واحد بالعلم المعلوم وهو اما نوع او جنس او عرض على مراتبها والواحد بالخصوص اما ينقسم
 من حيث الطبيعة الموصفة للوحدة ايضا واما ينقسم من غير الموصف اما نفس مفهوم الوحدة
 مفهوم عدم الانقسام واما غيره والتماثل اما وضع واما مفارقة والمفارقة اما مفارقة محض
 متعلق بالعلم اما ينقسم بالذات واما ينقسم بالعرض والواحد الغير الحقيقة اما واحد
 بالعرض او بالجنس او بالكيف او بالافاق فلهذا ان الواحد ينقسم في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 ومفهومها يعلم من مفهوم الوحدة الغير الحقيقة كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 او لوجها في الحقيقة كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 ثم بشرنا به مفهومها في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان
 المشتقة منها من الواحد بالوحدة الحق في بعض المراتب كماله في بعض المراتب كماله ابدان

في موضوع ما استقر قدم وقبيلته في كنه الملكة كثيرا ما يعجز عن عدم الملكة بالعدم والقنبية وهو يعلم
وكسرها اصله الخال في القنبية ثم يشترط في قسم لعدم الملكة بقولنا فان قيل لا اجتزت حرجا لا
في الوقت ارساها كانت قابلية موضوع عدم الملكة في الوقت كعدم الخيرية في الكون في الوقت
الوقت نوعا ارساها كانت قابلية نوعا ومثال ذلك القنبية في النظم ارجح فلا يحل
القبول بان عدم عدم الملكة حقيقيا فالحق في ارساها عدم الملكة حروقة فكم ان
اعدام في غير الوقت وكفى في الاكبر وعرفه ما قابلية في كنه السبع لا في الشخص وان
خص في الشخص ولا يعتبر النوع والجنس في الوقت ولا يعتبر في غير الوقت فتعذر عدم
الملكاة المستمرة فكان التفرع ذكرنا ما وجد تسمية بالمشهور في العرف عند الناس
في المعنى الاول انه يشترط في كنه الكراه من التعميم عنهم وهو اصطلاح فاصحور باس غير ان
المتطهين في معنى المقولات العشر اصطلاحا عليها تسمية المتطهين وما ارساها عدم
القبول في كنه السبع في كنه السبع واللاجب عنهم شتر الفريال بعض العلة في كنه
غير في التعريف والتعظيم ان الدر السبع اليه انقراضا مطلقا حدودا وقوا ما ارساها
فعلته والسبع المتفطرة البر معلولا برقبة الغير عابده الموهول ناقص منه ما استقر
خارج ومنه ما وجد في كنهنا اليه بقولنا فالعشر العصور اما سبب التفرع في كنه
العاطف فكذا في كنهه ونظائره كثيرة للقيام كل بطلان عليها علم التعظيم والوجود العاطف
وما لا جلة الوجود حاد نقابة وما به ارساها سبب الوجود حاد نقابة ثم لفافا عراف م
بالطبع او بالفساد كنهه او في كنهه شتر او بالقياس في كنهه نابع ما عدا او في كنهه
ثم بالعبادة او بالرضا فادري اولها الدار في كنهه ثم يشترط في كنهه سبب سبب في كنهه
ان الفاعل ان يكون له علم بفعله او لا والتمسك ان لا يكون له علم بفعله فهو الفاعل في كنهه
فوق الفاعل في كنهه الاول ان لا يكون فعله فهو الفاعل في كنهه او يكون فعله فاما ان يكون
بفعله في كنهه ويكون علمه به انه وهو علم السابق بفعله اجمالا لا غير فهو الفاعل في كنهه او لا

اولا لم يكن علمه بفعله سابقا ما يقولون علمه بالعدم الزايد فهو الفاعل في كنهه او لا لم يكن
العلم فعليا شتر للعلل فاما ان يكون ذلك العلم بالعدم شرايد في ذاته فهو الفاعل في كنهه او لا
يكون عين علمه به انه الذي هو عين ذاته وذلك هو العلم الاجل بالعدم في عين المكشف التفتيش
الفاعل في كنهه ويقال له العنانية بالعلم بالعدم بقوله اذا الفاعل علم علم بفعله او لا علم به او لا علم
بلا علم اما ليجد لاجم فعله او لا يلزم فعله لطبيعته فاذن الادوات اربا لطبع والفساد الفاعل
بفعله ان وجوده لا يخلو فيما يتعلق العلم فكذا في كنهه بالفاعل بالرضا وجوده وان وجوده
للفاعل به وان وجد ذلك العلم بذات الفاعل علمه بفعله سابقا كما كان كنهه في كنهه
فقد اظهر من ان كنهه بالعلم بالعدم علمه بفعله سابقا كما كان كنهه في كنهه
اذا الفاعل معلوم ولكن ان يقر العالم او علمه او فعله باس ان يكون الفاعل
العلم الفاعل للعدم الزايد بها حسب اداة ودونها وان لم يكن كنهه الفاعل العالم باداة
البحر وقع ارساها لاجب بل انزل العلم بالعدم ارساها مع العلم فان قد زيد في كنهه علمه
بفعله فاصلا كما كنهه علمه مستشاه لوجود المعلوم فالفاعل عناية في كنهه وحقيق وان كنهه
علم السابق بالعدم التفتيش الفاعل علمه بذات الفاعل علمه كنهه ارساها علمه في كنهه
في كنهه اضافته المهور لم المفعول ارساها العلم بذات الطوار والعقول التفتيش في كنهه
الاجل وهذا هو العلم الاجل في عين الكنه التفتيش لاجل كنهه الفاعل بالرضا لان العلم السابق
بالعدم لم يكن تفهيدا بالعدم بالذات علمه ارساها بالعدم سابق علمه بالعدم التفتيش الفاعل
العدم لاجل كنهه الفاعل بالعبادة بالعلم بالعدم التفتيش بالعدم وان كان سابقا
من ان الاثر زائد على الذات اداة طبع اذا ما زائدة سبب سبب المفعول في كنهه الفاعل علمه
يرتفع لطبيعته مستشاه النفس مع كونه فاعلا بالطبع لاجب في كنهه والاحالة وكذا في كنهه
بالارادة والعدم اذ وحطت من حيث لم يزد مستشاه بالعدم في كنهه النفس في كنهه
الملكاة فاعلا في كنهه غير في كنهه السابق كنهه ارساها الفاعل في كنهه او لا فقدت

الاسم من انما الفاعل عند التعبد وهو الفاعل بالتحليل ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
سغاية للتعبد بها جورة المعرفة قال في القاموس ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
و هو رتبة لها لغة والجد في نفسه ذواته و هو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
ليقط والقدم استحق لهم انهم والظاهر من كلامه ان الرتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
اراد ان لا يكون له رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الصور المرئية التي هي على رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
لصور على رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
وهذه الاشياء في كل رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
ومن الصور العلمية القائمة بذواتها من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
فهمهم اوله من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
التنازع وتعلم كما يقتضيه بداهة متعلق بكنهه ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الراية على رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
منقضية النفس الانانية وبالرغم او بالتحليل ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
النفس بذات متعلق بالعلمين على التنازع وكذا الغرض على احد الوجهين تنفي النفس الصور
الجزئية العلمية اما كون النفس فعلا بالرضا بنسبة الى الصور فظاهر وبالنسبة الى الصور فظاهر
علم النفس بها لو لم يكن نفس وجوده كان صورها وجودا اما في النفس فكانت كلية وعلى
واستعملت جزئية واما في ذواتها فاشترط حضورها فيها استعلاء لا بد من العلم به واما في
فنفذ الكلام اليه وكذا في الرتبة كيف كانت عالته بذواتها وهي حسبانية وجوده للمادة واما
في الالات جزو الالات فخرس انه يشتمل الكلام البراءة اما كونها فعلا بالتحليل فلا ينافي كما كانت بسيطة
بما سمعت في شؤنها وقوا في تعلم من ذواتها جميعا بوجوه واحده بسيطة على شدة على وجودها
المكتنزة وعلى علمها بها بعين وجودها العلمية ولو لم يكن لها العلم بذلك العلم وبسببها

سقطت حاكم من المتزعم على جميع عال علمانية سقطت فعلا بالنسبة للتعبد فان هذا العلم ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
ومحس في السقوط بلا رتبة له بقى بقايتها من صفات الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الكاف منها وفيما بعد سمي له حاد في النفس مع ما علموا ان النفس زيد من بوعث ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
وبالطبع كالمعرفة فمعها نفس في مرتبة الغرض الطبيعية فاعلموا ان النفس كذا ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
ايضا كما وصفنا الروحانيين في مرتبة اعلى فيصدر الفعل الجذب الاسكن والوجه ضربا
عنما على حجر الطير وبالقدر العلم فعلت فان رتبة الحرارة الغربية الحانية متلا فاعلموا ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
في مقام نازل كما في الحرارة الغربية فيه كما ان الحركة العودية من الطبيعة ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
والنفس من الطبيعة الخلاء وبما كبر نفس حرة كالمعرفة ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
جست لزم انية التوحيد متعلق بها في رتبة التزبيته والتشبيبه لا بد من ضبط صفاتها
ومظهره في رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الغرض وعمود جميع المراتب تبين الى العلم بنسبة الحركة التوسعية الى التقطيع لاجرم ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الغرض قد سحرت فكما نزل الغرض بنسبة الى رتبة النفس عليها فاعلموا ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
يشين به اصطلاح الالهيون بما هي الوجود في الخلق الفاعل عن اصطلاح الطبيعيين فيه ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
معطى الرجوع باخراج الشئ عن النفس الى الوجود وموته ووجوده مادة وصورة في العلم ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
فاعلموا ولكن معطى العلم الحكيم البعير انية بانه ما علمه بخلق الغرض الفاعل على الدرر يوجد مادة ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الشيء والصورته بذاتها كحركة موجودة من حال الى حال الالهيون كغيره بالخلق الغرض ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
هذا شئ بالخلق الغرض فاعلموا في رتبة الالهيون كغيره بالخلق الغرض ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
الكنه بسلا الالهيون فاعلموا في رتبة الالهيون كغيره بالخلق الغرض ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
في البحث عن الغاية وكل شيء في فعله عاين مفعول مستحق حقه على العلم بالطبع ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
للطبع وهو عاين الغرض عاين كذا سبيل البسطة كذا يكون لمبار على رتبة الالهيون ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات
موتبه او وجوده او الغرض لا يكون والما كالمعرفة بالخلق الغرض ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات ذو رتبة من الصفات

مادة واحدة اركان التأثير عدة اربعة التأثير رتبة اثره التأثير وليست ايضا
الركان العلوية الجسمية والقوى الجسمية متماثلة التأثير كسبب اثرات الابان منفصل
استفاد منها بوضع خاص اثرات القوة السارية لا تؤثر في ماء القدر ايها وقت بدو
بينها وضع خاص ومما ذات خاصه والشمس لا تؤثر الارض كغيرها لتفقد بغير عظمة خاصه او
محلي ولم نشهد له وبغيره لم يتبين مع طلاق بغيره الا في ان بعضه غيب الحركة الجبرية في القمر
والطبايع كقوة تحريكه كقوة واحدة منها مخدنة بالعددين محدودة ذاتا واشرا وشرا
الوضع القياس من السيل بعد لقوران احتياج القوة في المادة في الوجود يستفاد جليا
الجملة الاكبر لتفريق الاجزاء عن الوجود والاحتياج في المادة في الاجزاء لوجودها للقوة وضع
منفصلها والامكن تحتها في المادة في الاجزاء فلم يكن محتاجة الريشة الوجود لان الغرض في القوة
غرض الذات فتم كونها مفارقة وقد فرضنا ذات المادة هي نفس لقوران القوى الجسمية
و ذات مادة او شئ في المظهر **غفر** في احكام مشتركة بين العلوة والعلول منها ان شئ رطب
مفعل مقدم التأثير بالجمع بالجمع لان كونه مائنة يوجب معلوله فلا يجوز تخلف المعلول عن العلوة
وهذا هو جوهر لقوران العلوة التامة فلذلك لم نشهد له دليله دون المعد فغير يقع التخلف اعرف **الجملة**
ومنها ان الواحد لا يهدر عن الا واحد وان الواحد لا يهدر الا عن الواحد **الجملة**
ليس من هذا الذي يقع اثره ان كان كونه لا بد ان يكون لها خصوصية بحسبها يهدر عن علولها
المعين كالحاكن لها خصوصية بالنسبة للحركة ودير القوة النوعية السارية ولها خصوصية
في البرودة فذلك اذا جاز في كونه كونه القوة كغيره خصوصية في العلوة بينا بصدورها
تحقق في بسبب وصدق عليه هذا هو جوهره ان من مظهره ذلك مظهره في القوة في ذلك السبب
ما يجدد اثره خصوصية التي من غير كونه في ذلك السبب واذا احكم هذا البيان فلا يخفى في البيان
الطوية الذي قد تقدمت في دفع الشبهة في هذا المقام ثم ان ذلك الكلام غير قويم
لا يهدر عن الا الواحد لعلنا لننظن الجور به لم يسلكوا عن اعاد او ما معهم سوف لا اعترضا

كالارضية للبحر فانما يستخرج من البحر كذا في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
ايركبن الشئ عنهما فيشبه واحد كغيره كما في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
فلكل خاصته ارجله مع شئ كغيره في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
الوجود الاول للعلوة **غفر** في احكام مشتركة بين العلوة والعلول بسبب مفعل مقدم لقوران
دروا وبادية معطوفات عليه او لانه التركيب في ذكره في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
فالعلوة السبب كالمادة الاول والمركب كقوة رجال كغيره في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
والمركب كالحقير للرباق والعلوة السبب كقوة المادة المركبة كقوة البستان والعلوة
السبب كالحقير للمركب كالحقير في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
وخصوصية او خصوصية فالعلوة العام ما يتفقد عنه كغيره في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
واحد وقس على المادة والعلوة العامة كقوة الكرس مطلقا والخاصة كقوة هذا الكرسي
العامة كقوة الصغار الشرب السكينين والشرب النصف والخاصة كقوة زيد صديقك
او كقوة ادم هو الجوز فالعلوة العامة ما يكون غير موافقا لبارائه من المعلول بدو العلم كالمظهر
العلاج او كالمظهر للعلاج وقس عليه البوت او كقوة او خصوصية فالعلوة العامة ذات هو الذات
يكون مبدء للعلوة والعلوة العامة كقوة كغيره في الشفا واليهما ما واحد ما اربعة قطرة
ازالة الصغار واذا زالت الصغار وحصلت البرودة ففرض السبب وذكره للعلوة العامة
اق ما وان شئت فارجع في كتبهم المادة بالذات لا يقبل شئ بذاته وبالعلوة متفرقة
يؤخذ القابض مع ضد المقبول فيجد مادة له شدة الماء للمواد النطقية لانسان فان
المائية او النطقية ضد المقبول لا بد ان بسبب عن المادة والعلوة بالذات كقوة الكرس
وبالعلوة كقوة البياض له والعلوة بالذات كقوة اللدود وبالعلوة اصناف كثيرة
مذكورة في كتبهم كقوة البقايا والقوة والاشعة والاشعة المطلقة اية من الاربع كما نرى
غفر في بعض احكام العلوة الجسمية نية قد استمر تأثير ذات اربعة اربعة صابغة مادة

عليهم من ان يلزم من هذه القاعدة التقويين اذ من جزئياتها ان الواحد حقيقة او غير
غير في نفسه لا زعمهم امر الوجود اليه ولكن ان هذا لا ينافي انهم يلزم من امر الوجود
الا ما يشاء ليس بعينه وما امر الوجود واحد وذلك الامر هو الوجود في نفسه لا يكتفي بالاعتناء
ومعلوم ان كل شيء محمول على كل الكلمات وصدوره صدور كل الوجودات والكلان المراد العقل
فالاعتناء ايضا مشتمل على كل العقول بل كل العقليات والذات كذا في التحقيق لا مشتمل في الوجود
الصمد ولكن في مقام بيان صدور الوجودات عنه بالترتيب النظام لم يعمدوا اعتبار الترتيب
بغير ان اول صادر من الواحد بالوحدة الحقيقة الحقيقية لا بد ان يكون واحدا بالوحدة
الحقيقة ولكن نظرية الواحد بالوحدة العددية المحدودة فان في المعلوم حيث كانت العلة
كذلك كانت وحدة الوحدة المعلوم قد نسبت العلة فكانت واحدة فلا يجوز انوار علة في
المعلوم واحد غير اجتماعها وتبادلا بينهما لما ذكرنا من كونهما في الحقيقة واحدة في العلة
فاذا كان المعلوم المعين مستوعبا لمفهومه بعينه في القدر المشكوك في العلة فكانت وحدة
وهذا قولنا بعينه نقول ان في نظامه من ان يكون ضرورة دور في العلية والمعلولية فلا
حاجة الى البرهان كذا في السلسلة في العلية والمعلولية بطلان المطولات من الكتب العقلية من
وليس تطبيق هو انه لو وجدت سلسلة غير متناهية ينقص من طرفها المتناهي شيئا من
احدهما يتبدل من المفروض جزوا اخره الاخر من قبله ثم يطبق بعينه فان وقع بارا كجزء
من التام جزء من التام فتمت لزم من ذلك الجزء وان لم يقع فيكون جزء من التام لا يكون
بارا لانه جزء من التام فتمت لزم من التام لا تزيد عليها الا بمقتضا فيلزم تناهيهما
ضرورة ان الزايد على المتناهي في ذاته ووليد حيليات هو انه لو تدرج حيليات في امر
متناهي فاجبت المعلول الاجزاء الاجزاء او كل حيليات وبين حيليات جزا في حيليات كانت
متناهية ضرورة كونه محمولا بين حيليات فالكلام ايضا فانه وقالوا في الحكم حسب الحكم به العقل
المحمول وليس من قبله على الحكم بحكم به على كل واحد كان يقال كل جزء من هذا الذراع

الذراع دون الذراع فالكل ايضا دون الذراع بغير قيد ان يقال اذا كان ما بين نقطة
طرف المقدر المفروض واية نقطة تفرض فيه على الاستيعاب لا يبريد الذراع فمبدأ المقدر
المفروض لا يبريد على الذراع وانما قول صاحب الشارح ان ما بين كذا وكذا دون الذراع فمبدأ المقدر
المفروض دون الذراع فانظروا من ان المقروض انه ذراع فكيف يكون دونه والسيوف
الدعامة قد سرورة العقبات لم يكن يكون الحكم حسب اتفاق القانون الضابط ان الحكم
المستوعب الشبوك لكل واحد واحد اذ اجمع على جميع تقادير الوجود الحكم من الاحاد مطلقا
كان من غير ان يحدده على الاضيق كان من غير ان يحدده على الجميع اجماعا غير انما اريد ان
يكون احد احدية في الافراد كان حكم الجملة غير حكم الاحاد انما في الاول الحكم بالامكان
لكل من الثاني الحكم على كل ان في ما يتبعه رقيق لايه ومن دليل الرطب والظرف هو
الافضل في الشجرة في الحياة للثنا محمولة ان كل ما هو معلول علة معا فهو محمول بين طرفين با
بالضرورة فلو سلمت العلل في غير النواتية كانت السلسلة الغير المتناهية ايضا علة ومعلولا لما
انما علة فلو علة للمعلول الاخر وانما معلول فلا حجب جملة الاحاد وقد ثبت ان كل ما هو
معلول علة فهو محمول فيكون السلسلة الغير المتناهية محسوبة بلا طرف وهو محال فلا بد ان يكون
محمول ومن دليل ترتيب هو ان كل سلسلة من معلولات مرتتبة بغير ترتيب يكون
اذا فرض استقلاد واحد منها يستوجب استقلاله بحد فان كل سلسلة يستوعبها المعلولية على
الترتيب يجب ان يكون فيها علة اول لولا لا تنقث جملة مراتب السلسلة لان هذا ما فيه
والمعلولية مستوعبة اياها ومن دليل ايضا هو انه لو سلمت العلل والمعلولات لم
النواتية يلزم زيادة عدد المعلولات عند العلة وهو باطل ضرورة فكانت العلل والمعلولية بين
اللزوم ان كل علة في السلسلة فتر معلولة على ما هو المفروض ليس كما هو معلول في فخر علة كما هو
الاخر ومن دليل سيجي بالاسد الاخر ذكره الفارابي وهو انه اذا كان ما من احاد واحد من احاد
السلسلة الغير المتناهية الا واحد واحد انه ليس بوجد الا يوجد جزر انما من قبله

او غلبته اليه واما بسبب طريق حركة النفس فيكون في اول الامر بالضرورة تغلبه وجها من القوة به
القطر ليدلوا من مخبر فاعلموا ان الوجب او غلبته اليه وكذا لا بد من مخبر غلبه فان المخبر
والطلب ليدلوا من مطلوب وكل مطلوب يتناول النفس لا تقف عنده ولا تقف من دونه من غلبته
باب الصغر وتروى عن جابر بن عبد الله بن يونس المطالب لم يطلب به قطعتي القربى هو المطلوب واما
من طريق حدوث العالم لا يثبت مما تقدم قد استخرج من المشككين فانه عن منبع الهدى خرج
لان مناط الحجة بالعلية هو الايمان فحق لا يحدوث في الايمان مع الحدوث ولا الايمان
ليشترط الحدوث **غريب** في توجيه حرف الوجود مفعول مقدم والمراد به الوجود بشرط الكثرة
لم يوصف مطلقا بالزمن الخفية لا انه حرف الوجود واما الشرط مفعول اقترافه المطلوب لا الى
وان لم يقتض الرعدة فلا يكون ان يقتض الكثرة او لا يقتض الرعدة ولا الكثرة فحق لا يحد
ناحية حجة لا اذ ذلك الواحد ايضا طبع ذلك الكثير بذاته والمفروض ان هذا المخرج يقتض الكثرة
فلم يوجد فيه واحد فلم يوجد فيه كثير لان الكثير مبدئ الواحد فاذا كثر شأه بذاته الطهارة واما
ان لا كان كسرا للوحدة والكثرة عصبها فليعلمنا اننا لا نعرفه او كان حرف الوجود والذوق
الواجب في وحدته معللا بالغير **برهان** في تركيب الصانع ارض حرف الوجود وان
ان كان حرف الوجود الذي هو الوجب متعدد اجزا تركيبها به امتياز واما ان كان
وجوب الوجود مشترك بينها واما به الاشتراك الذي يستند عايد الاضمار الذي هو الوجب
غريب في ذكر شبيهة ابن كثرته ودفعوا هو بيان بنهم الذات قد خالفوا لا يبعثها من يلزم
التركيب لا ابرز ان كثرته كثر الوجب هو مبدئ معللا ويكون وجوب الوجود مبدئ زعيمة
لان الكثرة استند ارض الكلام اليه استند وعبارته كذا لم لا يجوز ان يكون هناك بيان
لبسطة من مجموع الكثرة مختلفان بنهم المبدئية يكون كل منهما واجبا للوجود بذاته ويكون
وجوب الوجود مشترك بينهما معللا عليها قولا عصبها واما يقال في دفعها ان يكون وجوب الوجود
عصبها معللا فلم يكن معللا منها وجوب الوجود بما هو وجوب الوجود بذاته في ذلك الشيء وجوب

وجوب الوجود وقد ابطوه فخرجوا من باطن يلزم ذلك لكان وجوب الوجود عصبها بمنزلة المحل
بالقيمة ومن عوارض الوجود ليس كل من العرض من الخارج المحل من عوارض المبدئية
فانها عصبية لا اشتباه الخاصة مع انما تستخرج من نفس ذاتها فمستحقة لمحمد في ذاتها
ليود جمع في كلاه بين الوضعية وبين الذاتية حيث قال كل منهما واجبا للوجود بذاته فالمراد
ما عرفت وبالدلالة الذاتية في باطن البرهان لا الذي في باطن الباطن فخرج به او اوضح البنية
طبيعة ومضمونها واحدة فانية **المتنوع** مما استنباه كما عرفت بما هي كالتقريب كالحجرات
المتنوع من انواع المعنى لغته من جهة اتفاقها في حقيقة لاس حجة اختلفا في القول وان
المتنوع من زبد وحمرة وعبرها من جهة اتفاقها في تمام المبدئية كثر لاس حجة اختلفا فيهم بالمعنى
الشخصية وقس عليها البنية حتى ان العرض المتنوع من الاجناس العالمة البسيطة التي لغته
بنهم ذاتها وهذا من قبيل فرضه هذا الرجل المتنوع من جهة اشتراكها في العرض والكل
في الموضع واذا وجد في الواحد بين المفروضين قد شتر كتحقق في كل واحد منهما ما به الاشتباه
ليتحقق الاثنيتين في التركيب **برهان** سلسل الحق هنا فنقول في شئ من المراتب **غريب**
وهو ليس معنونا لمعنا فارد اذ المظهرية الترف واحد من العذات المهادين للمعنى
اما تعبر في اخذ اخذ المعنى الفاروق **المتنوع** منه وصدفه عليه فلم يكن منه ارض ذلك المعنى
الفاروق افراد الا حركتها فائدة لهذه الخصوصية او المظهرية المظهرية ليست في شئ
ذلك المعنى وصدفه فالواحد المشترك بين الفاروق المشترك بين المهادين هو الحق عنه **غريب**
منه فقط اذ المظهرية طاعة وقدمه في ارباب الامور التي ما يتعلق بالمعنى **برهان** في
التصديق واما الكثرة ان كانت نوعية فيما لمحيات ان كانت عددية فان كانت
الجزء في المادة ولو اختلف وان كانت في الاعراض فيما لمحيات ووجه لا موضح او حجة
ولا يجوز انما الواجب عن ذلك كيف يتحقق الاثنيتين **غريب** في توجيه الوجود العالم البر
البراهين اب بقة عا ان لا يشترك لوجب الوجود في الوجب **غريب** في توجيه الوجود الحقيقي

من الاعم والاحتياج الى اجب في وجوده اذا كانت الاجزاء وجودية فعلية او احتياج لغويا
القديم هذا اذا كانت تحتية كحلية وذلك كحكمة اخرى يلزم من تقدير وجودها كانه كائن الاجزاء
على تقدير شئونها الواجب ان يكون لها اقسام في الاحتياج لان الاحتياج من لوازم الترتيب
مركب محتاج الى اجزاء ويكون ان يكون الالف للثنية الزم الخلف والاحتياج جميعا في تقدير
الكائن الاجزاء ولكن الزم الخلف ما وجد هو ضرورة الغرض المحض مشوبا بالجملة والحق في
قضايا من الباطنات الضرورية والواجب البحث محتاطا بالكمالات العدمية **الفصل الثاني**
في الحكم صفاته هل هي ليا ته **عشر** في تقديرها سلم ان كانت في الشهادة اية لما في الخبر
قال لولا ان الرضا صلوات الله عليه تعلم اول الالباب لما كانت تلك لا يعلم الا بهيوتا فاذا
نظرنا ما بنا وجدنا زيدا مثلا ان له صفات سببية كونه لسبب كجرح وصفات غير سببية وهي ان
محمدة كونه وبياضه او حقيقة ذات اضافية لكل يسواه وقد رتبنا اما اضافية محضة
لعمرو او حدثت لكبر فاعلم ان الحق في هذه الاضافات لاربعة من الصفات كما قلنا بالسببية
نعتة **ثاني** يقال لثبوت السببية صفات الجلال ونعوتها الثبوتية صفات الجلال فان **الثبوت**
ما حقيقيا بداهة **اوس** نسب اضافيا غرض حقيقيا كحق اقسام النبوة في الحقيقة
المدرك لا يكون الاضافية في الغير نفسه لا لانه لا يمتد له حقيقة في اضافته لازمة الاول كالحق
وهو الجدة اذ لا يعتبر الذات في المشتق ولا سببا ما يطلق عليه تلك كالجواب الجاهل وعلم ذاته بذاته
واحتياج ذاته بذاته وكذا **الثاني** من العلم بالغير والقدرة عليه والارادة له وانما لما خلق
والثاني لا يطلق ثم انعمت الاضافية والسببية كونه فان العالمية نفس النسب التي للعلم بالعلم
وكما لا رتبة التي نفس النسبة التي بها القدرة والمقدور قد وصية **وهي** سببية المادة بالثبوت
الاعم والواقعية عن سببية الموضوعات فانما لافعة السببية اعم مما ينطق فيها بحرف الابد وما كان
لفظا لشيء كانه ليس بالجملة في زيدا فانه جبر عنه بالاسم **عشر** في ان ايا من النعوت
وايا منها زائد ان التحقيق من الصفات شارة في ان الصفات الاضافية كانه ذاتية وصف

مضاف حقيق في الحقيقة ذات الاضافية كالقدرة مضاف مشهور في ذات الذات بلا حلق
اذ لو كان عين لم كون الذات لشيء اعتبارية تقا عن ذلك علوا كبيرا لكن سادها اربابا
النعوت الاضافية القيدية اربابا مبرزة ترجع دورا في القيدية لشيء عقلي بل في
نسبة **ثاني** اذ انما يشترط الحق في ذاته مبرزة ظهوره وتسميته اهانته اشتهر انتم مع انه **ثالث**
وعاد كنه ظهوره ونزله باعتبار كونه برفع البرزخ واقفا بين مرتبة الخلق المعبود
المختص في الحديث القسوس وبين الوجودات الحقيقية من الجودات والماديات منبرها عليها
بين شئيين ووصفه الى سبب السببية فاذا قلت هو كالبس كجبر مثلا فاجب في
استقلال وجوده ما ليس سلبا بين عنده تقا برحق الاستقلال والوجود عنه وفيه الهمجية
كما يقال كجبر مرتبة اذا وجدت كانت في الموضع والوجود حذفا سلب الجبرية **ثالث**
الموتية وذلك كعدمه من النعوت سبب الاحتياج كالم من الصفات السببية او جاتا
سلبه تقا ترجع الى سبب احد هو سبب الاحتياج كالم ان اضافته ترجع الى اهانته وجمدا
في القيدية وصفاته الحقيقية ترجع الى صفته واحدة هي الوجوب والوجود **ثاني**
الغير المتناهي عدة وشدة وهو عين الذات اذ المرتبة فيه من الثانية ان الحقيقة **ثاني**
بشيء ما الحقيقة **ثاني** ذات الاضافية هي عين ذاته اذ ذاته مطابق لغيرها **ثاني**
فلم يمانه ان ذاته لا بد ان يكون بذاته كما استحقها لغير الصفات الكالانية **ثاني**
مرتبة ذاته بذاته اذ لو كان مرتبة الذات خالصة عن الكالانات ومعلوم انها خالصة عن **ثاني**
ايضا والا كانت عين سبب لجهة الكالانات كان الخلق الكائن والامكان ان كان مرفوع
الموتية النعوتية كان ذاتيا لكن لا مرتبة الواجب في سوا الوجود **ثاني** هو حاق الواقع
يقن الاعيان فالامكان الذي هو مفعول الامر الواقع مستعدا وروا حاد ما لا بد له من صورة
والمركب منها جسم تقا عن ذلك فوجب ان يكون هو تقا عالما بذاته لا يعلم الزيادة وارتبته
لا القدرة الزائدة وكذا في سائر الكالانات **ثاني** جهته العول ارضه ذاته للصفات لا كانت

كله وجب العلم والقدرة والارادة ونحوها ليس هذا ترتيبا لذات الشعور انما هو انما يقول
صفاته وحيثه لذاته لانه لا يقدّر بعد ما يفرض القاعدة من قبله واجب الوجود بالذات وجب الوجود
من جميع الجهات نعم من العينية في ذاته عالم بذاته وبعلمه عالم بالذات انما
ازمنه سبحانه وتعالى وجوده عالم بالذات العالمين بذواتهم اهذ وسطر العلم ليس فاعلمه
برهان جز وكلما وجد عاقل كالخبر والعالم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
لا من باب الخلق المحيية الكلية كنفها من باب سيرة حيثه كمن الفاعل من حيث
فعل في بيان الاول او عطفه من الفعل من مقتضى العلم بالذات انما هو العلم بالذات
الظاهر بالظلال انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
او لا بد ان الرادس بان في الاعراب ظهور للظلال انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
ولما الوجه العاقل من حيث الوجود واجب العلم من غير ذلك انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
هو الشق الاول من العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
خلف اذا الموضوع عقلا مجردا احد انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
التغير انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
عاقلة انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
سلكا ثمان قوة وفعلا انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
لا لذاته فليس له عقول لغو والعلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
لا غير عند المشايخ وهذا الذي لم يكن مجردا عن المادة بالعلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
مجردا عن المادة انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
فعلية العاقلة انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
كانت العاقلة انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
نعم قد استدل صدر المشايخ في هذه المسألة بنكاحه المتضمنة في العلم بالذات انما هو العلم بالذات

العاقلة المعقولة في العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
لا مقتدا ولا محررا الا انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
المعينة المرتبة عين طريقه لا من حيث العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
حيثه واحدة فاذكر ان المفروض قطع النظر عن جميع الاعيان في العقول من منع ان سلك سلك
الترتيب لان مفهوم المعقول بالنظر بالمفهوم العاقل من مقتضى العلم بالذات انما هو العلم بالذات
الغير والعرض ان المفهوم من المتضمنة في العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
والحيثية كذلك لا يقتضي تلك فحيزها الا انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
غير معقولة حصوله لم يلق ان كان شيئا للمفهوم في قولنا انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
في نفسه عين معقولة ولم يوجد له وجود غيرا فو عطفها كونه عاقلة ومعقولة لا انما هو العلم بالذات
في علمه وعالم به انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
بقولنا العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
اليدق وبتنا علم من حيث العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
علمه يقتضي العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
هذا ان المراتب العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
المقدم على البنية الاضافية على السبب فلا شك انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
من السبب انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
اذ انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
ان العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات
عنه في ذكره الا في العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات انما هو العلم بالذات



لا علم له بداته بناء على ان العلم ما اضافته به لا يتصور بين الشيء ونفسه او صورة مادية
 للعلم فيلزم تعدد الواجب كما وان تعلم ان علم الشيء بذاته حضوره لا يتصور شيئا منها
 مع كونه كغيره او من من بدت العكس وتبين ان المبدء قد خدعهم انهم قالوا لا يعلم معلولا
 اسع علمه بداته بقرينة المقابلة ومراد القائل ان لا يعلم ما في الجملة ان لا يعلم الا بالعلم
 في الاصل وهو باطل في العلم بالعلم في الاصل يستلزم العلم بالمعلول في الاصل وان لم يكن المعلول
 الا بالعلم فثبت العلم كما جاء في جملة من يقول ان علمه بداته اما يقول انه ارسله تعالى عنه تعالى
 او يقول ان له ليس مع هذا لان ذاته تعالى كما المبدء او هو ان يكون منقولا عن ذاته تعالى
 اما هو ارسله المبدء تا بانه لا يرد في شئ من ثبوت وتقرير ما عينا له الثبوت منفكا عن
 الوجودات فخذوا هذا حسب المعقولات فجعلوا علمه تعالى المحييات التي تبت في الاصل وانتم تعلم ان
 احد فقر المحيية منفكا عن الوجود باطل في ذاته له الثبوت منفكا عن وجوده بجهة
 لا عن الوجود التبعي كصحة الصفات من الصفات العبدية والاتباع ذاتا فليكن في العلم
 التامة اللازمة لاسمائه تعالى في مقام الواحدية علمه تعالى وهذا ايضا مريب من حيث ان التامة
 للمحييات في صفاته هي الثبوت اليها في مقام الوجود مع انك تعرف ان صفاته الوجودية لا
 المحيية الا ان يظلم ان بطلان الثبوت على مرتبة من الوجود وانهم وضعوا مبان من
 حقيقة الوجود مرتبة منها واما بطلانها او وجود عطف على قوله اما هو المبدء لم يرد
 ثبات فخط على اصطلاحهم فثبت ان فعله من ذاته بالذات ارسله تعالى مع سبقه
 متعلق بغير وجوده ان افلاطون اشبهه بفعل علمه تعالى بالاشياء منقولا عن ذاته تعالى
 وجوده سابق على الاشياء وهو المبدء التورية الترتيبية التي تاتيها في الفوق المعقولة لبيان
 الافعال فكيف لم يمتد علمه التوقيفي بالاشياء عندنا كونه متاخرا للوجود وعندها علم
 بها ودرس سبق بغيره ووجوده علمه ولكن لا يكون سابقا على العلم فينبغي ان كان
 بقرينة ان يكون علمه محييا بان حضوره في العلم كغيره سواء نفس كونه ووجوده محيية

العلمية التامة بت باعتبار نفس الصورة العينية عين الصورة العلمية نذكر قول الشيخ الطائفة
 المشهورة في هذه المسئلة فيكون محققا في خبره من سنن من وجهه من وجهه من وجهه
 ان الله ان يكون بان حضوره على الارض مرة في العيش والحضور في بعض كائنات الارض
 حال كونه ارسله صورا لاشياء في هذا القول تاليس المظهر انهم قد فان من غير انهم
 يعلم العقول المحيية ذاته ويعلم الاشياء الاخر بانهم صورها في العقول لما في عن ذكره
 العقول بانفعال العلم من عناء ذكره شعب العقول بالعلم يقول ان العلم الذي يربط بين
 الاشياء فلا يكون ان يكون خبره ورايد عليه ولكن زيادة من علمه اولانا لاشياء الاشياء
 ان كان خبره علمه علمه حال كونه رساما فليكون علمه حيويا نذكر ان العلم بغيره ان
 كذا في كماله كماله المظهر والتبيين لا يعلو والافعال القابلة فقال الشيخ الرئيس ان العلم المعقول
 قد يفرغ من الشيء الموجود كما اخذنا عن الفلك بالمرصد والحس صورته المعقولة وقد يكون
 الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجود بل العكس كما ان انفس صورة بياضه فيخبره ثم يكون
 تلك الصورة مأخوذة لا عن العلم بل ان فوجد فلا يكون وجوده فثبوتها ولكن عقلا ما وجد
 ونسب العلم على عقول الاول الواجب الوجود بذاته فثبوت ذاته وما يوجد ذاته ويعلم من ذاته
 كبقية كون الخيرة العلم في صورته المعقولة صور الموجودات على النظام المعقول عند
 لا على انها تامة اتباع الصفات والصفات الحسنة على علمه بكنية نظام الخيرة الوجود
 عند علمه بان هذه العالمية بغيره عن الوجود على الترتيب الذي يعقله جزا ونظاما انما
 والتمه قولنا ان العلم بان كان العلم منه فوضع كونه قوما بالعلم بالمعقول اليها متعلق بخير
 لا كونه العلم انما هو كونه علمه على ان لا يكون بان ان يوجد فوجوده في العلم
 عظم فلا يمد العلم الاول وقد يكون علمه بغيره عن ان يكون مراده ما سنذكر من العقول
 ان الله تعالى قد روي ان العلم مع العقول ولكن مع العينية للذات الواحدة البسيطة
 غاية البساطة فالذات الواحدة من بياضه علمه ان يكون ذاته تعالى على اجمالها وهذا من حيث

على قولين فان كلما اشتباو ركن ان كان علم اجماليا بكنه الاشياء الزائدة فمما يقبل
 للمحارب فغارا ان ذاته تعلم اجمالا بجميع مساواة لا تفصيل لكن في واحد البسيط والاشياء مختلفة
 المتماثلين وكيف يمكن ان يكون صورة الشمس في ذنبا على الشمس والقمر والكواكب والمدور بها او
 اودوا مثلا في صورها لان في علمه تشافا م احدى ان يكون علمه تفصيلية فاشبه
 على سبيل المثال من معقول في معقول مع شوب تحل في ثابتهما ان يكون علمه كونه من
 مساوية العلوم وثابتهما كونه كونه اودر علمه ساي كونه في ذاته فمما يعلم اجمالا بكنه
 من تلك الملكة البسيطة ثم ياخذ في التفصيل تمام من ذلك البسيط الذي فيه فمما يعلم
 الوجود البسيط فعال للفايد وهو شرف منها فقالوا فقيس علم الواجب بالاشياء والنظاوا
 في علمه على هذا المنهج والفرق بان هذه الحالة البسيطة ملكة وحقة زائدة على النفس في الوجود
 تتماثل في ذاته وقد صحت كلامهم في بعض خبراتنا اذ بالبعق خبر مقدم لقولنا تفصيل البسيط
 الحكماء في القول بالمرس فذاش علم تفصيل صورة علمه في تلك البسيط الذي علمه بالاشياء
 بلا واسطة و اجماله واسطة هذا ضبط الاقوال وبما بين يدينا بحيث يكون العلم بالاشياء اجمالا
 عليها واما ما بين تفصيلها وبيان مالمها وعليها كذا فمما يعلم بالاشياء التفصيلية ولا سيما الكون البشري
 الهدى لما بين تفصيلها وسعيه ونسج في تحقيق ما هو الحق عندنا فمما يعلم ان علمه بالاشياء
 بالعلم البسيط والاشياء الاشياء التي ارفاها فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 الملكة المجردة والمادية والعلم للعالم اجمالا بكنه الاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 للعلم بالاشياء وحده في العلم بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 وعلمه بالاشياء لا تغاير بينها اهلا علمها فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 والمراد بالعلمين الذات المفردة من لث وعلمه فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 معلولاها من علولا العلمين وهما ذات طاعة وعلمه فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 كذا صحت المقام العلوية الطولية تدور في علمه فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء

بالعلم الاول و اجماله باعداء من الملك
 وكذا علمه بعد الحق الاول فمما علمه
 تفصيلية م م م

المهمدية بل الحقيقة ولا نورانية وحسية العرفية العرفية الشدة البسيطة على علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 للعلمين فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 مواضع الشعور المستمرة وغير السمتية وغيرها الساكنة في اعماق الاشياء وعلومها ايضا فمما علمه بالاشياء
 الحيات فلا اقول لربا ولا تغير حاله لانها لا امثال كان نورانية قدرته فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 ان علم النفس بالاشياء العلوية المتماثلة لث في عالمها عين قدرته عليها وحين اضافته الاشياء
 اليها ولو كانت قوية الوجود بغير انفسها الموجودات لم يكن في نفسه النفس او بالمرم اولها
 او غيرهما فيكون نفس وجودها من سماء الارض وجيوان وغيره بالعلم بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 قدرته انش به الاشياء وبعبارة اخرى قدرته في نفسه المقدس الاطلاق وهو الوجود
 المطلق البسيط على الاشياء فان الموجود مراتب الوجود الحق والوجود المطلق والوجود المطلق
 والاول هو الصغر من ثابته وانشاء فله والاشياء انش به الاشياء فمما علمه بالاشياء
 الوجود المأخوذ بحرف يكون الفاض من صفة كذا الذات الفاض في المعنوية نسبة في ذاته
 مقولية بغير فانية اذ اخذ حرفا كان كذا وجود من صفة فية و فية من صفة ذاته فمما علمه بالاشياء
 طرفا صفة لا غير تحقيق نسبة و لا كذا كانت الصفة متعينة عنه فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 فانه راسية عرفها لانه اشراق القايم بالذات وعند ظهوره بالوحدة السامة بغير كذا
 ونسب كذا فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 ان نفس وجود الذات علم اجمالا مقدم على العلم التفصيل الذي هو وجود الاشياء ويقول المشاء
 ان علولا لا وجوده ليس بهذه الصورة المرادة بغيره التي علم اجمالا سابق عليها واما
 كان اجماليا لان وجود الذات واحد بسيط فلا يمكن ان يتكثف به الاشياء المتماثلة فمما علمه بالاشياء
 عندهم واما عند مواضع بعض اشياء الحقيقة فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء
 وكال وجود فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء فمما علمه بالاشياء

واذا قيل من أين من قوة هيته فهو الوجود الحق المطلق ولا يوجد على الإطلاق الا هو انتهى وان قيل
البسيط كذا الوجودات وليس يشيخ منها الذي يتجلى عنه العقل انه يهتد به جميعا مستقلا
الذي له تعالى ولا يغيره عن طاعة شغل ذرة كما ان قلنا والامر ان يثبت في حصة الوجود
الكثرة والآن هذه ايضا ترجع الى الفقر الذلة للوجودات الاسكانية والغناء الذي لا وجود له
تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله سبحانه هو الغنى ومنه تخرج الامران الوجود كسبب
بما لكل المحل من اعراضه وكله من حيث هو الى كونه في سائر المحل من حيث هو
محض ودون خلقه حقيقة وجوده وفيه دفع لما يتوهم انه ان كان غيره فاعلم سميته امره فله
مع انه يلزم من اسباطه على الاشياء اطلاقا بالاشياء الخبيثة وان كان غيره لم يكن العلم في
مرتبته الذات وبيان الدفع ان امره وجهه ووجهه لا هو ولا غيره اذا لم يتوهم غيره هو
هو ليس هو من غير الاستقلال لو لم يكن في العقل هو عين الربط به وغير مستغنى عن غيره
فكما ان الوجود والربط او الغنى لا ينفصلان وانما هو الله الى ما لا يغرب الذين كل واحد
مرات ظهور الحق باهر مراتب العيون فلا ينفصل عن الحق كالمعصية عليه انه هو الذي
فاذا كان الذات موضوعا للحكم كان الوجه اطلاقا صفة الذات فلما كان الواجب تامة فوض
التمام نادوتنا انه يعلم كونه يورنا بوضوح هذه الحقيقة الوجودية الحق اعراض الوجود المحض
المعجزة والمظاهر الدرس طه يحضره كذا الوجودات بجزاها والفيض المقدس والافلاك
صفة وربط محض به يترجم مفاد الحقيقة الى ان الذات حاكمة للذات اعراضها
تقريبه بظهور العلم بالغيرية هذا المحض هو العلم بالفيض من صفة لزم ان يتوهم
الحكم من الواجب تامة ذلك لان الوجود المتأخر لا ينفك عن الفيض من صفة الحكم
الوجود المتأخر من محدودا فينبغي ان يكون ذلك هو الواجب من هذا يعلم ان لا وجود خارج
عن حيزه وجوده **غرض** في رد حجة المنع من كون علمنا بالارثام وقولهم علمنا بالاشياء
مفعول علمنا بالارثام كذا ما بان لاشيئته لها منية وجودها وما بان لها شئيتها منية فقط

فقط وما بان لاشيئته وجودها ايضا والوجود اما ذمير والغير والذمير اما جبر لا يتم وان
الاشياء والغير اما وجود كذا والوجود ما دار الحكم بالسطر واحد منها من حيث هو بالاشياء
اما بالارثام في الذات فلهذا من المظهر الى الاساس بقولنا والاشياء كان انما دفع
بالكون على لغته والاول بقولنا او سمي وعلم الجبر والعلم مضاف الى المفعول والظن على
الحق واقراره مراعاة للفظ الحق ولما انما بقولنا او يثبت المعدم وله الحق من يقولنا او
تأمله عند الظن منية وله الرابع يقولنا فهم تتوهم في غيرنا او غيرنا كما في العائد والمفعول
التي لا تملك من هذه الشطبات فتمت خبر لقولنا فهم تتوهم تتوهم كالاواة انقص لان
القدرة ايضا اولى تقدر فقد احسن القدرة على المكدرات لانها ايضا اولى تقدر للمكدرات
فيلزم اولى من الضرورة من لا تكفر لان وجوده الغير ايضا مقدور الحكم ان لم يكن معناه
مع العلم والقدرة وغيرهما العوض بعين فليطلق العلم ونظائره ويراد بها معانيها الاضافية
الوضعية والاشياء التي انما يوجد الاعتبار من اخره عن وجود متعلقا بها ليست صفات كذا
له تعالى وقد نطق ويراد بها مبادير تلك الاضافات هي مستندة على وجود المتعلقات ولا بد
الغير تامة في تنعيم ذاته او صفاته اما سموت منها ان العلم الفعلي وهو الاضافات الاخرية التي
متعلقا بها تلك بالذلة والابحار الحقيقة لا المصدر هو الوجود المبسط الذي هو تلك الاضافات
المستندة للمتعلق وفي احاديث الائمة على المعصومين ما يؤيده كقول الرضا عليه السلام مع الربوبية
اذ لا مرد بعبادة حقيقة الالوية اذ لا ماله ومع العلم اذ لا معلوم الحديث **غرض** في مرتبة
تعالى اذ توبته كذا الاشياء ولما كان كذا اذ لا ماله كذا من معاني الحقيقة المتعارفة
ما سرف في حال كذا قوله كما يجوز سمار على ان الغلبة في ظاهير المقام منيع عن الزمان مرات
تعالى الاشياء كذا ان سابقه الوجودات لمرتبته الطولية كذا لا يتوهم فيها فاعرف العالم
مرة بعد اذ لا ماله كذا بعد خبر فاعرف ان لا وجودات عالمنا الطبيعي قديم وجوده لا ماله
فذا مراتب حال عالمنا وصاحبها بيان علمه وتلك المراتب عمانية وقدم الوجود وقدمه وقدره

منها كونهما وشيئا لهما ولا وجه التعريف ايها شئ واظهر الغرض بالوجود وهو ان
ورد في الكتاب الكبير الا لمرس من هذا الاشياء وتبين ان هذا هو الحق المحقق
لا يجوز ولا يمتنع ان يكونا شيئا او لا يكونا شيئا بل هو الحق المحقق في الارادة
قد عرفت بتعريفنا شئنا ان يكونا شيئا بعين عقوبت معارض المضائق لعين الطولية
شوقا ودرر كمن بدل من راع وانما مفعول درر كمن وشوقا مفعول ارادة مفعول لا يسبق
ان الارادة فيها شوقا مفعول محقق عقوبت معارض او ادركت الشئ الملازم ادراكا يقينيا او
او كقيل مرجعا لغيره لا لعضا لا لاجل تحقيق ذلك الشئ وفيه ثبات الارادة عين الداع الذي
عنه العناء في نظام حيز مفعول على مدار على عين ذاته فالدعوى الغرض من الايجاد ذاته
تعليل ليس فيه ثبات حالة منتظمة حصلها ارجح تلك الحالة ثم يتبعه صورة الصورة
الوجوب شئنا ذاته اجعل يدرك بعينه الغرض لان ذاته حاضرة لذاته لا ممتدة فظلال
المادة والموضوع وما يما له المدرك بوجوده متشعبة ينال بهدرك ارجح مع ذاته المتشعبة
ان ادراك مفعول مطلق لان حيزه فور في تفصيله بعينه وكيف بذاته لا بهدرك بعينه
المفعول كونه غير متناه في البقاء والجمال شدة بالاشياء من حيث ذاته كذا فهو شئنا بذاته
وخاص لذاته بغيره اتم فخر اتم فان ثمانية الا بتبراج والعشق يدور على ثمانية الاشياء
ومن له شئنا بغيره شئنا في بيان ارادته الا نأمره شئنا بما ارادته بغيره ذلك الشئ
من حيث انه عايد له كونه ما يكون اشترى اكر ابط لا شئنا باستقلاله ليس له حكم
بل يكون ظهوره ظهور الماثر العكس يكون الشئ ليخط العاكس فاذ كان الا بتبراج او
او الرضا او ما شئت فسمه بالماثر ابتهاجا بالاشياء ما هو اشترى فكان رضاء بالاشياء
بالفعل متعلق بقولن رضاء بهذا الرضاء وهذا الا بتبراج ارادة لمن نضر وقدره
غرض في تاليد القول بان الدعوى الغرض من الايجاد عين ذاته ثبات شئنا العوالم
لوا نضر حاله كونه ندر كمال الحق وثمانية التزم حقيقة ذاته فعند ذلك كان ذلك

الكمال والجمال هو الغرض في تنظيم ذلك النظام الكلي في ذلك الحال فذلك هو سبب تنظيم تلك
الامر الكلي والجمال الطولية والعرفية فوق الشئ الطرف خبر مقدم لقولنا على علم كمال الذات
حقيقته على ما هو عليه فعند ذلك كان هو العلية للماثور والفعلة لا امر سواه فعلة مفعول لغرضنا
قد عللنا هذا ما ذكره شئنا في التعليقات بقولنا ان ما عرفت الكمال الغرض حقيقة
الوجود ثم كان ينظم الامر الزم فيه عما مثله حرك كانت الامر على غاية النظام لكان
بالحقيقة واجب للوجود بذاته الذي مع الكمال فان كان واجب للوجود بذاته هو الغرض
الغاية والغرض انشئ وايضا لكان الا لثبات ثباتها بذاته لذاته ارادته لثباته
متعلق بقولن كان مهيوتا وهذا ايضا ذكره في التعليقات بقوله ونحن انما نريد الشئ لا بشئنا
اولد لا لاجل ذات الشئ المراد ولو كانت الشهوة واللذة او غيرهما من الاشياء عرفة
وكان مصدر الافعال عن ذاتها كانت مبردة تلك الاشياء لذاتها لانها صارة عن
والارادة لا تكون الا ان عرفت انشئ بغيره التعداد شئنا في بيان ان الغرض
في كل موضع لما هو كذا وان فاعلية لا لثباته على ما ذكرنا ليس مجرد الغرض ارادة غائية
معطية الغرض على كونه لوان العلية الغائية فاعلة الغرض بما هو فاعل على كونه
فاعلة لسبب الغاية فيه فاذ كانا فاعلة ان الذي يطلب الحق ريان قام بنفسه الحق
ذمما وهو يتغير ريانا عينا فالريان يطلب الريان **الفصل الثاني** في افعالنا غرض
في النماء تقسيمات لفعلة لثبات الغرض بغيره المفعول اما ان يكون مسبوقا بالمادة والمدة
وهو الكائن واما ان لا يكون مسبوقا منها وهو المبتدع واما ان يكون مسبوقا بالمادة
دون المدة وهو المنجوع والعاكس فاحتمال في بادر النظر غير متحقق في النجوع والبرهان غير متحقق
ان السابق مفعول سبق معلوم انه اذا سبق المدة ايها فهو مبدع كما لعقول انفسه
المجردة ومع حقوق للوسيلة فذو كائن كالعناصر والعنصر بابت ومنتج كالفلك والفلك كاش
لاذلة الكائن ايها كالمسبوق فذلك عن منتج قد امتنع فان المنتج غير متحقق

بالمدى بل المدى مفقود لحرارة السخوة من جسم طبعاً يتم متعلق ببعضها وليس له حالة منتظمة
كالعقل وإنما قصير هو من المدى والناقص لا يكفى ان أكثر مداه ويا لطف ذاته من عقل الله
في خروج من النقص لم الكمال كالانكسار ونقصهما من هذا القيد فخص الانبياء بحركة
واما بعد الاستكمال فربما صار من تمام اوجوه اخرى غير متعلقة بالمدى بل بالذات
الاستكمال بل احتاج الى كمال خارج كالنقص بابت ونقصهما الغير المتبدي بالعدول كذا ايضا
وايهما العقل لا يتحرك فقط او غير متحرك كالعقل النورية فانه يتحرك بالنفس كحركة العلم
للعلم والحقائق للمعاني او غير متحرك كحركة الجسم كالجسم هو جسم والموسيط او ما يملأ
منها الحركة من وجه ويتحرك من وجه كالنفس في البياض كذا في تقسيم رابع للنفس بابت
من كائنه كالأجسام فانه خلقت من المادة الاولى وهي الاشياء بعز لا شبيهة فعليه
قوة محضه وقوة الشئ بما هو قوة الشئ ليست شئ او شئ من شئ كالنفس من العقل
اولا هو من شئ او شئ لا من شئ كالعقل ويكن ان يكون شئ من شئ كالمواد من الاشياء
اذ المتعارف اذ خال كمن شئ من مادة الشئ والعقل ليست مادة للنفس فيكون النفس
من شئ لا من شئ واذ عرفت هذه فاعرف ان اياها عنوانا وعرضا غير اياها كجسم النفس
ذات كذا او شئ من شئ الاكثر من اوله لان الشئ ليس هو جبروت هو عالم العقل كذا
بالنفس الاعلى هو عالم الغيب كجمله وعلوته بالهوى الاخص هو عالم المثال ويقال له المحسوسات
ايها وعلوته من الصفات صفات الابدان بصفات المديرات امرها هو الاكثر من اوله
لان الشريعة والعرفه والنور الكسوف من النفس الفلكية والارضية والمظاهر
الاجسام الفلكية والعرضية من غير الاشياء المثالية لنور الانوار ونورها من عالم العقل
ما هو الاكثر من اوله لان الاشياء المثالية وبعضها كالمظاهر الاكثر من اوله لان الاشياء
الاسلام والاحكام الاشياء عزم فبعون عن الاجسام الفلكية والعرضية بالارزاق والبيئة
والصفية كذا كذا بصفة الاشياء كذا من الالفاظ المسوقة من كل لسان كالنور

كالنور القاهر والملك المغرب والجبروت والعقل والحدوث ونس عليه اربع مداه كذا
عالم واحد صغير هو من المدى ومفهوم المعاداة كذا عبارة وانت المعنى بياض هو للقول
مقتضى كذا كان في تغيير التغيير **ع** في ان ما صدر عنه انما صدر بالترتيب كذا
فلا مشرف بالافضل الذي يتخرج السلطنة النزولية اذ العلية قد علمت معناه فاصبحت
او وجد الانفعال ففاض من باب النظام والترتيب **ج** اراثة بلا عوض ولا عرض فاما
ار العقل الطولية بالترتيب فاض متعلق في سائرته نورية ارا الطبقة العرضية من
العقل عز القوام الاذنين بلسان الاشراق كاسم **ف** فاض فاض نفس الكثر
والمراد بها سبعة اجلة النفس كحركة السموات والنفس الاكبر فقط كمرغم فاض متعلقة
هي عالم المثال والخيال المتعلق بالجميع ارفاض طبع الكثر الصورة ارفاض الصورة
المطلقة فالوسيط ارفاض الوسيط واختم النفس بها اربا الوسيط نزولا فمذا هو العقل
النزول وفي مقابلته النفس الصورة بترتيب كراته وبقا بكونه من هذه بغيره من تلك كذا
فعدرون فم كذا النزول من الاكثرف فالشرف الصعود من النفس فم كذا فاض
الكلان الاكثرف والنفس **ع** في انبثات ان اولها صدر هو العقل عقلا لا كذا كان عقل
تامة عقلا لا كذا العقل كذا بترتيب اشرف البهوت اذ بقاء وتغير ان لا يوجد الدوا والاول
قد كذا الواحد اذ الصادر عن المصدر الواحد اما نفس او عرض او صورة او الوسيط او العرض
فكذا الواحد الصادر عن بقاء وعرضه ان يكون بلا جسم فعلى ذلك الواحد المفروض
احدها واللام بالاطلاق النفس كجسمية في عقلها كالجسم والعرض من شئ في ذاته ففاض
البيد والفرق عرضها فاني كان محتاجا ارجعها الى الجسم بوسط النفس لان جسم النفس لا يتعلق
تعلقا بغيرها بالجسم وبيان اللزوم ان الصادر الاول لا يجب ان يكون على جميع ما دونه فاذ كان
نفس كجسمية متعلقة واذ كان عرضا كجسمية عليه لموضوعه او اخر بين فكلان بقاء بقاء
لنفس الصادر الاول علة صورة او وسيط بقاء العالم بينهما وقد ثبت ان كذا كان

فانما يتبين ان يكون له استقالات سببها للربوبية مع انهما محتملان في تشخيصهما الربوبية
والشأن بالمتشخص لم يوجد درجة الاتمام لما يثبت كونه حيا بالاعتبار من ريس ادم كونه حيا
واحد اجبت ان مركب من الربوبية والصورة ولذا لم تنعزل الوحدة المبددة عقلا انما يتبين
له وحدة جمعية اقتضت لعدم ربط المركب بآلة الوحدات العددية بتلك الوحدة الكلية
واما الدليل بالنظر فكل واحد من اول ما خلق الله العقول كقول امير المؤمنين عاهما حين يخلق
العالم العزير صورته عارية عن الموارد خالية عن القوة والاستعداد اذ لم يخلق لها فاشتهت
فذلك لا يتلوه في بؤيتها مثالا ولا ظهر عنها افعال الخديعة في حديث الاعراب وحديث الكل
في انهم النفس من امير المؤمنين عاهما والدلالة عليه ايضا في حصول كثرة العالم من
العلم (ايها) واحد الواحد لا يدر عن الا الواحد والعقل لا يلد المشقة واما عند الاشقة
فتعلم كيفية حصول الكثرة انما تارة تافذ وان كان واحدا لكن فيه كثرة اعتبارية فان
وجود او مرئيه ولو جوده افاضته لم يبدئه وبهذا الاعتبار يذهب بالامكان الذات والوجود
لي كان مجردا وكل مجرد عاقل كان له نوعا لغايته وتعلقه بغيره في وجوبه مبدء عقول
جاءت والكانت ارجو حوده باعتبار افاضته لم يبدئه الفلك الاقصر هذا باعتبار الوجه الاول
او عقلة لم يبدئه المبدأ الثاني وعقله لم يبدئه الفلك الاقصر وهذا باعتبار وجه آخر
الوجودين عبرت تارة بالوجوب وتارة بالتعقل وان وجوبه عين تعقله لم يبدئه فان
الجزء عين ذاته الوجودية وان لم يكن عين مبدئه وان لدان ارجو حوده الدليل للعقل الدليل
وساكن ساكن فان الوجود والمخالفات المهيئة كالنظر فيها سبب محدود الجسم المظلم والوجود
المخالفات في تلك النوار نور فيها سبب محدود العقل ايضا الذي في ذلك انما يتبين
عن استغناء بهما ومبدئه وجاله وحاله ومعنيته القيدية به وقربه الذي هو فوق القربا
جاءت به واستغناءه من حيث الاكسائيه المظلمة الذات وانما شئته المحيية التي لم يبدئه
بالذات فيوجد من الاول والعقل من الثاني الفلك كما استغنا كمالا بهما وكما فيوجد

فيوجد في وجوده كمالا يشتهر او جوارا يشتهر ان نقص او افته ذلك فيوجد في وجوده كمالا
او حدودا وكذا لحد من كل عقول عقول تلك فينبغي في العقل الشدة الاطلاق الشدة
العقل من العقل وهكذا هو العقل الفعال المهيمن للنفس الناطقة بجمل احواله وقدرته اليه
مغرض كذا في عالم الغاير بان الله تعالى عند الخلق كان في الغيب منه العنا
حدهم فذلك المشي بالحق كما تقدم معطى لربوبية عالم العصور والوجوب لنفسه في هذا العالم
وهو في الربوبية ارجو حوده عالم العقول كذا في سبعة اوجه فاما في قبول الصور كمالا
الاطلاق لبعده ان لا يتحقق في غير هذا من الانفعال وتنقسم له في غير هذا من الاشياء
فيتميز في الراكات قد يشبهها به كقيد حدود هذه الكثرات عن العقول المشي مع حركته
جوهانه فقد في ربط الحادث بالقديم وسبب الحادث كان حادنا ولولا ارجو حوده
سببه بان كان قدما طول الدرس تعلق ما بعده كان الحادث المهيمن لا يتحقق واذ كان
حادنا فيجب ايضا حادنا وكذا في غير الزمانية ليكون حادنا غير متناهي به حقيقة الوجود
مترتبة وهذا هو التسلسل الكسح لانتهاج السلسلة كتحقق عن السبب القديم منه السبب الحاضر
الاصول والى ان لا بد من انتهاء الحكومات والحادث طرأ له واجب الوجود فكانت في
المسبب عن السبب التام غير جائز هذا احدى الشهادة والادوية انما كانت ومقول القول
البيان بعده ونظر في حركته دورية تليته بحدوث سببه وذا رتبا انما كانت الحركية قد
اذ قالوا في حركته امر واحد لبط مسير في المتوسط بين المبدئ والمتمم ريس الامر حادنا
الحركة بعين القطع في تلك المتوسط امر ثابت وانما باعتبار ذاته انها التجدد باعتبار نسبة
الحدود المفروضة فيها في الحركة فالحركة من حيث الذات اعز ذلك الامر البسيط المحفوظ
في تلك الحدود مستغنى له المبدئ الثابت باعتبار نسبة المتجددة لبند البرا الحادنا
فكل قطعة او حد منها منه لحدوث حادنا في زمان خاص يخص لحدوثه فعلته كل
حادث مركب من شئته تدبر كما في العقل الفعال كمالا وقدرته ومن شئته حادنا في تلك

انه علم ما قبل الطبيعة ومعرفة ما قبل حديث تركيب الجسم من الوسيط والهورة الا اننا لم
ولم نبرهن عليه هناك فلذا ارجعنا ان نجرب جرمنا من الوسيط والهورة ومن قال الجسم
ان قلت لم تذكره هناك حتى تتبين من ذكره مبرهنات كونه هناك اليقين ذلك لم يذكر
هناك لم يكن بد من ذكره مبرهنا ايضا لحقيقة الموضوع والطبع وعندها من الحالة التي توجب
لنعلم الطبع فكان حينئذ المتكلم مع ان بناء هذا النظم على الاختصاص وانما كان البحث عن
الوسيط والهورة والجسم من الاله لا يخفى احوال تعرض الموجود من غير ان يعبر ربا عنها او
وبالجسم متخلفا لا يستعد له بعد هذا بل التخصيص بجسمنا لا قبله ان قلت الموضوع هناك
الموجود المطلق وهذه لا تعرضه باو مطلق بل لابد ان يتخصص غيبا لا مكانا والوجود
لكن يتخصص بالخرج العرض الا حق من كونه ذاتيا ولا الموجود عن كونه موضوعا للاله لا يخرج
من التخصيص للطبع والتعليل لان احكام الوجود لتغير مغايرة واحكام الوجود خالصة فتعرض
الجسم الذاتية ليست ذاتية الموجود بل هو موجود بذاته لا يختلف عوارض الجرم المضاف
والخوصيات الاخر الماخوذة به لا يشك معها كما هو شأن موضوع العلم بالنسبة لموضوعه
مسائل علم بنسبة ما التخصيصات الطبيعية والتعليلية وقد قلنا ذلك في حاشية الاسفار
قلت كيف يكون الجسم هناك عرضا ذاتيا لا موضوعا ولم يستلزم الجسم موجودا قلت بل المستلزم
جسم لا سيما على اتصال الوجود واعتبارية المصاحبة كما مسئلة نفس تركيب الجسم من اجزاء
لا يخرج ذلك كانت من مبادر مباحث المادة والهورة او ربما مبرهنا بعدا لا قدم وهاهنا
الاله او الطبع في غير كلام ولكن انما من الطبع كما في الحركات الدائرية من الدوائر الدائرية
لجسم الطبع لكن تربت المسئلة عدم تركيب الجسم منها كما هو ظاهر كلام الحكم لانه ان اتحد سلبا
مطلقا ليس مخفيا بالجسم بل لا يكون مسئلة من الاله ايضا فليخص في اذ السلب لا يقف على
الموضوع فيكون الجسم من موضوعه فلا يكون اعلم من موضوعه فلا يكون عرضا ذاتيا وان قلنا
عدم تلكه فليس الجسم من ذاته التركيب منها عند الحكم بل المسئلة قبول الجسم الانعكاس الغير

الغير المتساوية ومن غير عدم التركيب منها اذ ما ذكرنا ان هذه قوة ذلك ثم انهم قد علموا
الطبع بانسجونه يمكن ان يفرض في خطوط ثلثه متقاطعة على اربا قوائم وانها لو لم يكن ان
ولم يقولوا ان رجلا ان تلك الخطوط لا يكون ان يكون موجودا فليس بالقطر كما في الكرة وان
كما في الكعب ثلث الجسم سبب وجوده فليس بالقطر بل جسمه الجسم بكونه معني لفرصته
صدر المتكلمين قدس سره في شرح الهادية الابعاد المعبرة في الرسم والمأخوذة في الحكم
الابعاد المتقاطعة المأخوذة في نحن الجسم الابعاد الخطية لا طرافية التركيب في الكعب
وانما لها كيف وان كان كذلك لصدق التعريف على السطحين متلاقين على خط واحد
سطح المكعب لا يقال يخرج من ثلثه من قديم الجرم لا نقول نجا هذا يكفي ان يؤخذ التعريف
ما استمر نقول على من اراد ان الجسم المكعب الشكل ان تلكه عن مبرهنة احاطة الحد والهورة ولا
لا يقبل الغيبة والاسم او يدعى بمصطلح الهندس فان الثلث عندهم المقدار المحيود
حدها ذلك لان السطحين ليسا مبرهنة حقيقة وجميع التبيين ليس عندهم موجودا
طوره والوحدة معبرة في الحد والمخرج من التعريف اقول جميع عبارات المناجيز اعلم ان
غير وارو لان المراتب في خطوط المتكثرة بالذات والسطحيات قبلها بما بالعرض والجسم والاطلا
على السطح بدونهما بشرط المحيود والوقلا بما بالذات لا يمكن فرضها جرماس قطع نظر عن
الجسم والوضع وليس يمكن عدم الاكتفاء ببعدها بالذات بانجام الحد والرسم كما ان العرض لا يتم
من الحدود الاطلاع على الذاتيات لا لا يتنازع من جميع اعداد الحدود فقط والافتقار ولكن
الوجود فقط او ان صفة خاصته ثم المراتب العرض الغير العقل لا التقدير وانما لم يكن بالعرض
اذ لا يعتبر العرض بالقطر وانما لم يكن بالاسكان قيدنا اول الاطلاق سببا على الخش
والحق ان التعريف بالحقيقة للهورة الجسمانية لا الجسم في باور النظر والابعاد انما هي عرض
فوما لم يتبع من قبلها والهورة الزمنية الظاهرة المانعة من القبول او مير لا ما خارج عنها
لكن لما ريد بالاسكان في التعريف لا كان كجانب نفس الامر انما لم يبرهن من فرض وقدره كما

حيوان في ما صارت النطفة حيوانا بدليل بطلان الجلية وهذا من جنس جديد جدا من كرم العدم
اجزائه وهذا باطلان فيكون الحيوان الذي كان منسوبا بالصوره النطفية خلقت عنه هذه
والنفس الصورة الحيوانية وهذا من جنس ان يقول الانسان هذا النوع من بذره وهذا الفرق من جنس
وهذا الولد من لطفته وتكون ذلك فظهورات السويطه بحرف اللغز من معلومه الانبياء حتى عند العاصم
انما النزاع في مبيتهما من نفس الجرم المصنوع جرم السويطه منها يقال له مارة المولد او جرمه
او اجرام صفار صلبه كما يشهدنا اليها بقولنا لكنا السويطه بالفرع الا من لم يدر ذلك او كثر
كل تقدير بل من جسم اولها فادانهم من جرت اذا كانت احد وجها ثانيا قول الكثر اربعين
كانت احد وغير جسم ثانيا قول الذين اذا كانت كثيره وجها كان قول في غير طر واذ كان
كثيره وغير جسم ثانيا قول المتكلمين في جميع هذه الاقوال كانت السويطه جرمه وانما لم تعرف كونها
جرما كما هو قول المتكلمين في ان الطام مكرهه نسخها **فرد** في اثبات السويطه بالسطح
المتين ولهم سلكه تذكر منها سلكين كان ثانيا ان دليل الفهمه والوجدان في كنهها
الاوليه الفهمه القوه بالقول **الاحق** هو قول المتأين لم تضع يد لا دعاء ظهوره ولا من سيعين
دليله اما الاول فيفهمه اصولا **اصل** من هذا من هذا وجها او تحت ثابتهما غير اوليه
فلمن الا افعال الطلق على معينين احد بها صفة لشيء بقاها سوا جرمه واوليها بعينين الاول
المقدار من ثمانية مقدار جرمه يقال لذلك المقدار انه من هذا المقدار هذا المقدار في كل
واقتنا كون الجسم بحيث يتحرك كجسم جرمه وان لم يتجدد ثانيا بها ويقال لذلك الجسم انه من هذا
بعدا من خلق القيد من الكبد وكله افعال الجسم بالرباطات والرباطات بالاعظام وكلية
في كل جسمين يكون بينهما تبعه في الحركة وهذا هو الموافق للعرفه والقدره وهذا ان العيان بها
المراد ان بالهاتف في المتن وثانيتها صفة للشيء لا بقاها سوا جرمه وعبرنا عنه في المتن في
ايضا بعينين احد بها مرسى تبيد الوصف كمال نفس الشيء وعبرنا عنه بالذم وهو ايضا قد
احد بها اما هو فمستقيم لكم وهو كون الشيء بحيث يكون ان يعرف فيه اجزاء مشتركة في

في الحدود وبل من ان لا يكون فيه مفاهيم وثانيتها كون الشيء في حد ذاته بحيث هو في حد ذاته
الكم وبل من ان الجسم يتغير وتغيره يكون الشيء في حد ذاته حاله في حيزه فخطوطه ثلثه شطحات على زوايا
قوايم وهذا من جنس من الجرم في هذا المفسر يطلق المتصل على الصورة الجسمية الجرمية والغير
الذم يشهدنا بقوله والذم اما الفهمه فكلية او اما الصورة جرمية واطلاق المتصل على الصورة
كلها يطلق الواحد على الوحدة والموجود على الموجود ونظايرها فثابت له في حد ذاته مقدارا
1 افعال الجسم التعليم وليس اطلاق المتصل عليها لانها مستندة للجسم التعليم كما عليه جرمه
كصاحب المحاكمات وغيره ولعلنا نعلم ان افعال التعليم ليس الا في حد ذاته والكم
في الثبوت في حقيقة الجرم والصوره لانه بسطة في العوض كما للسويطه وهذا انما هو ان يكون
الجرم والصوره في مقام ذاته الوجودية الموضوعة اما من المفارقات واما من الوصفية الغير
المتغيرة واما كالتقدير من لا يكون ان يعوض الجسم التعليم والايكون قابلا لخطوطه المذكورة
بدل التحقيق في منصفية الجسم التعليم افعال الجرم والصوره لان الجسم فان الحق ان الفهمه
الطبيعي والتعليم بالاطلاق والتعليم في الجسم التعليم على ما نقدره للتأين من افعال
انهم لم يتصلوا بالابعد والثلثه والاعمال غير افعال الجرم المتحد فيكون في الجسم متعللان بالذات
جور وعض الا انها من افعال الوضع ولا يكون من ثمانية ثمانية بالذات الصورة الجسمية
الجسمية متصلة بالعرض بتبعته افعالها عليه الاكثر هو مردود على ان الجسم في مرتبة ذاته
من هذا ولذا افعال الجرم في موضع الشيء من الموجودات وحدة افعالها وثانيتها انما هي في
هي الطول والعرض والعق الجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست موجودة في الجسم بالقدر والجسم
التعليم موجوده فيه بالصفة والاعمال افعال الجسم افعال واحد انسوبا بالصوره الجسمية بالذات
ولم مقداره التعليم بالعرض في اما ان يرد بالجسم التعليم نفس معين امتداد الجسم في حد ذاته
فمن ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يرد به الصورة الجرمية في مقولة مع التعليم المذكور
فكان لار افعالها بالعرض عن سبب سبب ثانيا على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره

المحققون ويوافي كلام الشيخ في الشفا والتعليقات فتبين ما إذا وقع بعضهم من انه ليس في الجسم
 معند واحدة الجواهر فاذا اعتبر ذلك الممتنع الاطلاق بدون ان يتعين بالتأثير اذا
 اللاتما من ان يتعين امتدادية تعينا مقدارها سواء كان مقدرا مطلقا او محصورا
 كان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجودها اذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين محصوره
 جسمه تعين محصورها **اصل آخر** قد ساقنا افعال متعدي الذات الشخصية لا سيما ان ذلك
 الشخصية الكون كما مر ان الشخص هو الوجود كما ذهب اليه اهل الفناء وصدق المتألمين
 اخر من المحققين فتعد كل من الوجود والشخص وصدقته بوجه تعدد الاخر وصدقته
 وذا ان الكون والوجود هو المتعدي في الخارج وذا ما علمنا انما هي في التصور فالتعدي الواحد
 ذات واحدة وجوده وصدقته شخص واحد ليس لاجزائه الشخصية وجوده بالصدق
 خاص بجبه نفس الامر كلف قد تبين ان الاجزاء الشخصية غير متعدي فاما ان يكون بعض
 اجزائه وجوده وشخصه دون بعض هو الترجيح من غير مرجح او مجموعا فليكن المفسد الترجيح
 العقل بلا تمايز اجزاء الجسم فاذا كان الوجود متعديا لافعاله كان وجوده وشخصه نفس
 افعالها بالذات لكن المقدم حق فكذا التمايز فاذا ظهر عليه الالفصال اندم وجوده وجودا
 متشخصا وهذا امر قد علم ان الوحدة الالفصالية سابقة للوحدة الشخصية وبعملها
 انما هو باعتبار المفهوم وانما يجب التحقيق ليس له العينية **مسألة اخرى** احدهما انه ليس
 قابلا لارفعها لا بالذات فاما ان يكون ذلك الالفصال مقابلة للملكة والعدم ذلك الالفصال غير انفعالي
 فبالذات لا يقبل لان العاير يجب وجوده مع المقبول والالفصال بديم الالفصال ولا الالفصال
 قابلا لنفسه وذا ما قرنا الجسم فهو من باب انه عاير له وذا ان المذكور من الالفصال
 الالفصال الطاريين اما ان ينفصل بالكلية وهذا ضروري وقد بينه عليه بان الالفصال مثلا ان
 معدومها كانت نسبة الحياة التي حصلت من الجوة في الكليات في الحياة المذكورة في الجوة
 في ما هو مشترك والتمايز باطل فكذا المقدم لا يقال على تقدير القول بالوسيلة ايضا بل يتم ذلك يكون

بمبدأ العاير واحدة بشخص عند عدم الالفصال كون الشيء واحدا بشخص في بناء ان يكون
 فوجه الوسيلة الترتيبية الجوة المعقولة بالاعراض المتعديية محفوظة بينا وبين الترتيب الكليات في الفناء
 للوجه الترتيبية الجوة مع كون الوسيلة واحدة بشخص **بيان** اذا قدمت هذه الاصول بالحكم
 فصلانها بل كما في امثاله او قسم من قصصه تصديق وهو متعدي بالذات لا يقبل الالفصال
 بذاته لانه لا يندرج في مجرد الواحد وجوده بل في ذلك الحكم الاصول المذكورة وبطلان الجوة
 فوهلا ان الجسم بعد الالفصال في هذا ما عاير لغيرها ومعلوم ان المقدم هو المتعدي الى ما هو متعدي اليه
 ففعال من الالفصال نفسا بل في الكليات وهو الوسيلة قسرا في الجسم عاير له والالفصال
 الاول والآخر في التمايز اهداها وارجاها من كتم العدم وذلك لانه في الكليات غير الوسيلة ليس
 بوسيلة الفعالية في ذاتها بل في طرأ الالفصال والوسيلة الفعالية ليست طرأ الالفصال
 وهي التمايز باعتبار الوسيلة مع المتعدي الى واحد متعدي واحدة مع تعدد اوسع المتعديان
 كان المراد بالالفصال عدم الالفصال لكونه ضد ما هو عدم الملكة انما هو باصطلاح المنطق هو
 فيه ان الوجبة الكلية والالفصال الكلية ضدان ان كان المراد به ضد متعديا متعديا فالالفصال
 بالذات اوسع المقدم متعدي متعدي فاما العاير متعديا بالذات فتعدي مع جميع
 وشخصات بالعرض غير بانية وتعديها عاير الالفصال التمايز الجسم فبالذات لافعاله وليس مجرد
 الالفصال قابلا لافعاله فليس الجسم مجردا لافعاله وذا ما كان الالفصال خارجا عن حقيقة الجسم
 تمام حقيقة فوحدته لغيره فخر يقابل الالفصال ومقابلته ثبت بتركيبه واما المسألة الثالثة فاما
 البير بقرنا وقرة للفصل حيث تعليل عايرت انه انقضت الجسم جبهته بما احتوت على
 انفسا متعديا كذا في القوة ولما بقا بيان هذا المسألة كتم الجسم لضرورة افعالها وهي متعدي
 ولم يستعد او ليقول كونه والضرورة النوعية وغير ذلك فهو من جهة الجوة امر بالذات والذات
 حيث هو بالذات لا يكون ذلك لانه من حيث هو بالذات لان مرجع القوة في الفقدان مرجع
 الفعالية لم الواحد بل في راي الواحد من جهة واحدة لا يكون معنى الواجب الكليات والجسم

جودا فاعلم قوة وجبتا وجب السكات فاهو به بالقدرة ميوه وبها نرى
القياس وان الجسم بالقدرة من حيث ذاته وكلما يركب بالكرات بالقوة ثم نجد نتيجة هذا القياس
كبره ليس من ان الكمال الشافع هو ان السبيل بالقوة ولا يشتر من الجسم الموجود بقوة ينتج
الشيء من السبيل بالجسم الموجود وبذلك المطلوب **فرد** في تعريف السبيل وتعريف
بجودا محض قوة الصور كما يكون الصور جسمية فيخرج النفس في مقام العقل ليجرلا في حد الوجود
مشتركة واهلها ان السبيل مضمون في حيث ياك لنفس كما تستلطفه وقوة الوجود كما
والملازم للوجود والذات الضيف اليه القوة هو الوجود الفعلي فان قوة الوجود نفسا الوجود
فان مقام الجواهر هو الموجود واما هذا حيث ياك لنفس واما القوة الوجود وجودا في ترتيبه
ذلك من تلك القوة لعدم ارجح العلم حتى نعرف اننا وان لم يكن فعلية صورته لكننا بالقياس
في العلم الحرف وجود والظن ان لم يكن نداء بالنسبة اليه التبرير فاعلم اننا نرى
معظم فتنه لطعام وكوينا اركان السبيل الجبر وسع هذا كونها القوة العرفية ان يبرهن
ونستفهم فاعلم ان العلم قد يكون من ان العلم قد بدت لمرة انبثاقه حقيقة
مقدارة بالنتيجة في ترتيب مفهوم مرهدين في حده منتهى افعاله واخر كسيفه نفسانية واما
جودا فاعلم واخر واجب الوجود عز شأنه فذلك القوة الفعالية فاعلم ان القوة والافعال كقوا
في الامكان الاستعداد او لا يكونا كالحالت وجود الوجود مقول بالنتيجة في ترتيبه سويها
استعداد او في ترتيبه منها جودا لانه فالسبيل قوة مجرمة بل شعبة منها جميع الاستعداد
البراهين الصور المقابلة للفعليات كما يبرهن جميع الفعليات والافعال في نور الانوار وبنها
جواب كما ذكره الشيخ الاشعري من الجبر لطيفة الاطالون العظيم بقوله ان الفاعلية والافعال
والقبول ليست له افعال جبرية بل هي في الحقيقة الفاعلية في نفسه حقيقة حرة بقوله
واضاف اليه انه فاعله لا يجره وحده للوجود ليس نفس الاستعداد وان الاستعداد هو
الشيء الذي في نفسه حقيقة بل لا يفتح ان يكون الجودا كماله للوجود وبها لم يبرهن جابر

باعتبار القبول كما ان النفس بنفسها باعتبار رتبة الوجود فيكون هذه الضافات اجزاء
الاسم لا للحقيقة الجبرية وقال ايضا لا يجوز ان ينسب الامر للجبر حقيقة متقوت والاستعداد
او نفس الاستعداد فان جودا كبر من جميع الوجوه لا يقع ان يكون عرضا والامكن ان يكون
محمضا بجمع جودا عرضا شتر وقد ظهر جوابه ما ذكرنا من كون الاستعداد افعالية
الفاعلية والاستعداد هو السبيل كسببه الفاعلية والايكاد بالبارز فاعلم ان سببه
الاضافات في البارز ليس ان المضمونات الاضافية الترتيبية لوجودها الا في العلم من عين
ذلك الوجود الحرف بل كونه بدائشها والكلية مستحقا لها بالاجبة غير ان ذلك لا يكل
عينه الاستعداد او السبيل فورا من معدن الفطانت وان ينبوع النور به من شرط اشد
والكمال ذلك من غاية الضعف والوبال وهذا كان الجبر وجوده بارز العطف
كلما الاحاديث **فرد** في سبب السبيل اسما لها في الاصطلاح كتحقق مفهومها بالافعال
انها الان اصف ما ذكره ففهم من حيث منها التثنية ارفع الالتباس ارجح السبيل
عنصر من حيث يبرهن التبرير في اسطق لولا البراهين اختار من حيث يبرهن في البراهين
التركيب موضوع ان بالقدرة فاقول لا اراد اجابته بالقدرة من حيث القبول للصور
فالموضوع مشترك بين ثلثة السبيل موضوع العوض ان الجبر المستغرق ومقابل المحل
جاء للتبرير عنهما بالموضوع ومن حيث فاعله ان من حيث لهما لم تنسب ليد بالصور ولما
قوة النفس ميوه ولما شتر كذا في الاستعداد السبيل من صور بيان
ما فاعلية هذه اشارة قال الشيخ في ادراك السمع البعير من الشفاء وهذه السبيل من حيث
انها بالقوة فاعلم لصوره او لصوره فاعلم لصوره انما بالقدرة فاعلم لصوره
في هذا الموضوع مرهنا لهما وليس معنى الموضوع مرهنا معنى الموضوع الذي اخذناه في انطق
رسم الجبر فان السبيل لا يكون موضوعا بذلك المعنى التي ومن جهة انما شتر كذا في الصور
ليس مادة وطينته ولا يبرهن الجبر بالتحليل فيكون هي كذا السبيل الفاعلية لصوره من حيث

الركب ليس سطح ذلك كغيره في ذلك مجزئاً ولا يمتد من مركزه في هذا المعنى
ليس من هذا كغيره في ذلك مجزئاً ولا يمتد من مركزه في هذا المعنى
منها هذه السما والارض ذات الوجهين قال صمد المتألمين من ورايتكون هذه الاضلاع
فيظنون لفظ السوي على ما للفلك من الجهة القاعدية بالافتقار ولكن لا بد من واحد
الفلكيات من جهة وجهها وهو الاسماء وهو المادة لموضوع العرض وكذا لما هو متعلق بالعرض
فتطلق عليها ايضا ويقال لها المادة بالمتى لا علم ومنه قولهم كل ما في مادة واحدة **عند**
في الباطن الجزء الذي لا يتجزأ من القبول بتركيب الجسم مما لا يتجزأ لا يمكن القبول بالسوي والصوره
كما لا يتجزأ علم ان بطلان الجزء في هذه الاعصار صارت من البديهيات كقوله ما اتاكم الله
من البراهين المحكيه الطبيعه والهندسيه فلا يحتاج الى طلب من غير غايه ولذلك اقتصر على
ذكر بعضها وما بسط القول فيه فقلنا تفكك الرحم اللازم من القبول بالجزء وبيانها انما اوضح
خطا جوهرها من مركز الرحم في الطوق العظيم منها كان مركبا من جزاء لا يتجزأ فاذن كل جزء
الذي على الطرق العظيم مقداره جزء من مساحته فالجزء الذي عليه في اخره هو الذي على الطرف
الصغير المحاذي لمركز الرحم ان كل جزء من هذه من مقدار جزء فقد القدر اقل من
وان كل جزء من هذه من مقدار جزء من مساحته ثم ان در مساحته انما كان ذلك ان
وهو محال بالضرورة وان كان يمكن ما يليه من الفناجين بالكلية من مقدار جزء لزم انفكاك عنه
بل قد انفك الكلام بالاحز فيلزم تفكك الرحم على مثال دوائر بعضها محيطه ببعض وهو ما لم
يكن بخلافه ولا يستلزم الخلق في الفلك اذا فرض هذه كوكبين يدور احدهما عند القطب
والاخر عند المنطقه ولا من رجب العجايب ان يترقى جزء الرحم من الصغرى القلبيته
كم يتغير ان تقف من غير ان يجرى كلاً لاخره فيكون ويرى من الزمان فيقطعا ولم يتأت
لذلك من سكاله واستدل انه تفكك اجزاء الان ان ذلك اذ وضع عقبه على الارض والارض
على نفسه ودوره ناسه وشكل الرحم العجايب ذو الشبهات انما انشأ من جهة من الدائر

واديست المتجسبات الاخر بان يلزم من ان معلوم ان الشبهين الرئيسين الذي
متلازمين لان الفلك من شانهما في ان انهم التزموا تفككا وقالوا القاعدية المختار يصدق بعضها
ببعض لا لشهر الحس بذلك لطافته الارضه التربع فيها الفلكي وهو باطل لانه اذا كان
مساحة الدائرة العظيمة وحركتها على الصغرى على شبهه فليكن كسبه الالف في الواحد مثلا لزم
ليكن الصغرى بان يقطع العظيمة نصفه والقطر وتكون جزء واحد من الفلكات في هذا القطر
من الزمان والاصغر في زمان يقطع جزء زمان الاصغر الخفق كثير من زمان الانفكاك لا يقطع
الدائرة وبيانها انما تفكك مركز الدائرة من الاجزاء انما ان يكون فلو لم يزل متلازمين
اولا في الاول ان يكون بواطنها الصغرى من الطوارف تنقسم الى اقسام في المساحة باطن الدائرة
عمر المقطع ظاهرها من الجوز فلذا اسما ط من هذه الدائرة دائرة جزئها كان ظاهرها محيطها
وباطنها كظاهرها المحيط بها لانها في عليه وظاهرها محيطها بها كباطنها فيكون ظاهرها محيطها كباطنها
بها لان محيطها محيطها محيطها وكذا تجد ذلك في دوائر بعضها ببعض بل ان تقف
من مركز الفلك الاعظم ويلزم من ذلك وباطنها بالضرورة وانما لا يلزم ان تقف من المركز
لان غير ذلك وقد التزموا انتفاء الدائرة وقالوا ان البهر بخلاف امر الدائرة فان الدائرة
انما هي من كسبه الاضلاع منقطع الزوايا كما لم يمس من بعد دوائر من انما اذا فرض
خطا مستقيما محمدا وانما انشأ احد طرفيه وادركا الطرف الاخر حتى عاد الى موضعه الاول
بحده من دائرة حقيقته فلو كان من ان تقف من مركز الاضلاع والزوايا لزم كون بعض
جزائره اقرب الى موضع الطرف المنبسط وبعضها ابعد هدف او بمعنى كسبه انما في الفج
وهذا مستلزم للخطوة وقيل من ان المقاصد فرض حركه الخط على الوجه المذكور على تقدير كسبه
مما لا يتجزأ من كسبه كيف والعقل يحكم بالمكان من قطع النظر من كون الخط مستقيما
ويخرج من هذه دائرة من الدوران مبطله انما امر الدائرة في الجسم الجبر الذي هو محيط
للاجزاء مشاركة في ان الشبه الرئيس في الحكمة العلانية جسم من هذه ذات بيوت استحق

الكرسنة بوردن بمرابها ودر منظر الحيز الذي لا يخرج من سطح اسود كان في ضمن
او سفروا سماديات الحيات فتقربان كاستخرا بالذات لابد ان يكون ما كان من جهة الحيز
غير ما كان من جهة الحق كذا في الحيات الست فليكن منها اولها وقرضا بران وبران
تناسب في معتقد النظام من ان الجسم من انفس من اجزاء غير متساوية مع استقامت
الابران القطع فتقربوا ان اجزاء الجسم لو كانت غير متساوية لم يكن قطع سائفة معينة في
شاه اولها لكان قطعها بالابه قطع لغيرها ولا قطع لغيرها الا بالقطع لغيرها وكذا في
يبلغ التواني فان الاجزاء عند بالقطع وتترتب عليه ان لا يلحق السطح الباطن الا في
معينة بل لا يلحق السطح الرافق قد غرست مثلا وان تاطال الى الحظ في بعض مظاهر النظر
ذرة لير عليها بعد وبع لا يفرغ من قطعها البنية لانها مركبة من اجزاء متساوية
ان نقول ان الاجزاء المتساوية من اجزاء متساوية موجودة ولو في فن جسم غير اذ لا كثرة الا اذا
فيها موجود فاذا اخذ منها احاد متساوية امكن ان يتركب فيجهد منها جسم لا يزاها اجزاء
ثم نعم الحكم تمام الاجزاء في سائر الاجسام بان نقول في الجسم لير جسم متساو وجزا متساوية
الذي هو كذا في السطح لير جسم متساو متساو الاجزاء غير متساوية على رعم النظام ولا رعم
انوياد الجسم لير في اجزاء متساوية في الجسم لير في اجزاء متساوية في الاجزاء لير في الجسم
الجسم لير في متساو في متساو الاجزاء لير في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في الجسم
في المتساوية لير في متساو في متساو الاجزاء لير في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في الجسم
والمتساوية عطف عليه في نقطة العقد يكون بظاهر ان النظام تنبث في الاربعة من الانام
بجواز الطفرة والند اخذ في المكان القطع المذكور بجواز الندا اخذ في حفظ النسبة المذكورة و
بذلك على جواز الطفرة بدو لير في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في الجسم
في ذلك الحيز عند الوند ويتبدل في الوند الكلاسيك لير في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في الجسم
حين ما قطع الكلاسيك لير في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في اجزاء متساوية في الجسم

لا يتحرك كجركتين احدهما الكلاسيك الاخر الوند القدم يستدلوا به على انطلق الحيز فان
سريا ويطبق السطح اذ قطع حيزه بالسطح ان يقطع حيزه فيلزم عدم لحوق السطح السري بالسطح
ان يقطع انفس حيزه فيلزم الانقسام وانما ان ليس هو باطل لاجزاء الحيز كذا في الجسم
وجود المطلق يدون علتها التامة لان حركة الكلاسيك على الحركة الدو كذا في الحيز كذا في الجسم
واستقام الانقسام الوند يقطع الانقسام الوند الوند الوند الوند الوند الوند الوند الوند
وذلك الاستقام لما مره درية دست الاجزاء طباعا وهو مره درية الدانية لا يتبع
كانت حركة وكذا او غير ما رسة الكلاسيك مره درية عن شدة ام لا فلو رعم من الطبيعة من
فاحلها وتبين ان في بطلان هذا سبب في غير طيس ببيان ان انواع القسمة المركبة في غير
في تلك الاجسام العفار سماه بجواز التوهم حيزيا او بغير العقد كذا في السبب في اختلاف حيزه
قاربن او غير قاربن كذا في المقدم اني تبين ان طبعها كذا في طبعها كذا في طبعها كذا في
الموافق للجمع في الهيئة المنفصلة في الوجود وحكم الامثال فيما يجوز وفيما لا يجوز واحد وكذا في
ان يجوز على الجوزين المتصلين ويجوز على الجوزين المنفصلين غير المقدم وكذا في الموافق من
الانفكاك وان يجوز على المتصلين من الانقسام والاختراع لير في لير في لير في لير في لير في
القسمة الوجهية من كذا في الجوز في الكلاسيك وقد يقال انه منقضى بالزوا فانه فاعلم لير في لير في لير في
ويجب ان الزوا من حيث طبيعة المقدارية لا ياب عن النكاح اما اباه من جهة حيزه
ذاته وان منقطع طربان الدم اللاحق عليه وبالكذا المانع من الانفكاك خارج عن ذات المقادير
المطلق واعرض ايضا بان تلك الاجسام العفار لعلها كانت تتخالف بالجميع فلا يلزم انكاد
في الحكم وان يرضى لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في
الاحتفال والجواب انه قد ثبت ان طبيعة الامتداد كذا في الجسم لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في لير في
هو جنس طبيعة واحدة يحصله زمنية وان اختلفت في الحيزيات **غرض** في اثبات شدة
الابعاد من الواضح واثباته في خلال تحقيق سمية الجسم اجزاءه لتوقف نظام المادة

عن مريض به هذا المرض ويزيد عليه تلك الزيادة وبعدها في الشئ الرابع بالانوارية فلا بد ان
يجد بعد غير متناه مع انه محصور بين حاهرين فقد اتفق لزوم قولنا كل الزيادة في غير ذلك
وجئت في الحاهرين الانشأ من الحاهرين بعد ما بين ذلك كل من الحاهرين محصور بين ذلك الحاهرين
وبين نقطه المبدؤة فلا كان مستحالة كل الزيادة استلزم كون فوهة بعد ليست حية فلم تنال
برهان آخر من برهان المسامحة وبران الموازنة وبرهان التبيين يشترط البرهان فقلنا
لانوارية في الزمان لا تباينة ثابتة في الخط لجملة صفة لانوارية فقد اول المسامحة فقد متناه
بخط غير مقدم وذلك لغيره لزم ان من موازنة متعلق بحرك كذا اليها اولى المسامحة
منه ليقول وناب للفاصل قطر قطر كذا من موازنة المسامحة وبران الموازنة لزم
بقولنا وانكس في الكا في عكس ذلك هو ان يحرك قطر كذا من المسامحة الموازنة لزم
اخر المسامحة بغير بيان الاول انا اذا فرضنا كذا خرج من مركزنا قطر متناه موازن لخط غير
وتحركت الكرة من ذلك الموازنة في المسامحة وجب ان يكون في الخط الغير المتناهي نقطة
اول نقطة المسامحة اللازم محال ببيان المفهوم ان لها متناه حادثة فليكن لها اول ابا بيان
استلزامه اللازم فلا تارة اذا كان الخط متناهي كان اول نقطة المسامحة نقطة راس الخط واما اذا
غير متناه فكل نقطة يعين انها امر نقطة المسامحة بقولنا نقطة اخر المسامحة معها بقدر
ذلك ليعين احد ما ان لها متناه مع ان نقطة في الخط الغير المتناهي من موازنة متناه في الموازنة
قابله لقيمة غير الزمانية فليس متناه برأيه احد من زاوية مكنته وثانيها ان لها متناه يكون
وكل حركه بقية القيمة في غير الزمانية فليس متناه مع ان تلك الحركه تكون مع نقطة فوق النقطة
اولا وبيان الثاني انا اذا فرضنا قطر كذا من موازنة غير متناه ثم لم يكن من لها متناه في الموازنة
لزم ان لا يكون في الخط الغير المتناهي نقطة هي اخر نقطة المسامحة واللازم باطل لكون
منقطعة فلا بد لزمان من زمانية وبيان الملازمة ظهر ما ذكره في برهان التطبيق بقولنا
والتطبيقا عند اللزوم في ما أخذوا شيئا وبيان غير متناه في الخط والمحلل **آخر** في ان

في ان الضرورة في هذا العالم الغير المتناهي عن الوجود لما فرضنا ان اشياء متناه لا بعدا فقلنا
هذه المسامحة فقلنا ان الجسم ذو شكل كذا جسم متناه وكذا متناه ذو شكل كذا جسم
الصغير فلما مررنا الكبر فقلنا ان الشكل عند الموجد من هو المقدار المحدود وكل نال في ذلك
ما احاط به حد او حدود وعند الحكم من الكيفيات المنقصة بالكم المتناهي وهو هيئة احاطه حد
حدود بالشيء فلما ثبت ان كل جسم متناه في الضرورة يكون ذا شكل ثبت ان كل جسم له
شكل معين والمراد بالجسم هنا الاستداد الجسمي لانه الجسم في هذا النظر نقول كل امتداد جسمي
لزوم ان يكون معين والشكل المعين طريقه للمادة كانه الممتد لما كان قواسمه وذا هو لزم
لاشأن لهما القول ثم ان ذلك يكون الشكل في الامتداد باليسوس ان لزم الشكل
اما ان يكون لمادة الجسم ولو احققنا اولها يكون لها حد معين في هذا العالم انا ان يكون لزم
الشكل للامتداد بنقطة عن نفسه او من غيره والاحزان بالاطلاق فيقول الاول وقد ثبت ان
الاول منها بقولنا او هو الجسم غير الامتداد ان سفسه ان يثبت له ان يكون له المادة ولو لم
او ذو شكل لزم ان نفسه بغيره في المقابلة للغير وحدان الشكل لزم ان يكون الاجسام هي
منقطعة بل هي معين او حد الجسم فيكون مقادير الاجسام واحدة لكون الشكل متناه في المقادير
بيان الزوم ان الامتداد امر واحد والفيض انه حلة لكل على حد حلية المادة ولو حقيقا
وحدة العلته لست لزم وحدة المخلول فثبت كون الشكل حقيقا وكذا متناه واحد او اخر من
الجسم يستوي مع كل متناه في الشكل والمقدار فان العلته التي في الامتداد في الجزء والمقدار
والمراد بالجزء والمقدار وضمان ان لو فرض ان يكون لجسم جزء وكذا حقيقا لزم ان يكون
المقدار وتا بعد فاقه فليكن الامتداد لسانا كثر كثر منه والمطلوب نفس الكيفية في
حين كلف هذا مقدار اخر لا لا لوزن الشئ ويشترط بالاطلاق الثاني منها وهو ان يكون
بالا حد حلية قبالا لغيره من فاعلم حيزه بقولنا ونسب الغير فاقا كان او مقدارنا يستوي
ان الامتداد الجسمي وذا فرضه في كونه هو المراد بالجسم فيسبق وبالمجمل لا يخصه لان

هذا الشكل من الاستعداد وذلك بذكر المفروض عدم مضمونية المادة ولو احققنا مع است
المتحد بنفسه لا يتقدم منه وخرجنا من هذا الشك ببيان انه لو لم يكن الشكل الاستعداد بل مضمونية
عن فاعله فهو ككان الاستعداد منفصلا بنفسه من غير ميو لانه انما يقبل الشكل كالمفروض
اذا اختلف في اختلاف الاستعدادات لا يتصور الا بالانفصال بعضها عن بعض الفاعل بعضها
وتختلفها وتكون فاعلا باختلاف قبول الكيفيات العقلية والانعالية وبالكيفية بمرور
الانعقالات عليها وبالحال فان هذه لواحق الوجود المفروض عدم مضمونيةها وبكيفية تعلق
المفروض بها انما يكون اذ هو ضرورة لزوم الشكل للاستعداد عن نفسه كما يكون فاعلا يكون
فما عرفت في ان الوسيط لا يتغير عن الصورة وله هذا حيث ان الشئ الرئيس بقوله
كالمرة الذميمة لم يتغير عن مستحضرها فمما يكشف قناعا عما عطف في مجموعها بالكم
ما جردت عن صورة بطل اذ عند هذا عند التجرد لوجوده عن كانه الصورة است وصل
قابلة للاشارة الحسية اليها بانها ميو او من انك اول الرئيس ذات وضع اول يكون
ذات وضع يلزم ان يكون بذاتها تجرد لا لا مغزى لقبول الاشارة بانها ميو او من انك اول الرئيس
هذا التجرد وذلك المفروض تجردا عن الحسية فكمما يتجرد بالذات من اختلاف كانه ذات
محا على الله ووجوده كونه ذات وضع عين التجرد اكثر من حيث ان لا يكون كمن
بالصور محلا ولا لم يكن ميو حيث لا مغزى للوسيط الا بغير الفاعل للصور الصورة متعلق بالذات
فكيف اذ لا يكون كمن انما بكل الصور دفعة ومع تجرده للوسيط كما هو المفروض فالمفروض
اسم الفاعل استار نسبة الفاعل ونفس الوسيط والفاعل جميع وهذا اختلاف ما اذا كانت
متصورة بصورة
لست اخرج فان الصورة السابقة معينة ومفهمه للوسيط
بالاحقة والذات استار بقوله فاعله ان الوسيط بالصور السابق منفذ الاختلاف في الصور
الواحق وكذا السوابق ميو البق على سبيل التمايز التجرد عندهم في البيت شاف
ان استنادهم للاختلاف العدد والمادة انما يرد به الاستناد للمادة بمجبه الصورة

المصورة فان الوسيط في عالم الفاعل واحدة يتخصص عندهم فاستعداد ان كان هو الوسيط الثاني
ما به الاستعداد هو الصور السابقة تلاحق الاستعدادات الغير المتمايزة بالوسيط باعتبار
المتمايزة فاذا انضم هذا الفاعل الغير المتمايز في الانفعال جود الفاعل الغير المتمايز في الفعل
نزول البركات وانفع ابواب الجازات بالغير الزمانية **ع** في ان كلاس الوسيط والصور
في الآخر بوجه غير مباشر بصورة ما شئت كنت عليها ارفع الوسيط فالوسيط من جهة البركة الجود
البقاء اجتماع الشئ في جزاء العلل التامة كما ان الوسيط احتاج في شخصيتها الى الصورة
كما مر في بحث التثنية المراد بعلتها الصورة ما شئت كنت لها هي الفاعلية من المقادير العقلية
الدائم الوجود فاعله ذلك الشرط بها المراد ان بقوله ان الوسيط لا يتغير وحده
بواحد بالعدد وواحد بالعموم فاللزام بين الوسيط والصور باعتبار استنادهما بالذات
ذلك السبب الاصل في حفظ الوسيط عطف الصورة ونوع الصورة في عالم الفاعل متعلقا بذلك
وقد شئت الحكماء المعق القديس وباحتفاظ الوسيط الشخصية بالصور المتراصة المستمرة
من حيث سقها معينة بدعائم متمايزة بيزيد واحدة متواذ يقيم احراز لها ولما كان ميو
سواء لان دما انه كيف يكون طبيعة ميو عن ضرورة فامثا ولذات شئ في غير الوسيط
لا بد ان يكون الدور من العلل وان لا وجود الا لشئ من الكميات والشخصيات المتمايزة
فالذات يكون شئها كالعقل اجبنا بانه لا عدد الا عجيبة ذلك فالحال ان الطبيعة وجوده
وظهر ذلك لا صحة لسبب الشخص عن الاعيان كالحكم وليس من شرط وجوده ان يكون
يكون كمنها موجودا بوجوده على كالحسن والفساد في الانواع المختلفة وكسبابة السبب
من ان شئت خفيفة الخون هذا طارده في العقل وان انقبض عن تجزير كون واحد بالعموم
لواحد بالعدد وكذا ان خفيف منه كمن لا ينقبض من تجزير كون شرطه والبطا الواحد بالعدد لا
الواحد بالعدد الذي هو الوسيط الذي هو الصورة كمن لا ينقبض عند اجتماع عدة من اعدام أجزاء
التامة المركبة ان العللة هي القدر المشترك بين تلك اللعدم مثلا يلزم توارد العلل المحيطة

معلوم شجره بر عدم المعلول المعين حيث ان كلامنا بانفراد مستقلة الاجسام عدمه بدو
 ترقى في زمانياتنا ارض الزمانيات من الصور صورة وهي ارض اقتصت الدهر لانه الزمان
 اصله محفوظ وسبقها البقي اللبا والعالية انما يشبه حاله واهده منزلة تلك الصور
 من هذه الصور الزمانية بشيء الوسط او الحركة بغير الوسط من الحركة القطعية فيكون الملا
 من الابواب والعمق في صورة الاطلاق الوجود كما نرى في غيره في الصورة النوعية ايراد
 في غير الخشب من مقومات الجسم للاشارة في اوصافها من مقومات الاجسام النوعية واوصافها
 ايراد محمول للوسيلة الجسمية وسلاخه فان الوسيلة لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي
 توجد بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التر لا توجد بدون الوسيلة
واحوال صور نوعية جسم الجسم المطلق تقف لوجود وهي مبار الانوار تختلف في
الاول انما انما الصور النوعية الاجسام وهي ان الفرق من الانواع الجسم تختلف بحال معي
 لكن بعضها حار وبعضها بارد وبعضها في غير معين يقتصر الكون عند هذه الوصفية
 الوجودية وهي غير ذلك المتغير ذلك الاختصاص بما اخر اجزاء دار الجسم
 فبذلك الصورة الجسمية اذ الصورة جزئية والاول ان الاطلاق لشركة الصورة الجزئية
 بين الاجسام كلها والوسيلة ان يصل علم الانوار من شركة انها في الاجسام كلها الانوار
مع كون شأن هذه الوسيلة قبول والقابلية ليكون فاحلا فقد انما هو المطلوب ان
 ما سبب اختلاف تلك الصور وما سبب اختصاص الاجسام بها قلت انما سبب اختلاف الصور ان
الاشياء اقبي انما تختلف للمتد النوعية المتألف بالنوع الفرق من الصور الفرق في الاشياء
 فان موجودات عالمنا الا لا تختلف بمجرد اداء العالم الاصح وغا قول المتألف انما تختلف
 الصور المرئية العلمية انما تختلف للاختلاف مفهوم فوق اداء الاختلاف مفهوم فوق اداء
 والصفات التي جاءت من الاشياء لا تختلف بلا محمول وجود المسبب والوصف كلها بلا محمول
 فالاختلاف الفرق انما تختلف للاختلاف بمجرد اداء العالم الاصح وغا قول المتألف انما تختلف

فقر الاطلاق مواد المتألف بالصور وفي العندبات فيقرب ذبوا ان الاختصاص في كلام
 العنصرية لان المادة العنصرية قد وردت للصورة فيما كانت متعلقة بصورة جزئية لا حلقية
 بقول الصورة اللاحقة اقول ان غير مجرد لان الانوار عند م ايراد بدا اختلاف الصور الجزئية
 في الجسم المطلق يكفي في المتخصص كما اختصاص جزء من الفلك يكون قطبا واخر يكون منطقة وتحت
 ذلك فان لا لازم ان الجزئين يكون لواحد للاختلاف المراد على هذا القدر بما الاختصاص
 عن طريق هذا المتخصص لان العدد انما يستعمل للقام في انوار الصور النوعية اعراض او اجزاء
 من اشياء اقبي ان مجرد انما بشيء اقبي لكونها اعراض لان الكل في محمول كيفية عند
 عرض الاشياء لكونها مجرد لان الكل في محمول كيفية عند الوجود والنوع عند
 عرض المطلق عند ما مجرد ولكن بالعرض انما محمول مقدم كصور الصور النوعية عند
الفصل تقرر ان الجسم عرض عام للعدد كما ان العدد عرض خاص لجسم فلا يصدق كل
 الجسم على العدد فانما انما الاشياء الاشياء في لواحق الجسم الطبيعي في الاشياء
 ان قلت لان موضوع الطبيعي هو الجسم من حيث ان يترك ويكون كأن الاشياء والكون
 في جانب الموضوع لا عريفين واثنين لا حقين لأن الاشياء في الطبيعي لان الاشياء
 موضوع العلم لا يكون مستلثة ذلك العلم قلت انما جانب الموضوع جانبية استعداد للكون
 والكون للكون والكون بالفعل كلها في الاشياء لان موضوع الطبيعي لان الاشياء
 حيث انما يستعد للشئ والموضوع لهذا يجب في عند الموضوع انما قال الفاصل الاشياء
 ان يقال المراد بالكون والكون في جانب الموضوع هو القدر المشكك بينها والدرك ان عرضة انما
 يثبت للموضوع وهو محمول للكون وهو محمول للكون لان العرض انما تختلف للموضوع
 تقدير كون القدر انما لا كون القدر عند محمول انما القدر عند محمول انما القدر عند محمول
لشئ عند انما العرض اللاحق للموضوع لان العرض اللاحق للموضوع لان العرض اللاحق للموضوع
 فان كثير انهم قد ادرك محمول العلم ومحمول المشكك لان العرض اللاحق للموضوع لان العرض اللاحق للموضوع

ان يكون حسا وبالموضوعه عندهم **فرد** في ذكر تعريف الحركة الشيخ اما مطلقا استخرج
فعلية لا شعيرة قوة احلا وهو واجب الوجود الذي واجب الوجود من جميع الجهات الصغرية
والانسانية او كان بالقوة بالكلية كما لم يسل الاولة التي هي قوة محضه والذاتية هي صورة
كالعلم من الاثران المنصوب باق لكون اتفاق واما يقال انه لا يمكن ان يكون الشيء بالقوة من
جميع الوجوه حتى نفس القوة لا ينافي ما قلنا لان مرادنا ان كل من جميع الضوابط المتعاقبة للقوة
ليست فعلية القوة ايضا او كان ذا وجهين فعلية وقوة وهذا ضيق اذ لا بد ان يخرج من
القوة الكائنات ابداع القوة فبغيرها فاما ذلك يخرج اما دفعة واحدة كما تدركها في الكون
ذا وجهين والكون من وجه واحد بالتدريج الحركة كما دل عليه قوله ان كان بالتدريج
سلكه وان لم يكن بالتدريج كما هو مفروض الشوط بركات دفعة فور الكون ولما لم يفهم من هذا
الحركة الا جهة ضمت حركتها به بقولنا فالحركة يخرج تدريجيا لم تعد القوة وهذا التعريف
داور وعليه بان التدريج وقع الشيء في ان بعد ان والآن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة
في دور اجيب بان ظهور التدريج اذ الدفعة اوله او ليسه راسا بذكر التعريف ايضا
لظهور اوليته بانها عند الحس عليها واما الآن والزمان فحسبها ان لومة الامور في الوجود
لانه الظهور في زمان يعرف حقيقة الحركة بهذه الامور في الوجود الاوليه المتعاقبة فيكون
معرفته لآن والزمان الذين هما سببا هذه الامور في الوجود لكن المعلم الاول جعله عند تعريف
جزءا فلما ايضا مطلقا ارض العلم زمانا كمال لما بالقوة من حيث لست قد لست قوة جملة
القوة بالتعريف والتشكيك بغير عدم الابطال لا فريضة مرفعة واما بيان هذا التعريف فهو ان
بالكمال ما هو احد بالقدر فانما الغرض ان نفهم ان قوة محققة او مقعدة فالجسم الذي
يعد لقوة ان قوة احد الحركة وقوة الوصول الى الغرض اليه الحركة فالحركة كمال اذ الوصول
نما ان الكمال الاول والثاني لست يعرف من وجه واحد ان يكون ما يخرج الشيء من
القوة الى الغرض لا يتم دفعة بل يكون حاله انتظامه فيس ما يخرج فينتظمه كمال اوله

وكمال الذي يتوجه ويقعده كمالا ثانيا وثالثا ان يكون ما يخرج يتم دفعة فان كان مفعولا للكون
ليس كمالا اوله وان كان عارضا غير اثر ذلك المفعول ليس كمالا ثانيا فالحركة كمالا اوله من قبل
وكون النفس كمالا اوله من قبل الثانی فالما كانت الحركة لا حقيقة لها الا التاخر والغير والتوجيه
فان قلت سائر الكالات بان هو متوجه متعلقة بان يفر منها شي بالقوة بل هو يخرج فيخرج منها
بين حركات القوة ومحركة القطر بان لا يكون ما لب الحركة حاصلا بالقدر بل هو يخرج فيخرج منها
والالم يتحقق الحركة بالقدر واما سائر الكالات فلا يوجد منها ما تان التي هي صفتان فان الشيء اذا
مر بها بالقوة ثم صار مر بها بالقدر فحصل المبدية من حيث مر لا وجه لست بمتعاقبة بل هي
محصورة ما يفر منها شي بالقوة فاذن الحركة كمال اول لما بالقوة ولكن من حيث مر بالقوة لاس
اخر واخر بهما من الكالات التي لم يمت لك كمال الصورة النوعية فانها كمال اول للحركة الذي
المقصود لست لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة ما هو بالقوة وكيف يتعلق وهو لا ينفذ القوة ما هو
ولا الكمال اذ هو حركته واصطلاح المتكلمين الحركة اول الاكوار ان يكون الاول للحركة
عند المحرك في المكان الثاني كما ان الكون عندهم هو الكون الثاني في المكان الاول فالحركة
حدث من حدوده المسافة او كان له كون واحد ويكون كونه الاخر في حد اخر اذهب بالحركة واذ
له حد واحد كونه ان اذهب بالكون فكونه الاول هو الحركة وكونه الثاني هو الكون واوليته
كاوليه المكان في الكون اعم من التحقيقية والتقديرية **عز** في توفيقها على اسرارها
استمدت الحركة اسرارها من كونها مقولة تقع فيها وتاخرها وتاخرها علة في فعلية وقا عليه
الوقت ثم خامسها وسادسها المتقابلين هما المبدية والمنعقدة في شرا بكنة من البانية
عبارة اخر لولا متفوقة بعضها ما اصطفي عليها بقولنا ما ليس به الحركة او ما لب الحركة
سببنا فاعرف ان الموضع سبب قاي لونا وابتداء منه الحركة واما انتم اليه الحركة واما وقع فيه
الحركة واما صدر عنه الحركة واما انطبق عليه الحركة ان كانت بين القطع فظاهر وانما الزمان
على وجه الانطباق وان كانت بين التوسط فلانها لا يكون من حركته قطع ذلك القطع مطابق

جاءت في بيان الموقر موضوع الحركة اما الوسيلة كما في الحركة الجبرية والحركة الكمية والكمية
في البرية والها كما في موضعين بين جميع الاجسام فلو كان هو نفس الحركة لزم ان يكون الحركة
وكون حركتها باجته محضه وكون في حال كونها ايضا حركته واللازم بسببها باطله فاللزم شيئا
وايضا ليس عاليا من اجناس موقر شيئا بلا التباس لبيانها فلو كان الحركة عاليا
والحريك من موقر ان يفتل والحرك من موقر ان ينفعدهما متباينان لزم ما ذكرنا وانما
مع تاسيس هذه الحركة الذي هو فاعل الحركة عين الحركة لزم ما ذكرنا وانما
جهة واحدة فاعلا دقا بل لا اقلها ما يعيد ان لا يبدل ان يكون واحد لم يستقد ذلك الاثر اذا
فا قد لم والواحد لا يشي لا يكون فاعلا له ولو اتحد الحرك والحرك لزم ذلك في بيان الاقوال
مع الحركة في الموقلة وقلنا الحركة في الموقلة لزم ان لا يغير الوجود عن الذات باعتبار
الحرك في الحركة موقلة في الشئ في طبيعيات الشئ فلو ان موقلة كذا في حركته قد يكون ان
منه اربعة معان احدى ان الموقلة موضوع حقيقة لهما والثاني ان الموقلة وان لم يكن للموضوع
الجبر لهما ينزسطها كجهد الجبر اذ هي موجودة فيها والكل ان الملازمة انما هو الجبر
السطح والثالث ان الموقلة حين لهما وهي نوع لهما الرابع ان الجبر يحرك من نوع تلك
الموقلة في نوع من صنف في صنف والعن الذي في صنف لهما هو هذا الاجز فلو ان سببانية
الموقلة حين سبب ان يعد الحركة اياه وحمو اي لغير سببانية في ان لا تسمى الموقلة
الزمن في الحركة لهما فلو ان الكيف من سبب ان يعد سبب ان لا يبين منه سبب ان يعد سبب
وكذا في البوت والسبب ان كل واحد منها هو الحركة وهذا اقل بعضهم فعددهم الحركة في الموقلة
لكون النوع في الجبر في صنف ويرد عليه ان الحركة تجدد لانفس الموقلة والجبر لا يبدل
عنه لزمه وتجدهم فذا قد قد هذا القول صدر للمنا لزم قدس و بان ثبوت الحركة للنوع
السبب ان ليس كعوض العرض بل هي من المعارض التخلية كعوض القوة لغيره في
بان الكيف من فردا ومنه فردا لهما في القول لكان هذا القائل من ذاتي من

رجح تحقيق القول بالتمسك لا فاعلا طويته كما في الديات الشفاء ان القسمة فوجبه وجوبه في
كل شئ لكان في موضع لا يشي ان ناسد محض ان ان معقول مفارق ابد
لا يغير لكان حقا ما لزم ان الكيف منه ما هو سبب ان منه ما هو غير سبب ان كذا في طبيعيات
الشفاء انه رها نادى بعضهم في مذبح جرح في الجبر منه فار منه سبب ان هو الحركة في الجبر
الكون واللف وحق لان كل جبر لزم كذا لان والفرس والثور وغيره سبب ان
وهو الطبع منه ومنه غير سبب ان بل قد ثابت هو الابد من منه ومنه التوري بل في الجبر
احق ان لا يقول برس النوع للعرض اما ما تحتها في الكيف وكذا فيها اعتبار المعن
المشبات للتورية اذا خدعت في هذا العالم لكانت كقياسات وكذا في سبب ان كل شئ
عندنا في عالم الابد اعلا في هذا العالم لان جميع الموقلات في هذا العالم اما لغير عدم القاررة وجوبا
واما في مفهومها كمن ان يفتل ان ينفعدهم كذا كان التو عند موافقا لصد المنا لزم
في النوع الذي يبين ان الحركة من الموقلة انما هو وجود السبب ان يثبت ان الحركة ووجود
السبب ان دقان والوجود سبب ان الموقلات لزم افعال تطلب من الشفاء وجبره وما ذكرنا
ان السبب ان كل موقلة هي الحركة احدى وقلنا اذ انما الموقلة هي الموضع للحركة في شئ
الاول فيكون الحركة في الموقلة كالموضع الموضع وهو مرد و بان السواد سبب ان يكون
بمنه سواد احدى من موقلة كما هو شأن موضع الحركة وينفعهم البسوادات من موقلة سبب
واللزم اجتماع الموقلات في كل موقلة ولزم تركيب العرض في الخارج مع ان الاعراض سبب
الخارج مركبات في الذين واليه ان بقيت في السواد بعينها ولم يجرش فيها صفة فلم
يشد بمرحى كما كانت وان حدثت فيها صفة زائدة واذ انما باقية فلا يكون التبدل في ذات
السواد بل في صفاته صفة وان لم يبق عند الشدة او في قولنا لزم عدم وحدت سبب
جرح فلو ان السواد يشد الجبر في سوادده وقلنا اذ سبب ان في الموضع ما هو
بغير موقلة الموضع يشارة الشفاء وهو الابد من منه ومنه التوري بل في الجبر

الاخرين بمشور صفا استجابه بالتحقق والتكاتف المشهورين ثم ما عددنا من الحركة
الكبرى انما هو قد سلطنا اربابا بالعلم الذي قد انا بذكره اراكم تحقيقا من اننا في الحركة
للعقد المذكور من بسبب دفع كان تميزا ارا في العالم من باب كيفية طويته فانها
لقد دكن ولما فرغنا من ذكر العقائد الاربع التي تقع فيها الحركة عند القيام اردنا ان نضع
في بيان الخاتمة وهي الجبر وفانا بالحكم المحقق والبعير المحقق صدور المناظرين المتقرب
التحقيق كخاتمة من قبله من الحكم الاسلاميين ما اطلعنا وقد استرطوه هذه المسئلة من
كدرت العالم الطبيعي في شدة ذاتنا وصفته بحيث لا يلزم فاعلم ان الصمد انقطع في شدة
سبب جلت الملاءمة وجهت فاعلم ان لا يحصلها الا بالوصول في الغايات المستكملت في الذات
للمتغيرات الوحدة المحبة كما قلنا في جميع المراتب الطبيعية والارضية للنفوس الناطقة
نقلنا وحركة جبرية لدينا واقعة لوجوه الادل قلنا ان كانت الاعراض كلها تابعة للجبر
الذي هو الطبيعة والصوره النوعية ومن جهة تلك الاعراض الحركات في العقائد الاربع
ولم هذه التابعية فالواصور النوعية مبادر الاثار الخاصة وعرفا الطبيعة بانها لم يبد
الادل بالحركة ما هي فيه وسكونه بالذات والطبع المتشعب للاعراض ان يثبت في ذاتها
باب العقائد لان هذه العقائد العرضية لا تليق لان يستند في الحق القديم الذي لا حاله
للاكثر مغزبه فكيف لم يبد في الطبايع والصور التي جعلها مرصدا لوما فانيات كما هو المعروف
على قول الختم واذ كانت تلك التابعية السببية كيف لم يبد فان تختلف لعلل عن العلل غير
فاد كانت التابعية السببية انما ان كانت جميع حدوده ونفثه واحدة فافرضه سببا
كان تابعية اختلف فلا بد ان يكون الطبيعة متحدة بالذات لرب الجبر والوجودية لا بالمعية
المطرب لن قلت في الكلام في الطبيعة المتحددة كيف صدرت عن المبدء القديم
قلت قد مر في سلسلة ربط الحادث بالقديم كيفية وهي ان الجواب فانيات التجدد في الوقي
الطبيعة والذات غير محله فاعلم ان جبر المتقيد لا انه جبر المتقيد بالذات متجدد ان قلت

ان قلت هو جبر الجبر في جبره انما في نفس الحركة العرضية قلت قد مر اننا استندنا للاعراض الجبر
وتبعيتها لهما وقد صرحوا به في ذاتية لاهد ان تتم في الطبايع وتناف را حلقا عند ان قلت القوم
ايضا صحيح ارا بطبايعا بالطبيعة ولكن بطريق التغير لهما من خارج كجبر مراتب قسب وبعد
الغايات المتغيرة في الحركات الطبيعية وكجبر احوال اخرى في القسرية وكجبر الارادات كجبر
المتغيرة من النفس في الارادية قلت في الكلام في جبر هذه الاحوال لا محالة بتغير
الطبيعة لان الفاعل المبدى في الحركة مطلقا هو الطبيعة حتى في الارادية فانها يستند في
الطبيعة فيما والتا في قلنا في استيلاء العلم ارا في حركة النفس المنطوقة ولا سيما العقلية
في القصور است لجزئية الجواهر مودع الجبرية فان السبب القريب للحركات للانظار كقول
قصورات نفسها المنطوقة لباديها في الوجه الجبرية لقصور الجبرية انما هي انما هي انما هي
الوضعية والقصورات ان كانت كجبريات عند عدم الوعد استعملنا لفظ الاستيلاء كقولنا
جواهر ذبينة اذ صور الجواهر جواهر الذاتيات في انما الوجودات كجبرية ذاتها خصصا
بالجبرية اذ الكلمات لا تغير لوما بذاتها وان قلت قلنا في انما العرضية العرض اربع
كما في سبب الجبر من المتأخرين وارجا في ان المعلم الادل وستر على سبب وعرفا العقل
بالاشتقاقات ومثلا بها لولا الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في الاعتبار واعتبار
لا لا يشرط فاذا اخذ السواد مثلا لا يشرط كان عرضيا محمولا واذا اخذ لشرط لا كان عرضيا
محمولا لفرق بينهما كالفرق بين الجنس والمادة والوجود والصوره جبر العرض في التبدل
في الاعراض عين التبدل في العرضيات والتبدل في العرضيات عين التبدل في العرضيات
الجبرية يتغير الجبر والرب في قولنا في التبدل الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في الاعتبار واعتبار
وكجبر الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل
العرض في قولنا في التبدل الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل
قلت ارا الحركة الجبرية لصوره الباء المنطوقة والتغير في الجبر لا يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل الا اننا لم يبع ذلك التغير والتقدير لا في قولنا في التبدل

الزمن الثالث في زيادة الواجب العامة لحجم الطبيعة **فرد** في الزمان لعدم الزمان
والحركة القطعية بحجم الطبيعة واجسامها فليست له الموصوفات والحفظ كمية في الزمان
التفاوت بين حجم الطبيعة والتغير بالاطلاق والتعيين فالاستعداد للحجم اذا لوحظ مطلقا
تعيين بالظاهر واللافتا من غير ان يكون محسوسا بحد معين عند التناهي من
الطبيعة واذا لوحظ متناهيته محسوسا بحد معين عند هذا الطريق القدر والكمية فهو الجسم
كذلك الحركة القطعية المتصلة فانها ايضا استعدادا لا استسبالا فاذا لوحظت مطلقا فلا تارة
ولا كمية حينئذ واذا لوحظت متعينة متقدرة بقدر خاص في الزمان من ثابته او متغيرة
اوسعته او غير ذلك فالعارض من قبله عارض المهيئة لاسيما في عوارض الوجود
فمن مقدار قطع كمال الزمان مقدار الحركة القطعية لكن في الممتد من مقدار الزمان والوضع
الفلك في التحقيق مقدار الحركة القطعية بناء على حركة الجرمية وبهذا الشكل هو
ان الزمان موجود عند المحققين والقطعية لا وجود لها عندهم الا في الخيال فكيف يكون
موجودا والمتقدرة غير موجودة اما التوسعية فيرسلها لا مقدار لها ولا غير ذلك
المشاكلين قد سره به وجود القطعية وقال صاحب المجاهد المشرفة ان الزمان كالحركة
له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم وهو سابق للحركة يعني المتوسط والآخر
السبيل ايها والشئ امر متقدم لا وجود له في الخارج يعني السابق للحركة يعني القطع ومنه
قد نفي الزمان لان الماضي والمستقبل معدومان والان لا تحقق له مع انه طرف الزمان كالحركة
منها والجزء ان الماضي والمستقبل معدومان في الحال لا يثبت من غير الاخص في الزمان
ولكن ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان او طرف منه كالحركة
وقال بعضهم هو الزمان **الحركة** كالحركة نفسها وليس المراد بالحركة من انية الحركة بل القابلية
وقد اجمع على انية الحركة متعينة متجددة وكل متعينة يتجدد فهو زمان والجزء ان الوقت
لم يتجدد لانها متجددة متعينة بالعرف وهو متعينة متجددة بالذات كما هو راجح عند الحكماء

وقيل الزمان واجب تناهي ذلك واجمع بان الزمان لا يجوز عليه عدم وكلما هو كالحركة
وجوب بالذات اما الكبر ففردية واما الصغر فطانية لفرض عدم الزمان قد وجوده
وجوده كانت القلبية والبقية زمانيتين فلهذا من فرض عدمه وجوده هو **فرد** والجزء ان
ان الواجب لذاته ما يتنوع عليه جميع اقسام عدمه سواء كان عدما بجسما او مقابلا للزمان لا ياب
عن ان يوجد له **فرد** والعدم السابق واللاحق الزمانيتين وقد فلك واجمع بان
لك جسم في الزمان والحجم في الفلك والجزء انية لانه اذا كان الزمان هو المكان وبعض المكان
الفلك والجزء انية التبعي ان بعض في الزمان في الفلك هي غير المطلوب **فرد** في المكان
لما كان مطلبه البساطة مقدما على مقابلة مناه فقلنا كون المكان اوجوده مقول
مقدم بحق الكون واقوع اركونه فابا للاشارة الحسية بان الجسم من ادراكك بحق لان
العدم لا يثبت راسية لكونه اركون المكان هو الموهوم من بعد كما هو مذموم اكثر المتكلمين
وهو حق وسطح باطن للمتناهي من جسم حاد شتم على السطح الظاهر للجسم المتحرك
قد ركن والمكان بعد جرد وجوده لغير وجود الموجودات المتناهي الزمان في العالمين المتناهي
في المقارنات النظرية والمقارنات المخطئة للزمن في جسم ارجيم الممكن فيه بكنية
اربعة عشرة اجزائه ذلك السعد للزمن هو المكان طاعة لانه موجود بعد المتكلمين ما هو المتكلمين
وافع بكتلة اذ كانا زائدين وفيه تعريض على المتناهي اذ عاينهم الجسم سطح في المكان
تربيع سطح ارجي القبول بانه سطح عندهم مشهور في كيتهم مسطور كذا في حركة الكون
الحرك وعدم عدم المكان وغير ذلك ما لا يليق ذكره في هذا المختصر والحق ان المكان بعد
في موضع التعديل المخطوطة بالغاء اذ قال الحكماء من قولنا موقفا لانه من فطريات عقولهم
ولذا شككوا فيهم وليس من باب اخص الكفاين من العرف واللغة المتأخرين
اطراف الالاء هذا مقول العقل لا شك انهم يريدون بها اطرافه لا احلته واما من
الداخلية هو البعد ثم اشتد بها الطبيعة من المكان بقول ان الطبيعة من مكان طلبا

ان الصبيح الذي صفر جهدا او اضره وادون الشمس في ترميد حقيقة لوز الهض
 ودرية ان كانت تلك الاجزاء مجتمعة على هيئة الاستدارة بحيث توسع من ان كان
 ذلك البر هو السيللا اعظم من الشمس وانه ان كان هو القمر وانه الشمس فادوية جده انما
 الشمس على السحب الحقيقية وتكونا خط كات لواء للمكانة واللة صفة لواء وذلك لانه
 على طوبية الهواء ثم استنابا بعض من رابط تحقق القوس بقولنا في الشمس خلعها
 خلف الرشيت من الاجزاء وسحاب عظم اوجدها كات كجف ليعبر الاجزاء كالمرات
 الشفاف من المرلة لولم يكن وراثة كجف لم ير فيه شيء والسحب كات السحب في
 البيت اسجف وسجف اسد عليه السحب للعلم وايضا شط اجزان الشمس الاق
 ومنت وذلك لان اجزاء الرشيت تتحرك حيث ارتفعت الشمس واختلاف لونها
 صفا لوز هو كالبياض من لون الصفات الغمام فعد اذا فن خروبا لاختلاف طات لوز
 المتكففات يمدت اللون الكرامة ولون ارجوها معربا رطوبه واحمر ناصع اذ يزداد
 اربو هذه الالوان والارسط الاخر فيها كجهد بالاسمالة هريان بها السواد والبياض
 فالالوان المتوسطة تتخذ من اختلافها فعبطها ما تور فيه الشرائع بر اجزاها
 وما ضعف فيه وغلب عليه الظلام والسواد بر فيه حرة تقرب السواد وهو الاجود
 وما تركز بهما بر كراية اما الرشح فيكون من ارضته مبرودة لوجودها الزمير فيقلبت
 ومهبط فتمتج الهواء او يكون من ارضته بمجاور لساها عن المشايخ ليرة الحكة الدورية
 مردودة فبداغ الهواء وذلك ان المنيك حرا ببر الزمير فحدثت لخنفا فزاد ذلك
 المجاور وهذا ارضته فاما في حكة اكثر ان الدخات اذا خرب البر فويط ما جعا
 رجوع لدفع مجاور للفتك اسرا عوا فقدرت كما مبرقة على الهواء يتدد كان منه الرياح
 واما انال ارضيه في النجاة واكثر ما يبع لبر الدخات المنخفضة المجمع الكثرة ونزوله
 فذلك كان مبادر الرياح فواشيت وربها عطفها مقادسة الحركة الدورية التربع

الهواء انما تخطت اياها انتم ومن سباب كونه ان سبب ان الحركة التبريدية في
 تدويرها لوزها ان تشر لا تعلقا بكثرة البرود في حشد بالحر الذي اوجبه الحركة العنيفة رجا ارض
 مستجيبا لطلب كجهد العود بالاندفاع ايها كات الساب والفرق ان في الساب المارة رخاشية
 وبها تجاريد وايضا هناك حمول البر كات بالاندفاع فقط وبها بالانقلاب من اسباب
 انه من تحنن الهواء بالحر او كات فبالبر واندفاع من جهته بالبرود ان تزداد جانا
 من الاسباب المذكورة فيه محض عرجها ولما فرغنا من بيان كاتيات البر لنشرح في بيان
 في الارض واعلموا **عذر** ذلك الارض في الاغلب كجهد النجاة بالبرود ان تزداد جانا
 فاذ كانت البرية خربة كجهد لا ينفذ في مجاز الارض او كانت مستقيمة عذبة المسامات
 الجدا لظهور فخر لنت الارض وانما قلنا في الاغلب ان تزداد من ان تزداد عذبة ودهات في
 الارض فينتج به الهواء والمحقق فنزل به الارض كات النجاة وحيرة والعين من كجهد
 كجهد النجاة وكجهد ان يكون من اضافته المصدر بها الغلاء لرس كجهد الارض وتبريد
 النجاة كجهد تنقب سبابا مختلطة باجزاء تجارية منبهة لانها اذا كثر كجهد كات سباب الارض
 او جرت الشفاف الارض والنجاة العيون والبيرة القنات من هذا الخط لاصلها للبرية
 ولكن ما قصته القوة عن شق الارض فاذا ارتببت الارض عن وجدها ظهرت مبادجارية
 ام لا ومنتها ارضت من مبادجارية ارسا او تير او برود من الساب ويط لوز في جهته
 اذ البركات البعد ارضت ان السبب في العيون والقنات والابار هو السبب في الشق
 والامطار فيقرب من اجزاء متفرقة في تغيب اعماق الارض لانا كجهد بر بادتها وتنقص
 فاشتهر بان لا تعلقا في كونه موجبة لثمة واما كونه موجبة لاصولها فلا **عذر** في كونه
 والذركناه من كون الزلزلة وغيرها من البرية المحببة في الارض ان تكونت البرية
 ارضان لم تكن حرة معادن ما ارض البرية في الارض اجتمعت من خروبا لاختلاف
 بالارضته كات كجهد ارسا ومنتها كجهد الارض كجهد انقلب المعادن في جهتها لطلب

بجوار است على اذنته فتمت لهم غير ان الجوار المشقة الغير المتطرفة حصلت من كبر
 نعلب الاذنته على الجوار حركته الخلق الكاف السمية فاعدهم المحذور الزاجات عطف
 على الكاف لا على الملح ليتوافق الرد بان في الرفع ومثلها الكبريت والنور شاد وحرهما مع
 ت وارت ودر الاخرة والاذنته حركته متطرفة لا للاجرام السبعة العاقلة لغرض المتطرفة
 بحيث لا تشك في ذلك فيكون المتطرف ومتطرف لربهم حركته اسهل من المتطرف
 بان ما يغلب على الاجزاء الكيفية الارضية لرب حركته بعض الاصلح است كما يعلب
 الاجزاء اللطيفة وها من خلق كبريت فيسبق به احوالهم ما استفاض في تكون كائنات الجوار
 وعجزا عنها لما له به اهر السخارة وان عرفوا ما قلنا ولم يشاف تلك المذكرة
 بسناد الكثرات في القول السامية والارضية قد لا بالملك نعم وادهم من سبى ارضه
 من نادينا بعجز عن وادينا سلك ما شينا به وجهد الترفيق بقولنا في حصة السبعة العاقلة
 وهو علم الله لا لرب ولا لاجل كما الطبيب كمال في حاد الغرض شارة بل كاشتهر بينهم ان
 كان خادم الغضا الا لرب كان الطبيب خدام الطبيعة واذ كان كذلك فليس الا الله لرب العاين
 ومشهور لرب القلب لرب الارضين وكذا ليس غير حركته ارجس لرب الله في البين فلهذا
 وقد علة مشهور الصفة وها من صفة كبريت في كماله ختمه بقرينة انما تدلوا فيهم
 كمال المبادر ما رقت من المادة كالقول القديم والاندراك مسجود به اذ انما
 المتطرفة والقوة والطابع حركته العواطف التي مراتبها من القوة العنصرية
 تدلت وتعلق هذه ارض السبعين بعد كبريتها الظلمانية الجوارات العنصرية
 الارض بتدريجها وعنف الرجوع للحر والبرق والبرق لا شرفه الرجوع الى الارض
 هذا المقام **الفرق الثاني** في احوال النفس **مورد** في احوالها مروي وكما في التوفيق
 وطينها البسيطة وتغيرها كالخبر مقدم النفس ولما كانت النفس كمالا لان الكمال ما ينجح
 في القوة والنفس في من حيث انها صورة ينجح بها المادة من القوة بل العنصرية

ومن حيث انها فاعدهم حقيقه ينجح به الجسم الجسم الناقص من النقص كانت كمالا اول
 المراد بالكمال الاول بالكلية النوع في ذاته فنجح الكمال الثاني كمالا لعدم وعينه من سراج الكمال
 الجسم طبعه ينجح بالكلية كمالا لا لمراد من فهو لها المذمة وبالطبع الذي في النظم
 لها ومنه بان كمالها في المطلق لا شفاها بينهم الصانع اذ قد يقال جسم طبعه ارضي
 يقال جسم طبعه ارضي لربها في المبدأ الى المراد بالانه ما هو كماله لا لربها في المبدأ
 النفس السامية لان لها ايتها قوة دركته حيا لربها وقوة حركته طبعه ارضي
 الا ان قواها في موضع واحد من جسم الفلك لبطانة فاندفع ما قاله المتأخرون كماله
 وعينه ارضي علم التحقيق انه لا يكون تعريف النفس بايندفع فيه النفوس السبعة العاقلة
 والجوارات والعلوية لانه انفسنا بالاجزاء من كماله كان العنصرية والطبيعة نف واز
 ما يغلب على القوة والارادة ينجح عن النفس السامية وارضنا ما بالهدر الا لربها كمالا
 عن النفس العنصرية فاقول لا يكون مقول على النفوس الا بالاشارة الى القوة كمالا
 وانت باعرفت من مغزاة عرفت وجهد الاندفاع ولا ينجح في اختيار راسه قال ان
 للفلك الكمال فقط والافلاك كبريت كماله اوبره كبريت كماله لا لربها كمالا هو التحقيق
 ان كماله علم في نفس كماله على راد الاشراقين وكما كماله كماله اعباد اعني به
 هذا فرفع الاله هو الراجح وقال صدر المتأخرين قدس سره في شرح الودانية الاولى
 صفة كماله لرب السبب الاله في الفاعل اظهر من نسبتها في الفاعل قبل ولا سيما اذ كان المراد
 بالالاء لرب النفس ما نفس هم لربها الا انها في الجسم لا كقيمة هذا الجوار المذموم
 كان حجة النفس من الطبيعيات وقولنا سر ارضهم بالذكور والافعال لربها وجودها
 سبب التوزيع بانها سر ارضها في بعض الاجسام كالأدراك والحركة والتخفيف والتفتيح
 وتوليد المذمة ليس جوده هذه الآثار هو الوجود لكونها قاطبة محضه مع شدة كماله ولا لربها
 الجسمية المذمومة والاشارة لاجسام كمالها في تلك الآثار ولا الصورة الطبيعية لعدم الذكاء

من الشبهة فان اراد عا جانيه من نقص من جانب اخر نسبة لا فائدة من ذلك في
هذا القول من مع التماس الطبيعة وخرج به من الاستسقاء وسائر الاورام به ان لا يرد بان
كل وخرج به السمن فاذنية مامية مفعل مقدم در اى الغاذية خادمة والتركيب من قبل
قوله تعالى وليس المتحرر ذلك خبره ذلك الغاذية اربعة ارجاس من القود مستخدمة ونكاح الكلام
للاذنية جاذية كل عضو يوجب غذاءه الخاص به او ان كان مشترك كالمعدة مثلا او
كذلك لانه لا يلبث الغذاء لوقتته ولزوجته في موضع مرلقة حتى يتم الانضمام مع
حركة لا بد لها من زمان ودادته كل لولا ان تغلب للبدن وفد ويا هيته ككلى لهما
اربعة اقسام الرغم المودر للكليس اربعة اقسام وهو اربعة اقسام بناء الكلى النخاع
الرغم الكبد الثاني للكليس اربعة اقسام فاذا انطوى الغذاء في الكبد يكون الكبد
اذ ينشئ في نسيج هو الدم وينشئ في هو البغيم وروعة لتطوق هو الصفراء وعكس بربر
وبهذا ايضا يقولون في نسيج روعة عكس اقسام صفراء سودا وبلغم دوم ثم تالست من
اذ تفتت اوردت بلا دم الكبد في جداول في سودة في روافع وفي الشعيرات
هذه تغذية لافام العروق الرابع من الرغم في الاعضاء ولكن منذ نشأ الدم من قوتها
العروق الشعرية ثم ان اقام الفضل كجسم لتمام الرغم اربعة اقسام فغذاء الرغم
الرغم العروق كالشعر واللا وساع ونحوها هذا المذهب والعروق جمع عروق يغذي بها
للغذاء في الرغم الكبد فضل الصفراء كجسم حرارة لما كان في شرب بالدم
الحرارة جاذية من رسم الدم ما بين كل طبعها منه وبقدر البقرة مرة بحفنة والرواء
في الطحال فيقتدر من نبات كالجسم به ويطعمه بغير راحة مرة سوداوه والبول كجسم
ويقتدر من الدم الرسم في المائنة من بوره ويقتدر ككلى ولم تعرفه للبدن لانه
كان في البدن لان يستجيب الدم عند عوز الغذاء في البدن فكانه ليس فغذاء ولولا
الاعضاء ليس له مذهب محض وبأخذ هذا الرغم المودر وبقدر الكليس المعطى لهما

للخروج كما جاز الصفوا اصغوا الكليس باس اربعة اقسام عروق دقيقة يندفع اليها من الكليس
منها ما الكبد ثم منها ما ككيفة البحر يقولون بعد ما انزل الغذاء الذي صار ككلى لهما
البحر الرغم للعدة سبعة لانه منطبق في ايامه وقت الحاجة له احذر الطعام فاذا جاء وقت
الفتح البحر والحدار الطعام والطبق كما كان ذلك تقدير الغيرة العليم واذا انفتح البواب
الطعام له معاء بتره بلبس المعاد الا عشرة لان مقداره في كل انسان اربعة اقسام
من اصابع نفع وهو مذهب قاضي في طول العلب في خمسة سبعة من الشفيع المسبب بالبدن
واذا صار الطعام له ذلك المعاد اخذ قوته وغذاؤه ما من له حصره منه كالمعدة ثم حصر البقا
واحد له معاء بتره بلبس سبعة بشفيع لاطباء بالقائم كجذب الكبد ككلى فية دالما
فيقولون ذلك خالي من بلة الغذاء وهو برسته كما يقرر معدة الهائم خالية وقد شهد عند ذلك
البحر ان جفاف خافه المتوسط الا عشرة بلبس بين البواب يستعملها لفظ الا انما يمل
وكذا قال الصفو مفعل مقدم الرغم اربعة اقسام صائم جذاب كجذب الحشائش
وهناك الجذب لاس اربعة اقسام ككيفة طريق الكبد والافع الحفنة الكبد جذاب ثم خروج البنية
المعاد الهائم بالرشح اذ في صائم لا مستفاد انا النفا الصائم خروج اربعة اقسام في البنية
طوبى لا بعدد الكبد وطوبى من جذب بلة الغذاء وطوبى كجبرية كمالا ونا لفتها قوة مولد
كاملها كلفظ نوع قوة مولدة كما كانت اللاوليان كلفظ الشفيع من نفعه من ككلى
فتا سرورة هذا سبيل التفتير بفتية ما يات اذ المولدة نعم النبات الكلام في العروق
فرا تخرج من الجسم الذي في جوده وتجعل سبيل الشفيع من نفعه اربعة اقسام
الغذاء الغيرة وهو الذي يهرب كجذب من المنفعة الرهم مثلا بعد محضه بان كجذب
للعظمية وبعضه لالعصبية في غير ذلك وقيل المولدة مجمع بآمين القوين زودتها اعتبارا
ار الحفنة بالاف او بالغيرة الا اربعة اقسام شتوية قريبا بينها وبين الحفنة الثانية الرهم
قور الغاذية فان نفع الغاذية يتم بغير حصره بالبدن لما يتولد في المخطط الذي في

فما عتدل من اجده وقد شغيفه فحدث فيه صقلان من انيته يصلح لظهور العالم المشاء والمكسوة
فيه والمعتدل المنتسب بين الاطراف كالنمل عنها ناذ اسمعت الحفاة يقولون في الانسان
كالنمل من شئ كالملك وشئ كالجان ومنه كالحيوان وهكذا فوجد احد وجهه فلكية وشئ
هذا الروح قسط في الشرايين سلكا ينشئ في جميع اطراف البدن كما من دم القلب على كل
قسط في الشرايين اذ عرفنا ذلك في اربعة بعد العوض للحبيبة او كونه حيا كالنمل
الحيو انيته قوة بها يستعد الاعضاء لقبول الحس والحركة وتبرؤ الروح كما من الشغيف
ذكرناه في اول المجت مجيوا انية اربعة حيو انيته ثم بينا ذلك المتدبير ليقول بسط وقسط
والشرايين وما فيها فليس بسط محض وقسط ما يتولد لهما متعلق بقولنا ينشئ
يقع الرأ الروح ليعمل الرأ على بسط ينشئ عن ذلك ما كان في الحركة الشرايين افعال
القول بانها رأها القوة الحيو انية اردنا ذكرها وحيطها فان العلم بكيفية من المحتاج
وهو حركة القلب يدور تلك الحيو انية فقلنا وكذا كون القوة الحيو انية كحركة القلب
الطبايهم اراطها الحكماء الان يدور منهم الشرايين فغيرين ارض حركتهم كحركة النفس
اختلف اراطهم اراطه الاطباء من سلف من خلف فوجد على الترتيب تدرج الشرايين
والصعد بلا اسب ما وانقباض يوجه في الشرايين ارباع وضعف فيها بحسب ارتفاع
والانقباض ارباعا بسط ارباعا وقبض ارباعا ينشئ كحركة ودأ ان يكون
بالبعية كحركة القلب ولان يكون بالاستقلال الاول بشعبتا قديين احدهما ما يشاء
بقولنا بان يكون الشرايين قلبا سمعت بحيث سلبه ارباع القلب قبض الشرايين
وسلب الشرايين ان قبض القلب وذلك لانه اذا انبسط القلب بالحركة الترتيبية في الروح
البدن الشرايين ينقبض الشرايين واذا انقبض القلب تنبسط ما فيه من الروح
الشرايين والنم اسب الشرايين فالقول بالمدو بالجزء المتوقف ارضها القول بان حركة
الشرايين على سبيل المدو بالجزء والاحزما بشئ اليس يقولون او من ذلك الشرايين

تنبسط ارباع القلب في الحركة بان يكون اسب لها بسب ما وانقباضها بانقباضها لا تنقبض
كلما القول بالمدو بالجزء اذا حركت هذا كالحركة في الشرايين تنقبض اقول احد ان
اودان ارباع السبط والقبض بالطلع من الشرايين فقلنا فتم الطبيعة لا بعدد عنها حركتان
منه فادان قلنا وجاء بشرطين لار السبط عند ان طبيعة الشرايين اذ اعرض للروح
نما من شرايين سبط واذا اعرض له احتراق نقبض كالطبيعة الارضية نقبض
في الحيز الطبيعي بسط وجدان ارضه الملائمة والحركة اليس بسط فقلنا وتاثيرا في
اودان ارباع السبط والقبض من جاذبية ودافعة للروح واعتقد ان ارباع الروح
المذكور من السبط والقبض يستبعد اذ الروح معتدل ارباعا عند صاحب هذه القول
كان اعتدال المركب بسط بالطلاء التحقيق في الواقع وكل معتد فبسة قوة جاذبية وقوة
دافعة وتأثيرا قولنا اودان قوة حيو انية ذات انقباض لا ان حركتها ارض كحركة الشرايين
كحركة القلب لروا قوة حيو انية هائلة وراوا للقلب كما قلنا واختلف في قوتها كحركة
حما ارض حيو انية فاعده بقلب بالعدد لا انها تختلف معا اودا التماثل شريها افعال
بادل الكلام وذا القول الاجزوا ان حركتها بالقوة الحيو انية سواء من حركتها
هذه والحكم دلائلها وترتبطا بها يطلب من شئ الفاذن للطلاء الشرايين
هذا المختصر **تمثيل** فالقلب الشرايين كالمستوفد للحدود وقودا دم فيها كقود
بصيغة المفعول وهذه القوة كالمخرج في المثال الظاهر والهدر المحم للحدود اوس خارج
بالشغيف من شئ للحدود مفرق للقلب الشرايين الغربية من القلب والشرايين
البعيدة فيجذب الهواء من سبام البدن من الخارج ولو كان من القلب لكان من الشرايين
مقدار الهواء الوارد عليه في غاية الكثرة وذلك يفرغ في مخرج الروح وقدره طفا
مثال اخر اودان ارباع القلب والشرايين واروا احدها في اسب لها وانقباضها شغيف
اروا مغنيتا تغبنت كد واحدة منهن الاخر باث تارة وبانث تارة اخرى

ان النفس عنه ارعن ذلك الرسم سمية بياضه ان النفس مستكنة بذاتها ولا يشي
من الجسم بمختلف بوائده الا الصغر فثلاثة قد ينزل من النفس صورة عليه كسبها
استرجعها من غير سبب فبما سبب حصولها واما الكبر فثلاثة الما ومثلا لا تسخن بسبب
زالت السخونة عنه احيى في استرجاعها في السبب في الكلام في الحلقة الصفراء
لعل في خروج عود من اليد ودها الما بعد زوال السخونة والثامن قولنا واما النفس
وجود وحرف نور ظهر حق سبحانه وتعالى عند بعض اهل التحقيق كما يشي
وهو المتألمين قدس روحها ووضعت في روحها وادراكها في وجود فوق الجود
الطلق بياضه ان النفس ما فوقها كما حقق وجود استكنة بلا مويه النور بسبب
كأمره اذ يعرف الشئ ان الانوار الحسية بسيطة لا يشي بها فلهذا لان الظلمة عدم لها
يشي وان كان لها موصيات وموهومات ففلا عن الانوار الحسية المستغنية والقائمة
وفوق الانوار ومع بطلان الله تعالى واستبادة والوقوف فان نور الانوار غير متناه
شدة النورية الحقيقية كما يشي بالبرهان فحق وجها في المظهر على الطريق الاول
لان كونها وجودا بلا مويه فوق الجود لان الجود الذي تحت اليد انشأته هو الجود عن الما
والجود عن المويه فوق الجود عن الما لانه فوق الجود مويه ومبني كونها بسيطة
في الما ويزيد اول الانوار البصائر لانه لا مويه لانه لا حد لها في الما لا تقف
وتبدلها في الغايات حتى تفرغ في غايتها الغايات التاسع قولنا ان النفس
بلا تراحم وتنازع لانه لا جود جبري لانه ان بياضه ان النفس هي كصور الموجودات
ومرودهم المتطلبات ففهم انما هو كصور السموات والارضين والجبال والبلدان
والاشجار والكلية صور جميع الموجودات وشد المشغولات كذا ذلك موهبا تمامه في
بلا تافع بين متفلاتها بل هو صور والصور الغير الادراكية من الماهول المتفانية والاول
والثاني من الجسم والجسم كذا هذا الذي يشي في الجود انما هو ففلا عن العاقلة والكم

والنفس قولنا كمال جسمها اريد بها وهذا خبر مقدم كمالها مبتدأ وخبر الفكرة هل من كمالها
الكلية ايضا خبر مقدم لانه ان بياضه ان الفكر كمالها ومركب كماله وذلك معلوم بانها النفس
لان كثرة الانوار بسبب جفاف اللوامع وهزال البدن فتقل لكانت النفس على ابدية
كان كمالها كماله والتمسك بالعلم والنجاة في العلم فمقدم مثله او نقره على بياضه الثاني كذا
تلك الفكر اذ كثر زكاد كمالها في جميع المعرف باللام والاشي من البدن والبدن تلك مويه
فتبين المظهر فيك عشرة كماله من الادلة على كماله النفس الناطقة فانفسه لان معرفة
النفس من المومات **عشر** في العقد النظر والعقل العلي انما في الان كماله
والحكمة في الجوانب والاشان بما هو جبران النفس الناطقة باعتبار تأثرها في نورها
في جودها عقلا بالعقل باعتبار تأثرها في نورها من البدن قولنا وبما عقد نظر
سواء وان شأنا في عقولها بقررة علامات في العلم انما ان النظرية من الجوانب
الاشان علم ما ليس من شأنه ان يعلم الاشان والعلية من التي يعرف بها ما شئ ان يعلم
الاشان بارادته وعرف الشئ في الاشاد است القدرة المسماة بالعقل العلي بانها من السبب
الواجب فيما يجب ان يفهم من الامور ان شئ جزئية ليتوصل به في غرض احتيانية
من مقدمات لدية وذاتية وتجريبية وبما تافه بالعقل النظر في الاشان ان ينقل
بها في الحجة واستمر عقله من الامور ان شئ او رادها الانفال التي يفعلها في معاشه
احترازه عن الانفال الجوانبية التي تفقد بالقوة المحركة ففهم صاحب الما كماله واما العقل
فانما بعد عنه الانفال الجوانبية يستنبطها بالبحر ينقل من راد كماله مستنبط من مقدمات
كان اذ راد كماله واستنبط من المقدمات الكلية اما بالعقل النظر ففهم مستغن في ذلك
بالعقل النظر اذ العلم لا يشي بدون العلم مثله ان مقدمات كلية ومن ان كماله ينقل
يؤيده وقد استغنينا منه ان الصدق ينقل ان يؤيده لان الصدق حسن وكل حسن ينقل
ان يؤيده وهذا راد كماله وكذا العقل النظر ففهم ان العقل العلي لما راد ان يوقع هذا

يقول فما صدق وكلمة من ينفع ان يتركه فوجد الهدى في غير ان يتركه به ووجد ان يتركه
او كره العظم النظر اليها لكن العظم العظم انما يبعد هذا الهدى للعلم بذلك الخيرة فاما العظم
على النفس انما يبعد عنه الانفعال لارادته فينبعث عن ارادته كغيره من سائر سبطه من مقتضا
به يهيم او مشورة الخيرة انما يتركه ان الكلمه اربع مراتب في نفسه منها ما هو مراتب الاول
فالمقتضى او العظم النظر لا يبع مراتب قد صعدا وقد هبطا به ووجد الضبط لولا بقوله كره
و يستعد لذكر العظم اربع مراتب في الشريعة ودرست في جبريت النفس من بعد الله
الاستكمال في مراتبه المستعد لالكال والنفس الكمال الاستعداد لما ضعيف لا متوسط في
فهمه الاستعدادات بقوله كره العظم وقوة من شدة عواضقه كالكس مع كونه اعمى
ما يتركه الصنعة حال كونه باصفا ولكن بقدره على ان يقاوم من ارادته المستعد لالمعقول
الاول سبط العظم المور لادتيه في ظهوره عن جميع الصور العقلية بالبدن الاول الكائنة
في ذواتها من كونه الصور الجسمية وعظم استعدادها في النظر الى المدركات العقلية
او ليات معقولته سواء كان بالالفكر او بالحس فهو العظم بالملكة والمراد بالملكة سائر
العدم او بايقاد الكل لرسوخ استعداد الانتقال في المعقولات في هذه المرتبة والعظم
هو استعداد الاستعدادات العقلية بالملكة الخيرة من مرتب ومجرد الانتفاع بها انما هي بدنية
انما يشترطها وحسب جريانها يقال بل استعداد متوسط ارشده ان الاستعداد اذا كان
الاستعداد ما استعداد او الاستعداد والعظم حسب العلم استعداد في العظم العلم
ايما استعداد من العظم الضعيف الذي هو محقق نفسه من القوة في العظم في الكمال
المستعد قد يعتبر بالقياس الى كونه كره وقد يعتبر كما يشترط البنية بالنظم بالقياس الى
المدركات مع ما بان يصير جميعا حاضرا في كونه لا يغير عنه شيء منها وهذا في النفس
التي لا يغيره شيء من شأنه وهو عقل مخاطبة في السلسلة الصورية بانه العقل في السلسلة
المتروكة فكأنهم وهم في جعل بيبس من ابد انهم قد لقوه عادوا ما يبدون في ابر الكمال

هو الكمال المشار اليه وجه العظم ثم يشترط ما ذكره الشيخ في اشارات من تنزيه التميز
في التنزيه لئلا يصح ان يكون له المراتب كما في الجبر من عزمه فقد عرف به بقوله والاول
المشكوة والثلث علم حاجته والثلث المصباح سم لمراتب نورها نورسا والربط العظم
الحس اعلم والعقل بين الفكر والحس ان الفكر حركه من المطالب بالبدن ومن البدن
المطالب والحس فخر بالكره والوسط ونقطة عند الانتفاع بالمطالب وتقدر لظهوره في
الذين مع الحس والوسط كمن غير الحس كمن المذكورين سواء كان مع شوق او كمن
ثم ان الحس مراتب الباطنة منها ما هي الشفاعة قدسية كما قلنا كالحس وقوة
قدسية كما ذكرتها في الشفاعة صفة قوة ارادة لها ايتما ومرتبة شجرة رتبة
لشبابه الفكر الصحيح كقوة فروعها يتايج المتوحد بها في نور البقين الدائم بشجرة الحياة
الكثرة الخيرات المتوحد بها في النور المحي والعقل فعال بعزمه في قدرته في الارادة
كافة قدرته في فهمه والسر من جانب الطور نار والطور في التاويد مرتبة السر من القلب
بعد تنزيه التميز في نوره تعالى النفس والان من الصغير مشرنا في تنزيهه على نوره تعالى
الافاق والان من الكبير من الانوار الاسفلية والافاق الفاعلة ونور الانوار بقوله
كله ونفس كل عظم كل وهو الرتبة العرفية عليها اربعة ذلك الاربعة المشكوة
والرابعة والمصباح ونورها نور بدل عباد افعال الاسماء ومع الشجيرة وباطن الكثرة في
مفاهيم الاسماء بحيث قيل فيها حاجات الكثرة كمن شئت فقلها بقوله الانوار الثلثة التي
كلها في افعال الاسماء اولها سيرة الشجيرة سيرة المنور التي هي الرتبة الكبرى
قولها لا شرفية ولا عربية اشارة الى انما لمبت من عالم الحس والالكانت لغات قديمة
عربية وكذا قوله تعالى ولا يضرب الامثال للناس ولا لغيره ان الملوكة العبادات في
الاستعداد ارات فقوله تعالى لا شرفية ولا عربية اشارة الى انما لمبت من عالم الحس والالكانت لغات قديمة
الاول في الله لا واحدة صرفته ولا شرفية كمن شئت فقلها بقوله الانوار الثلثة ونورها

المعارضة بالمراد المستعده كالنطف والبيض كما هو المعروف عند النسخية وقد جرد بعض
العلماء كالشيخ الشيخ وغيره وان يبرز روح العارف بعد المعارضة في الكمال للتشبه بمرئيه
الروح لهدوء كنهه روح الابن لهدوء وجهه بحيث كان البصر سره بعينه ويسمع
بأذنه وتعلم بشرا سوي كبريم وغيره الملكوت اركان بالتناسخ الملكوتية وهو ان
النفس بالهدوء الاخرية المناسبة لخلق قوما ولما تناسخا سيجوز في حق المعارض
قوله وما استنسخ في الملك كما هو ان التناسخية وفي هذه التعربات بعض اناس
متداعية في بعض الان المعطاة ان التناسخ المطلق منقسم تارة كذا وكذا وتارة
هو بعينه كذا وكذا وان التناسخ المحال الذي له التناسخية نسبة في كل موضع باسم
مرة بالتناسخ على سبيل التعبد وتارة بالتلف والخراب الملك فاصح كما هو على سبيل المثال
والتميز والملكوت اذ يقال ان النفس والبدن قد حلت ان التلف والملك والتناسخ على
الانفعال احدى استحقاقا مؤكدا بالبدن الحقيقية الفردية السابعة في بعض احكام النفس
الفلكية غير قبل نفس الفلك والقدار نفوس ما وجهه التكرار وتكرار وجودها
وحدوثها الكون فان النفس الفلكية ثبت ان لها شعورا وكبريا ولها زمامها كبريا
النفوس والعلوم متناهيته وانوارها لا يانها لا بد ان يكون خبرتنا بهت اذ انفس
منقطع فوجب تكرار معرفتها تارة في عالم الكون بحسب الاداة فيعود اليها كسرها والاداة
الفلكية بعد عبور المدة الاثنية بمرتبها اولها ويتبعها الكليات في العود بمرتبها
والثانية بمرتبها الاثنية في فعاله حكمته الاشراف واعلم ان نفوس الكليات لا
مخوفة في البرازخ العلوية مهتورة واهية التكرار فانه ان كان في البرازخ العلوية
نفوس غير متناهيته لحدوث مرتبة لا يكون شئ منها الا بدو شئ فذلك النفوس من
السلالة المحيطة المرتبة فينا فحق ما برهن عليه وهو محال قال الفلاس في شئ
ان تلك النفوس على الكليات التي هي اثارها واجبة التكرار في الاعيان لا بد ان

ان المعلوم ليدان ذلك متنع كما سبب من عليه بمرجع عود شبيه واعتبر بالهول
الاربعية وعودها كمرسته ثم قال في المطارحات ان المذهب هو المقدم من التناسخ
والحكماء الحرة ابيون والهند وجيع الاقارب من مصر يونان وغيرهما ثم قال في شأها القوة
ان كان المذاهب ان كوارث الغيرة المتناهيته وان كانت غير مجمعة كدونها على التناسخ كليا
الذات المتناقضة بها لا بد ان يكون مختلف ومتشبه ترتب لارسته كذا وان ينفقها
اذ الرمان المتناهيته لا يوجد فيه كما ان لا يوجد الا بعد زمان اذ شئ غير متشبه كذا
ان يدرك المدرك للحدوث لا ينفق به المتشبه فيوجد سلسلة خبرتنا بهت
مرتبته موجودة معا وقد برهن على استحالة هذا كلاس وريادة التفصيل تطلب من كمال
والبرهان في اصطلاح حكمته الاشراف هو الجسم فاطرفته الاشرافية النفس العام الربوي
البيوم وصف كمال المتعلق اعلم ايا ما ربوبية وان يدا عند كمال لفسته مما
قد دون فاذا انفس العام الالهي وثلاثه الف سنة وستون الف سنة مثال الرب
والنفس اخر لا امرضت من الانفس الالهي بوز اسف فاشا كان قبله فاشا كان
بانه بعد عبور هذه المدة يعود بشباه الاجسام ويتعلق بها هذه الانفس بعينها لا انفس
نفسه بمرتبها كمال سعيد وشقيق الازدوار والاكوار وهذا المذهب يظلم لان خزانة
لا تنفذ ولا تبدي فلا تنقص من افاضته النفس الجديدة ابد او لولا تبعه الشيخ الاشراف في
تكرار الادوات الفلكية وكذا تكرار الصور الجبائية الكونية دون تكرار تعلقات النفوس
والقول بالحدوث والاثبات اصفه قال عددا المتناهيين قد برهن في حدود حكمته الاشراف
ان النفوس الفلكية المنطبعة في اجرامها كساب المسود والاثبات فيهم الصداق او شئ
ام الكنايسة هذا برهنه حاد حادين الاول ان ثبت انه تتكلم الجوامع الكونية
من زوايا العوالم والقدام الطولية والعرضية بعضها مع بعض في رتب كمرسته من
العالم الالهي ومرتباته وستون الفا ما يبدو فيجوز ان ذلك يوم ربيد منها كالف سنة

فقدون في تلك المدة الفلكية صور جميع ما يدرجه في تلك السنة ثم بعد تمام الاجزاء فيكون
 وبشت صور ما يدرجه في السنة الاخرى ويذكرها في الزمان على ما ذهب اليه الحكماء وتبعه
 الخلفاء ويشير به اذ يدرك تلك السنين بقولنا قد يدوم انظر الى ما ذكره السجل في سنة ١٠٠٠
 تلك السنين بقولنا قد يدوم الارض السهلة الارض ثم يجمع السنين يوم كان مقدار
 الف سنة مائة وثمان مائة ان يتوارى الهور من المبادر الى اليمين على تلك الغر
 المنطبعة على حصة اشد الاشواق عليها المنبغضة عن كمالها وصناع شيئا شبيها به بشر
 صورة بعد صورة على نعت الما لاقبال الجود على طبق ما يترشح منها على الموارد لبعض
 على التعاقب والما وهذا اوله وادق بقوله تعالى لهم هرة شان على اى الجحيم لا يلزم
 منه عدم التناهي في الهور العلمية الفلكية على وجه الاجتماع والما ايضا ينكر الهور المكملة
 العنصرية استمرارية قدره في الاصل بشرنا بقولنا في بعد ختم السنة المذكورة في
 بحر النقوش مما يكون حيزا مسطورا في الشان بشرنا بقولنا اذ بالتعاقب على النقص
 وانبتت حيزا شوقا واصناع بدت **عند** لما تدبر من هذه المذكورات في العالم
 ازدهاء بان القديم هو الحق تعالى وامن صفعة صفاته كجوده وجماله وكلمه وانما صفته
 لان صفته الحق كما مستجاب والحق السوء المظلم المستفيض والظاير في نقصانها لفيض
 تلك الشان في داجم من صفته المستفيض واشروا به ولما تدبر ان فيها ما يملأ السبعين
 ولم يكن كلك في السمع الوارد عن بعض اهل العصمة انه بعد انما هذا الخلق خلق
 احزن من دون انشور بعينه كماله حديثه في حلاله وغيره وهو انتم
 شرون انه اذا كان يوم القيمة وحده الله تعالى ابدان اهل الجنة مع ارواحهم في الجنة
 ابدان اهل النار مع ارواحهم في النار ان الله تعالى لا يعبد في بلاده ولا يخلق خلقا يبدى
 ويقدونه ويعظمونه بالاسم الخلق خلقا من غير فحولة ولا انما يشعرونه وليتحدث
 ويعظونه الحديث والظاير في كثرة **المفصل الخامس** في النبوات والنامات وفيه

وفيها فريد **الفرق الثاني** في النبوات بينا **عند** في سبب صف الربا وكذا يعلم
 ان النبوة حالة تعرض للحيوان تنفع فيها النفس من الحس والحركة الارادية لان النبوة
 الطبيعية وبشره وهو الروح النفع والنفط عنه من الالات في المبدء لا بالكلية بل بغيره
 من شئ من غير البهائم والسبب في النبوة ان النبوة امران احدهما اجتماع الروح الكبير في الباطن
 للاسرة فانه الروح جميع لطيف السموات من البدن الذر في شدة وظلاله فلو كانت
 البقطة في قلبه بالكلية لان الحس والحركة انما يتان بحركة الروح والحركة محالة بحجمه فيجمع
 في المنبع حيزا يصح ويندوب بالبدن في تلك السنة في البقطة وتاثيرها بجوده هضم الغذاء فان
 اشتغال النفس في البقطة بالافعال ما ينفعه من تجريد هضمه ثم انه عند ذلك يجمع الرطبات
 التي في البقطة ويرفعها الى الدماغ الحرة عذبة فيسخر بها الاوصاف في تنطبق بعض
 اجزائها على بعض ومنه نفوذ الروح في الظاهر كذا في النبوة ايضا ما نفعه كما في نفوذ
 شعاع النيرة ايضا في تلك النبوة بالارواح في تلك النبوة وتبدل عن النفوذ في الماكود اليه
 بقولنا النبوة حسب الروح النجارية في الدماغ ارض نجارية وان اطلق الدماغ كثيرا على النبوة
 من انشائه حيزا رطبا في الارواح فان ذلك غير كافي اسود غفيرة ما يركبها
 او يكون قد ابدان غدت بمحنة النفس والافعال المنطبعة من السموات والارواح
 من النفوس الحية والعقول النورية بعد ان تعلق الحواس ووجد النفس فرحة الفاعل
 انهدت بالجوهر الشريف الروحانية فاطعت على ما فيها حيزا لوانا في النبوة
 الارواح الحرة والكلمة كذا في مسطر قال تعالى لا رطوب ولا يبال لانه كذا سبعين وقال
 بنسبة نفوذ في الزبر وكل صفته وكبير مسطر ولا غناء في المفاخرات حتى لا ينطق النفس
 من المفاخرات بانها في المراتب المتفكرات لتصلح القطع لان الروح في المصالح
 الاول كسود انما الشواغل الحسية قد تجوزت نفوسا النورية معذرة من ان لا المكنة
 بين المفاخرات حجاب فلم يترصد حيزا من عدم عدم ركود كسود كسود في الكلام ووجه ارتفاع

ذلك المثال باخره وكذلك حين البقطة فاقترلا صفات ان لم يثبت له ما يمكن ان يبالى به
 بعرض من التخييل والتخييل في التعريفات يعرف انه تخيل بالعرض من الرجوع من العدم
 الى الحدة النفسانية لكن ذلك غير هذا ما يتلقاه النفس من المبادر عند النوم
 ما يتلقاه عن طريق البقطة فهو على قسمين احدهما ما يشترط اليقظة وان لدور البقطة يدور
 نفس غيبا ويقترن بكل جانب من الجوانب المتجاذبة لا يتخذ البدن وقدا عن
 بالمبادر والى حاله لم يقع تخيل عن سرعة البطاسيا مفعول غير ممكن المتخيلة فثبت
 على استحقاق المحل المشرك من مظهر فثقل غيبية جارية منها مفعول الرؤية المتخيلة
 يدركه البقطة ما وجها حركيا يستمر كدنيا لا يمكن له التغير ومنه ان التناول المتكرر في
 له التعبير ومنه ما كثر الاضغاث بعد ان امعن المتخيلة في المحاكاة والانتقال فثبت
 بشئ اليقظة وان في اضعف التخييل عن الشرح المذكور او ما وصفه النفس في جانب
 ما يقترن من الاهداء بعد مشي الخيال الحس فيقع التخييل كآلة الكائن اولها جارية
 غريزة ودهش القدر كل يستلحق في تقدير معرفته واهمها اربعة من القدر هي
 اربعة من اشياء تتألف اوجها بولها رجعة اربعة من حيث الاضطرار بعد اربعة من
 او ما يشغل في جواررجوع او منه وانما تلتا يستلحق واهمها اربعة من القدر هي
 هذا فمن يولطها على الدهش فيقبل الى احاديث المتخيلة اجدر كالبدن من العصبان
 وانما في ذلك انما قال المحقق السطوس ان الشئ المرشح للبحر جارية
 كما بقدره المضلع او الرجاجة المضلعة اذا ادرى بحال شعاع الشمس او الشعلة القديمة
 والمدش للبحر شفيفه يكون كالبدن القوي المستدير الاشياء التي تشرق في تلك النجاة
 المدورة الملهمة ما هو من غير بحال النفس او الشعلة والاشياء التي تشرق في تلك النجاة
 في انما او غيره لا يحال الشئ او الذي عليه الغليان الشديد ما يشبهه غريزة هذا كل واحد
 من ان الصور التي يبرهنها او بقلته اما ان يكون كهيئة او جزئية متبدلة او غير متبدلة

مضاف في الفاعل

وغير ذلك اذ ما اقرت النفس بذلك العالم وان لم تتجمل فمادرك ان كان يوما ارضه انهم فثبت
 ارجح ان نقل الاضغاث احكام على الحقيقة وهو المنام الكاذب كسبابه ارجح
 الاحكام نشئة حقيقة من فقد اذ حرره اذ لما ان الشئ الذي ذكره شخص في حال البقطة
 المحسوسات فخرها في صورته من المنام متخيلة بطاسيا بالبدن اربعة او سائر
 تدل على تعريف المتخيلة والثاني ان ما في النفس من الصور يتبدل اربعة البطاسيا عند النوم
 بعد ما الى الموهوبة اربعة انما هو ان سره روح وانما هو ان سره روح وانما هو ان سره روح
 اذ لما انما المتخيلة هي كآلة جارية في شئ من السمع القابل في حروقه
 من غير ما ليس حكا اربعة كآلة متخيلة بغير ان وشبهه كالحام كآلة من شئ من كآلة المد
 الاخرين في شئ من اشياء صغرى كان المرة الصغرى او شئ من اشياء صغرى
 كان المرة السوداء على فيه المرة بالاضغاث يمكن ان يرجع المستند في الحدة من
 اول لفظا ومعنا لفظا لان فيه غيبية عن الرابطة الواردة في كل من والاهم فلا في
 اشارة له ما هو التحقيق من كآلة المدرك والمدرك من عليه البرد يغلب في شئ
 عجا ومن عليه رطب يغلب برسطا قال اللطائف الشبان في شئ من حكمة الاشياء
 هذه واما لما في المتخيلة عند غلبه ما يدوجها انما كان لان الكيفية التي في موضع ربا قد
 انما واما انما كآلة تتبدل نور الشئ في الاحكام معز انما يكون سببا لحدوثه وخلقه
 الاشياء موجودة وجودها باسرها عن المتخيلة من طبيعة في الحس المتكيف في كآلة
 في شئ من اشياء بلقيط بطبعها وهرسب كآلة كآلة الكيفية المتخيلة بالاحكام في شئ من
 ما في طبعها في شئ من اشياء انما في شئ من الاشياء في شئ من الماددة والسرعة في شئ من
 لهما والسرعة السابغة ما مران النفس حجابية الحدود واهمها اربعة من القدر هي
 والنفس كآلة القدر والاهمها اربعة من اشياء صغرى في شئ من الماددة والسرعة في شئ من
 في البعض الاخر ولو كان من اشياء الاشياء في شئ من القضايا والاعتقادات المحبوبة

ثم يتخلص به علم النور هذا الكلاس ومرادهم التعلق بالوجود المتألف من الزمان والفضاء كجاء ذلك
الكتاب ويشترطه اذ علمت ذلك علمت ان الاوصاف التي ذكرها بعضنا من سبب ^{بعضها} ^{بعضها} ^{بعضها}
لذلك منه ان من العقول العظمى تلك من نشأت بغيرها لما عقليا به ارباب العقول بالاعتقاد
عالمنا عيبيا بمشاهدة ما قالوا في تعريف الحكمة انما هي صورة الانسان عالما عقليا مرصفا
للعالم العيني في حيثية الله ما ورثه وحيثية عالم الوجود بالاشراسته اربابا يتم شريته كما لا دل
الكتاب كان في القوس الاول الشروا في الاخر في القوس الاخر الصعود كونا بشدية و ^{ضعيفة}
خالصا لغير ان ذلك العلم العقلي المرصفا هو حيثية الوجود كما صدق العقول في العلم العيني
من حيث الوجود بالاشدية والاضعفية الغير المتألف في الوحدة الطبيعية في تلك الحيوة الموحدة
ار من حيث الموحدة لا تقاوت بينهما اذا التحقيق ان الاشياء في حيزها في حيزها في حيزها في حيزها
فان العلم الاكبر كان حيا وبها قال علماء انزعم انك حرم صغير فيك انظر العالم الاكبر كان
مكتفيا هذا العلم مرصفا هو المرأة ملحق بغيره بغير الحكمة هو عند توحده بمشاهدة ما قالوا في
الاشراسته في حكمة الاشراق والكلام من المديرات بعد المفارقة تلحق القوا بغيره بغيره
المقدمين من الانوار المرصفا هو ما قال في موضع غير مرصفا واذ اتممت النور الاكبر في
بالاطلاع على الحقايق وتشرق بنوع النور الكبرية وتظهر من حجب المراتف فاذا اتمت العلم
الحض بعد الموت تتخلص عن القيود بالكلية وتنفك عن كل شئ لا تتأثر به من
الانوار من غير واسطة ومع الواسطة ما سبق في الاشراثة ومن القدا بغيرها من
الاضعفية الطاهرة الغير المتألف منه في الازال من كل واحد نوره وما يشترط عليه من كل
واحد مرار لا تتأثر به في تلك القوة لا تتأثر به من غير حقائق صدر الباطن في تدرج
درك الكليات انما هي هذه النفس في النورية ولكن عن بعيد فقد استدارهم
الان ولكن لا تصح ان هذه بيروية هذه الغوص في المظلمة الزميرية ولقد علمت النورية
الا فلا تذكر دون وهذا الكليات لمن احسن دركها ما هو عليها عونا في كل

وكلمة من النفس في صفة قلبه اذ كان النفس مدان في عالم الملك والمكون في كل رتبة
عالم كبروت ولها وجود استنفذها وجودات النفس واحدة من الوجودات
صفتها في كل رتبة اربابا صفاها في الكثرة في الوحدة فيرجع الضمير معلوم من السبب
عربية من الواسطة ومن عوارض تحجب بها اربابا لوجودها في هذا العلم كعلمنا ما نعلمنا انما
المنش من الكليات العظيمة فاما الوجود اجماعا في شئ اخر كما هو صفاها في كل رتبة
اذ ركنت حروف حقيقة نالت جميع افرادها من حيث هي اربابا في تلك الحقيقة واحاطت بكل رتبة
ما من حروف تلك الحقيقة واجابها لكن لفظة في العزائات بالاصرافة والتجوز
الشعيرة في تلك الكليات من غير تعقيد معقود في شئ من حجبها وتعرية من حجبها
هو من تدرج اربابا في العقول العظيمة والالتحاق بربا كمالها بالاضافة ما دونها بالان
الطوبى به في حجبها بالواسطة والاصناف والاصناف في هذا العلم في طوبى
سجانه بان يراك في السجادة ذات من حيث السماء والصفات المحل لمرتبته في حجبها
عند العباد وجاهه في قولنا بما يحيط من البلاستيكية في رتبة بدائنة العقول لمرتبته الاحدية وعيا هذا
فالعقول المبدئية المحسوبة من صفات الربوبية فان الترتيب في الوجود والامعة من
ناحية العقول المتكاملة تكون اربابا في ذاتها من حيثية عن لغتها في عالمها في عالمها
ينبع النور ومعدن الاستيعاب والسرور كالمادة عالم النور حيث يتسبب في العالم
والنور مع عدم السجدة اربابا في شئ بانها البعد كما بان في موضع ان النفس في واد
من واد فانظر في العلاقة العظيمة كيف نفسها والبشرية يقول ان القلوب هي اللام بعينها
ار اربابا عالم الغرور بالانفس اربابا في كل رتبة لان النفس في الحفرة ذاتها في
لغونها في قال في الصفات انهم انفسهم هذه الاية في شئ من صفات الله في صفات
نفسه في حجبها في قال في شئ في الشريعة تدرجها وكما ان النور الاكبر في كل رتبة
وكانت الحقيقة مظهره في شئ من انفسها وان لم يكن فيها فالانوار المديرة اذا كانت في شئ

قربها من الانوار القامرة العالية ونور الانوار وكثرة علاقتها العنقية معها يتم انوارها
فيصير الانوار القامرة العالية مظهرا للبركات كما كانت الملبدة من مظهر لبركات انوارها
تعرف من ذلك سر شجيات بعض الاعفاء بعلم بالحضور جبريل بوجوهها الكلية هو باعتبار
المراتب بالشيء ونحوه في شجياتها فكلما يكون العلم حضوريا يشهد بالاشهاد فيكون
كان فكلما الشيء من شجيات الشيء ولم يتخلل الاشياء الذي هو مباينة بوجهه والى ان ما يشتر
قد حصل ان الشيء كان نفسه ما سواه قد حصل في شجياتها متقاربا فيجب كذا في الوجود
فهو حقيقة لورثته وسببها ما انشأ من تاف في هذا عن ان يكون له صفة او ثمة مباينة
ليس في روافد عبادات ان شجياتها في كل ما جاوز شجياتها كالغفر والغفر شجياتها
قاعدة عرفانية قال العرفاء ان يكون اذا جاوز الشجيات هذه العكس صفة فالغفر لاجازته
صده وبلغ من شجيات العكس البعد كذا الغفر في الغفر والظهور في الغفر كذا الكثرة في شجيات
الوجود او الشجيات الذين لا شيء الا هو سرهم اذا جاوزت الحد انك في الوحدة
انطوت فيه الكثرات وهو سر من الوحدة وفي الوجود ما به انوار يكون عين ما به
اتفاق كالمرة الامور العائمة في اتفاقها وتباينها والحدة والحدة والحدة في شجياتها
انحاء التباين في حقيقة في وحدته موحية ليجب ان يجمعها حكمة شجيات من الوجود والحد
كون ما به الاخر ان عين ما به الاتفاق جوا واقمع اذ بذاك الجبريل يصدق الوجود عليها
اللقاء ومفعول مقدم وحسب الصفة وفي اصطلاح العرفاء الاتفاق في الصفات كذا
مجده كذا في الحديث يتخلل باطلاق الصفة والطلاق من باب التباين كذا في شجياتها
المعرفة ان تعرفوا في ان عروس المعرفة عروسا في ابتغائها كذا في شجياتها
بذات شجياتها طلب المعرفة **الفردية الثانية** في المواد الجسمانية من قهر وحصر المادة في الوجود
قهر وحصر فيهم بعض من الغلاسة اتباع المشايخ في دعائهم ان البدن يتقدم لوجوده
واعراضه لقطع خلق النفس عنها فلا يعاد بشجياتها اذ المودوم لا يعاد النفس جبريل في الوجود

لا سبيل للقاء اليها فتعذر في عالم الحقائق وان القور البدنية منطبعة في البدن
انقار البدن انقار كماله اذ لم يبق القور المدركة للجبريات فكيف يدرك الجبريات
او النور والزمير وكل جبريات في البقية ليس الا النفس المدركة للجبريات في المعقولات
فقط فيكون المعاد روحانيا لا جسمانيا وبجواب عن الاول ان الصورة لا تنعدم بغير
وهي كالجسمانية المتكلمون بعقدهم اجابوا بجواز إعادة المودوم بعينه ومن لم يجزها منهم
في مباينة البدن بالمتشابهة فالبين بان المكلف بالحقيقة ليس الا النفس هو الملتزم بها
فقد الشجيات المعاني فلا يلزم جبر من الشجيات ان النفس في ذاتها سمها وبصرها
وذا واما غير ذلك فتدبر معها حينها دارت برفعة الخيال هذه ثبت كجبريات
قيد القائلين في عالم الشجيات مندهم من ذلك والاشياء تسمى الشجيات فانه لم يتكلم في
حاشا عن ذلك لانه لم يحقق بالبيان كما يظهر من نظرية الوسايت الشجيات كذا في شجياتها
الجسمانية وبكثير من الاساليب من الظاهر بين المكلفين في عالم العقول في عالم الحقائق
حق انفس المجردة فليس الا ان عدم شجياتها من سورها البنية الجبرية المكينة في اللحم
والشجيم والوصف الرباط والعرف واما كذا وما يتقدم من الاعراض والكيفيات الفعلية
والانفعالية على شجياتها من هذه الصورة الا ان شجياتها عندهم وتلك الجبريات ما تدعو اليها
ليست عندهم الا اعادة هذه الاجزاء ما تدعو اليها السبالة القابلة للكون والعدم وفيها
وقصور اما عقلا فلا يخفى واما نقلا فلقد رتقا ورضوان من الصبر كبر وقيل امير المؤمنين
ما جددك خرفنا من نارك ولا طبعنا لك جبر ولا وجه لك لاهل العباد فبعد كذا وقيل
فجبر من شجياتها كذا في الجبر عانها كذا وغير ذلك من التقلبات في شجياتها
بجوازها بين المعاد والروحانية والمعاد الجسمانية جازا في شجياتها السابقة في صفاتها العلم
كان حاشا ان جازا لان الادبيين في شجياتها في شجياتها السابقة في صفاتها العلم
الشمال والحوال شجياتها في عالم الصور الطبيعية المادية الدائرة في عالم الصور الدائمة القائمة

والكالات فلا بد ان يكون كيت مغزافا من كمر انفسه صفتا وايامك منه
فريق في الرضا ويجوز ان يرضى بغير رضا ودوام الرضا بما يرضى اي قضاء الله
ما فيه اعتراضا ولا انكارا على شئ كالاشيخ في الاثار رات العارف عيش رجب
بجمل الصغرين نواضع كما يجد الكبر وينبسط من النكاح شربا ينسبط من البنية وكيف
لا يمتنع وهو ذوات بالحق وكما يشيخ فانه يرضى بالحق وكيف لا يرضى بالحق عند
سواسية اهل الرحمة قد شغلوا بالباطل انظر اعظم باب الصفة باب الرضا وعرض
سبح ان الرضا باب الصفة الاعظم وخازن الجنة رضوا وحرى سحره والى ما كان
جنه الفاء ولما قلنا ان صاحب مقام الرضا لا اعتراض ولا انكارا على شئ بقاء بقولنا
فقلنا على الضمان هو الرضا صاحب مقام الصبر الذي قد انسيان لها صاحب الرضا بذا
التميز كذا الجوار الصور المضي على العفة والمرتب على الجيرة وكل بلاء على رفا مية والجمع
صاحب الرضا سواسية ونقد من عارف عمر سبعين سنة ان لم يقد كساة في
المدى من عمره لا يشبهه كانية ما هو المكره باليستقيم الجملة مفعول لم يقدر ولا الرضا
لما ارتفع ما هو المصوب ان لينة وقع فعدا الرضا مفعول **فريق** في التسليم ارجع
جميعا من المذات والصفات والافعال باهر وجودات كما هو مقتضى توحيد المذات
والافعال باقديم مبرر ما نه يمكن كالا قال لمن الملك اليوم لله الواحد القهار فقال
سبح الله الملك له الحمد وهو على كل شئ قدير رسم ارسنه بالتسليم ولما كان الاية
تعرف باضدادا فقامت في الانانية صارها لكاد اضاف للوجود المنبسط الذي هو نور
نقا في السموات والارض في القلوب والمجربات وثنت نظره والكثرة في الملائكة حيث
ذلك الوجود بما هو متمثل في النور كمن ينفذ عن عاكس يعكس النور في مختلفه صغرا
محمية على شئ في النار يدور كالقمار برضوان خازن الجنة وهو التسليم على الرضا
والنوكلا اعلم على النوكلا فلما قلنا ان حبيبا اليرت كليا جعلنا في النوكلا فتدركه نطقا

فوق ما كمر بعد ولكن فوض امره بالاصح وليس يجوز ذلك من سوء الادب وحسنات
الابرار سميات المقربين دون ستم فانه لا يمكن شيئا واما علوه على الرضا فلما قلنا
كلما ينفذ على علوه طبعه مفعول مقدم ارجع الرضا فقلنا ولكن مبيها في مقام
التسليم الطبع وماله ارجع الطبع فقد ونقد على الامانة الوجود وصفاته المستكنة
هو ما كمر الملك بمراد الاية الله نصلا لمرور مبيها مقامات احرارنا الاخذها رانا
ذكرنا غنيته للملك في البسط في العلم في الحق لئلا ين البسط في العقل فها كذا
نظما بولك الجاهل بضم الجيم الدولة المنتظم موشح العبد من مبيها بالورش وهو اديم
يرضع بالجاه من شدة المرأة بين عانقها وكشحيها والعبد جمع الاغنياء كما البصير جمع
الابيض الكواكب جمع كاعب و هو الجارية حين يهدو نود نديها الحكم الرشيد برون
منظومة تهوون معا الضوء ادر في سبط الخرافة وطرب المفسر تدب بطر في
المنظومة المراد العقل جمع نوبة بالفهم بالشفيع من شفيع جبه ارفع القلب الجني
من فوته وذلك لان الاذواق البنية شديدة الميعة التظم بما انهم هو اكبر المطالب
العالية وحل حوراء الكية ضايق جمع فليته ارا بغير يقين ويجهر بجان لافقيا
ضامين الله لطيفة من اوليائه الاسرار الكية فيما تختص من روضته القدس بغير عالم
العقب بربا يشهد الباء المنانة من تحت الرمح الطيبة وهو متعلق بقولنا انما شفاء
الشفة قوة ذكاه الترحم القليل طارح وهو عرق سلم مفعول مقدم ارجع الرضا الطيبة عرفنا
ارجع من تلك الروضة بركية تذكرنا راجحة صاحب الروضة تسبح عليك السج
والحاء المحذمين القربى الباطل من فوق تسبح ارجع اسباب حال التسليم في المنظومة
بالسحاب الغياض ارجع اسباب الغدو تجبر عن المنظومة ارجع روي من الماء
وتردد وارجع بغير بال لار لوك الباطل بديال موشدة الدم والرسا وسر من جباب
الشرق وهو علم العقل والافعال القاهرة بروق من المطالب العالية ان جزي



المنظومة أو هفت اربعت فغنية ولم تعرف في هفت اربعت الجيدة البرقية الجيدة المشقة
 الارض اربعين هفت واحدة اربعين الطوبى منها اربعت نك البروق كسفت اربعت
 وركت طلقها اربعت البروق او المنظومة في ثلثات جمع التلقت وها اربعت من الارض
 البادية وفي الوفا جمع الوفاة وها المنخفضة من الارض وها تعبیر عن المعطيات
 المسماة بجزءا للوادر جمع الوادر بجزءا المقدم وسنه موار الجيد لا ايلها وبادية
 الجيوان عنقه والعرض منها اربعا المطالب الزلعا التقدم والشرف على جزءا بادية
 فالحمد لله عمت لغائه وجمست الماؤه على توفيق اخذنا موارا لله تعالى من بحسب الشنا
 سنا موارا اربعا من الشنا ورحنا بها لورف الكتاب اربعة اربعة سرعة
 اليراعة قصير القلم حنا موارا كبدوا الغلاصة فوجد المصراع الاجز مادة تاريخ الشيع
 تاليف المنظومة وها اربعت ومانان بعد الالف وقدره المؤلف
 الفقير من السويد هذا الشيع في يوم الجمعة الثاثة والعشرين
 من شهر رمضان المبارك سنه وهدو
 سنين ومانين بعد الالف ختم
 الصمد لنا ولاخواننا

المؤمنين بالحق وجعل علقته امورنا خيرا محمد وال الطاهرين وبيضا الصمد عليهم اجمعين
 في يوم الدين قد انفق الطراغ عن السويد الحاشية الاثم اربعا اربعا الحاج والعارف
 المرحوم المفضل المبرور المجد صادق السنتا حشرها الصمد على محمد والهم في يوم الجمعة
 شهر شوال الحرام من شهر ربيع سنة تسعين ومانين بعد الالف من الهجرة
 النبوية على اجزاء الف لقدم وكنيته طلق من انفق به ان يذكره باخبره نعم
 ما فيه مستقر خطه من مئة بعد مائة الا انها تقف وقفن ومانان اياها طر حنا
 رحمة الكاتبة المدفون تحت الجنائز وكان في ايام اشتغالها بالخدمة في دار السلطنة

